

الأكاديمية العربية المفتوحة

في الدنمارك

كلية القانون والسياسة

النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة

رساله تقدم بها الطالب

وليم أشعيا عوديشو

إلى

مجلس كلية القانون والسياسة في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

الأستاذ المشرف

الدكتور لطفي حاتم

١٤٢٩هـ كوبنهاغن– الدنمارك ٢٠٠٨م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة.

وأجيزت بتأريخ.................................

أعضاء لجنة المناقشة:	التوقيع
الدكتور	رئيساً
الدكتورة	عضواً
الدكتور	عضواً

شكر وتقدير..........

أعبِّر عن شكري وتقديري للدكتور لطفي حاتم عميد كلية القانون والسياسة الذي أشرف على رسالتي والذي لم يبخل جهداً في مساعدتي وتوجيهي ، والذي أثرى الرسالة بعلمه وملاحظاته القيمة .

كما أبدي الشكر للدكتور وليد ناجي الحيالي رئيس الأكاديمية العربية المفتوحة لما قدمه لي من مساعدة في تذليل المصاعب.

اشكر كل من ساعدني في اتمام بحثي هذا وأخص بالذكر:

– سعادة سفير جمهورية العراق في اليابان الدكتور غانم علوان الجميلي الذي كان له الفضل الكبير في مساعدتي وتوجيهي في اختيار الموضوع وتسهيل عملية البحث من خلال التحليلات القيمة حول الوضع السياسي في اليابان.

– واتقدم بالشكر ايضاً الى الاستاذ ضرغام الشلاه والاستاذ فاخر جاسم وجميع الاساتذة الأفاضل لما أبدوه من التوجيهات القيمة التي كان لها الفضل في انجاز البحث .

– كما أشكر الزميل أُبي نعمة الله الطائي السكرتير الثالث مسؤول الشؤون القنصلية في السفارة العراقية في طوكيو على تعاونه معي في البحث عن المصادر.

– اتقدم بالشكر الى السيد كويجي ناكاغاوا مدير شعبة العراق/ الدائرة الثانية لقسم الشرق الأوسط / مكتب شؤون الشرق الاوسط وأفريقيا في وزارة الخارجية اليابانية ، وذلك للتعاون الذي أبداه في الحصول على المعلومات اللازمة.

- اشكر إدارة مكتبة TEMPLE UNIVERSITY JAPAN للتعاون الذي أبدوه لي في تسهيل

عملية استعارة الكتب والبحث عن المصادر المتوفرة في مكتبة الجامعة وأخص منهم السيدة

Chiyo Watabe - The Assistant Librarian , library

إهداء............

إلـى روح والـدي وفـاءً ...الـذي استشهد من أجل الوطن العراقي بين النهرين...... إلى والـدتي العزيـــزة....زوجتـــي ..أولادي.. نينوس ... آثور... بانيبال..

أهُدي ثمرة جهدي المتواضع

فهرس المحتويات

الفصل الثاني

المبادئ النظرية لسياسة اليابان الخارجية

الفصل الثالث

السياسة الخارجية اليابانية في إطارها العملي

النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة

المقدمة

بدأ تاريخ اليابان المعاصر عندما استولى الامبراطور ميجي MEIJI (المصلح المتنور) (1) على السلطة (١٨٦٨-١٩١٢) وهو العهد الذي تلى فترة النظام الإقطاعي للساموراي(2) في عام ١٨٦٨ بعد إزاحة حكم توكوغاوا شوغن TOKUGAWA SHOGUN(الجنرال العظيم) (3) ، الذي حكم اليابان خلال المرحلة الإقطاعية والتي عرفت بفترة إيدو (إيدو جيداي) ، أعيد العمل بالنظام الإمبراطوري ونجح الامبراطور ميجي في وضع الأسس الحقيقية لنهضة اليابان المعاصرة في جميع المجالات لتصبح اليابان بعدها إحدى الدول القوية في العالم ، وبدأت تتطور لتصبح دولة إمبريالية مع بدايات القرن العشرين بعد أن أصبح لديها جيشاً قوياً ، وتصاعدت النزعة القومية اليابانية فهاجمت الصين وانتصرت عليها عام ١٨٩٥، وبعدها احتلت الجزيرة الكورية ، ودخلت الحرب ضد روسيا عام ١٩٠٥ ، واحتلت منشوريا عام ١٩٣١ وشمال الصين بكامله عام ١٩٣٧.

لقد استمرت النزعة الاستعمارية اليابانية بالتصاعد بعد نهاية الحرب العالمية الاولى حيث استعمرت اليابان أراضي من الدول المجاورة ما يعادل خمسة أضعاف مساحتها ، وارتكبت الكثير من المجازر بحق أهل تلك المناطق خاصة إبان الحرب العالمية الثانية، وهو الأمر الذي مازال يشكّل عقدة لدى حكومات وشعوب تلك الدول لاسيما الصين والكوريتين، رغم انتهاء الدور العسكري لليابان بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية .

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح نظام القطبية الثنائية هو النظام السائد في العالم حيث سيطر الاتحاد السوفييتي سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية على قيادة النظام الدولي، وظهر تأثيرهما في بناء النظام السياسي الدولي وعلاقاته السياسية سواء في مرحلة الحرب الباردة أو في مرحلة الوفاق الدولي .

لقد شهد سقوط الاتحاد السوفييتي نهاية نظام القطبية الثنائية، وما نتج عنه من ظهور تساؤلات حول طبيعة وشكل النظام الدولي الذي سيخلف الثنائية القطبية ، هل هو نظام القطب الواحد على أساس تمحور العالم حول قيادة الولايات المتحدة الأمريكية ؟ ، أو قيام نظام متعدد الأقطاب تشكل فيه العلاقات الاقتصادية جوهر العلاقات الدولية ؟

إن الاختلاف حول طبيعة النظام الدولي الراهن يعود إلى عدم وضوح مفهوم النظام، بحيث يفسر على أنه توزيع القوة بين الدول من جهة، أو أنه نمط العلاقات القائمة بين الدول الرئيسية في النظام الدولي من جهة ثانية، وإلى عدم وضوح الأسس التي يتم على أساسها قياس القوة وتوزيعها بين الدول الرئيسية في النظام الدولي، وما يتبعه من تحديد نمط العلاقة القائمة بين هذه الدول من جهة ثالثة .

١- Meiji Emperor:(١٨٥٢/١١/٣-١٩١٢/٧/٣٠) ، الامبراطور ال١٢٢ في تأريخ اليابان.

٢- الساموراي : Samurai فرسان اليابان الإقطاعية، .ظهرت هذه الطبقة المحاربة الارستقراطية خلال القرن الثاني عشر ثم قويت وتعززت فيما بعد. إمتازوا بحق حيازة سيفين .

٣- Tokugawa Shogun : نظام اقطاعي أسسه Tokugawa Leyasu وحكمه الشوغن (الجنرالات) من نفس عائلة توكوغاوا للفترة (١٦٠٣- ١٨٦٨).

إن سقوط فرضية أن القوة العسكرية هي الأساس لتوزيع القوة بين دول العالم وحلول القدرة الاقتصادية كعامل فعال لتوزيع القوة في النظام الدولي الجديد جعل من العسير التسليم في فرضية بناء دولي أحادي السيطرة في عالمنا المعاصر . بالرغم من أن العالم تلوح فيه بقوة ملامح الأحادية، حيث تظهر الولايات المتحدة وكأنها الدولة صاحبة المكانة الأولى وصانعة الدور الأول في العالم، إلا أن المسألة لا تعدو كونها قوة استمرارية للنظام الدولي السابق الذي اختفى فيه أحد القطبين فجأة تاركاً مكانه فراغاً، فكانت الولايات المتحدة بحجمها هي الدولة الوحيدة المؤهلة لملىء ذلك الفراغ .

إن انهيار الاتحاد السوفييتي ومحاولة الاتحاد الأوربي لأخذ مكانة الاتحاد السوفييتي السابق عالمياً ، والمشاكل التي واجهتها الولايات المتحدة في التعامل مع الكثير من المسائل الدولية المعقدة على المستوى الدولي كالارهاب وتلوث البيئة والاحتباس الحراري كل ذلك دفع دول اخرى ومنها اليابان للتحرك على الساحة العالمية في محاولة لتصبح قطباً له مكانته وفعاليته الى جانب الحليف الاستراتيجي الولايات المتحدة ، وما ساعد على الموقف الياباني هو النمو السريع في اقتصادات دول منطقة المحيط الهادي، إضافة الى كون اليابان ركيزة أساسية في الإستراتيجية الأمريكية لتمتعها بالحماية الأمريكية التي تشكل ضمانة كلية لأمنها.

أن الدور المهم الذي لعبته اليابان في الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) ، وبروز أهميتها في الحرب الباردة دفعت الولايات المتحدة الامريكية واليابان الى بناء تحالف استراتيجي عبر معاهدة التعاون المشترك والأمن (Treaty of Mutual Cooperation & Security))، التي جرى التوقيع عليها في ١٩ كانون الثاني من عام ١٩٦٠ ، وبسبب استمرار التهديدات الكورية الشمالية والانفاق العسكري الضخم للصين أصبح من الضروري المحافظة على العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة واليابان .

أن محاولة اليابان صياغة سياسة خارجية أقل ارتباطاً بتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية يجري عرقلتها من قبل الولايات المتحدة رغبة منها في أن تستمر اليابان في القيام بحماية خطوط امدادات النفط وهو نفس الدور الذي لعبته إبان الحرب الباردة عندما كان الاتحاد السوفيتي يمثل تهديداً مباشراً لإمدادات النفط المتوجهة نحو اليابان من الشرق الأوسط ، وتأتي استجابة اليابان للضغوط الامريكية في رسم سياستها الخارجية من خلال محورين هما : أولاً: زيادة نفقاتها الدفاعية بشكل كبير وقيام الولايات المتحدة بتزويد اليابان بانظمة متطورة من منظومات الصواريخ .

ثانياً :إعادة تحديد الدور الإستراتيجي الأمني لليابان في منطقة شرق آسيا من خلال زيادة إنفاقها الدفاعي للمساهمة في استقرار منطقة جنوب شرق آسيا .

لا تزال اليابان تعتبر علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية تتمتع بأهمية كبيرة سياسية وإستراتيجية على المستويين الآسيوي والعالمي من خلال التزام الطرفين بالمعاهدة الاستراتيجية للتعاون والاتفاقية الأمنية (SOFA) (**Status of Forces Agreement**) والذي يبعد أي احتمال تحول اليابان إلى قوة عسكرية كبرى في المستقبل المنظور وهذا ما تطمئن اليه بعض الدول الآسيوية التي لا تزال تنظر بريبة الى ماضي اليابان العسكري.

تعتبر اليابان قوة اقتصادية كبرى حيث يشكل الاقتصاد الياباني ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، وتسعى اليابان لتعزيز هذا الموقع الاقتصادي ليشكل الدعامة الاساسية لدورها السياسي الإقليمي الذي

بدأت تنشط به نحو تحقيق هدفها الاكبر الذي يضمن لها موقعاً دولياً متميزاً خلال السنوات القادمة ، هذا الهدف الذي شهدت الأعوام الأخيرة نشاطاً يابانياً للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي يتناسب مع دورها ومساهماتها في الأنشطة المختلفة التي تشرف عليها أجهزة الأمم المتحدة حيث تعتبر ثاني أكبر الدول المانحة بعد الولايات المتحدة ، كما تتضح توجهات الحكومة اليابانية الأخرى من أجل تحقيق هدفها هذا الذي يتيح لها لعب دور بارز في مختلف القضايا التي تشهدها الساحة الدولية هو نيتها في إعادة النظر بدستور البلاد السلمي وصياغته بما يتناسب وتوجهاتها الآنية والمستقبلية .

اهمية البحث:

ترتكز أهمية البحث إلى عوامل عدة، أهمها أن اليابان تحتل مركزاً متقدماً في النظام الاقتصادي الدولي، حيث سعت اليابان منذ السبعينيات إلى توظيف مكانتها الاقتصادية لغرض ممارسة دوراً سياسياً على المستويين الإقليمي والدولي، ولمنطقتي الشرق الأوسط وشرق آسيا أهميتهما الخاصة في السياسة اليابانية حيث تتمتع اليابان بروابط عميقة مع دول شرق أسيا بسبب القرب الجغرافي فضلاً عن الروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية التي تجمعها بها . أما بالنسبة للشرق الأوسط فلليابان مصالح حيوية المتمثلة بمصادر الطاقة ، ويمكن فهم العديد من مقومات السياسة الخارجية اليابانية من خلال دراسة التفاعلات الكثيفة لها مع دول هذه المنطقة .

تأتي أهمية تناول موضوع السياسة الخارجية والنظام السياسي الياباني استناداً الى تزايد أهمية المقدرة الاقتصادية في العلاقات الدولية ، ولتزايد ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم ناهيك عن أن استعمال المقدرة الاقتصادية لا ينطوي على المخاطر التي ينطوي عليها استعمال القوة العسكرية ، فامتلاك الدولة للمقدرة الاقتصادية هو عامل رئيسي في تمكين الدولة من التأثير في سياسات الدول الاخرى عن طريق منح المعونة الاقتصادية أو التهديد بقطع تلك المعونة ،إضافة الى أن أهمية دراسة النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية والتطرق الى العلاقات اليابانية – العراقية توفر نموذجاً لتطبيقات صنع السياسة الخارجية المعاصرة واتخاذ القرار في السياسة الخارجية وسير العلاقات الدولية على مختلف الأصعدة ، بإعتبار أن اليابان مرشحة لدور يتناسب مع قوتها في نظام عالمي جديد يتسم بتعدد الأقطاب، بمعنى آخر ان اليابان ستكون احدى القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط ولا سيما في العراق وذلك بسبب عدم امتلاك اليابان ماضي استعماري في المنطقة وتمتاز اليابان بأصالة وعراقة التقاليد والتأريخ أسوة بالعراق مهد الحضارات ، ويتمتع شعبي البلدين بغنى ثقافتهما وتراثهما .

فرضية البحث:

يجسد البحث مفهوم السياسة الخارجية اليابانية باعتباره السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر الذي تسلكه اليابان خدمة لاهدافها ومصالحها القومية والذي يتميز بالعقلانية والهدوء وبعد النظر الاستراتيجي لتحقيق علاقات منفتحة ومتوازنة مع معظم دول العالم ، حيث تتعامل اليابان مع مفهوم السياسة الخارجية عموماً بانه مجموع الأفكار التي تدفع بها الى التصرف في ضوء نهج معين وفق الاساليب والإستراتيجيات التي تعتمدها لتحقيق الهدف النهائي ، وما يميز النظام السياسي والسياسة الخارجية في اليابان إنه يتعامل بشكل عقلاني مع الخصائص القومية الكامنة في

كيان الدولة اليابانية كوحدة شاملة وتشمل هذه الخصائص العامل الجغرافي ، الموارد الاقتصادية، مستوى المهارات الفنية والتنظيمية التي يتميز به المجتمع الياباني وقدرته على تحويل الموارد المتاحة الى انماط جديدة .

لقد أثبتت التجربة التاريخية أن امتلاك الدول مهارات فنية وتنظيمية عالية يؤدي الى تطور نظامها الاقتصادي وله تأثير على سياستها الخارجية وهذا احد العوامل المهمة في الحالة اليابانية ، أما اشكال المقدرات القومية ، فتوجد اشكال محددة توظفها الدولة في مجال السياسة الخارجية وهي المقدرات العسكرية والاقتصادية ، وتشمل المقدرات الاقتصادية الموارد والتكنولوجيا في ميدان انتاج السلع والخدمات ، وأما المقدرات العسكرية فهي الموارد والتكنولوجيا المتوفرة التي تؤهل الدولة للدخول في صراعات مسلحة .

إن امتلاك اليابان للمقدرات القومية المتمثلة بالمقدرات الاقتصادية يزيد من فعالية السياسة الخارجية اليابانية، إلا أن تأثير المقدرات القومية في السياسة الخارجية اليابانية يتحدد بالمقدرات القومية للدول الاخرى لا سيما الصين وكوريا الجنوبية كاقرب الدول الى اليابان من الناحية الجغرافية والتأريخية والحضارية والمقدرة الاقتصادية والتطور التكنولوجي ، ونظراً لكون المقدرات القومية لها دلالة كبيرة في مدى نجاح السياسة الخارجية اليابانية فقد دأب صانعي السياسة الخارجية اليابانية لصياغة سياسة خارجية تحقق نوع من التوازن بين المقدرات القومية المتاحة وبين متطلبات العمل في البيئة الدولية المتغيرة .

<u>خطة البحث:</u>

تتلخص خطة البحث بتقسيم البحث الى ثلاثة فصول حيث يشمل الفصل الأول النظام السياسي الياباني والآلية السياسية في اليابان ، في حين يتناول الفصل الثاني المبادئ النظرية لسياسة اليابان الخارجية بالتطرق الى عملية صنع السياسة الخارجية وسمات ومحددات السياسة الخارجية اليابانية والعوامل المؤثرة في صياغتها ، أما الفصل الثالث فيتناول السياسة الخارجية اليابانية في الإطار التطبيقي الذي يشمل علاقات اليابان الدولية مع دول المحيط الاقليمي والعالم ومن ثم التطرق الى السياسة الخارجية اليابانية نحو الشرق الأوسط والدول العربية مع تناول العلاقات اليابانية–العراقية كنموذج للسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة .

لقد تعرض البحث الى أدوات السياسة الداخلية التي تتمثل بالقوى السياسية الداخلية واثرها في السياسة الخارجية اليابانية والتعرض الى ادوات السياسة الخارجية اليابانية كالأدوات الاقتصادية ، والدبلوماسية ، وقدرة صانع السياسة الخارجية اليابانية على التعامل مع مختلف القوى السياسية واكتساب تأييدها لسياسته كادوات هامة يمكن توظيفها في عملية السياسة الخارجية.

شملت خطة البحث عملية صنع السياسة الخارجية اليابانية والدور المهم والأساسي للقائد السياسي ، وهذا ما ظهر جلياً أثناء فترة حكم رئيس الوزراء السابق جونيشيرو كويزومي (٢٠٠١–٢٠٠٦) الذي تميزت فترة حكمه بالاستقرار السياسي بشكل عام لا سيما على الصعيد الداخلي ، في حين تميزت فترة حكم خلفه شينزو آبي الأسبق (٢٠٠٦/٩/٢٦ – ٢٠٠٧/٩/٢٦) بحالة من عدم الاستقرار السياسي داخلياً بسبب قلة خبرته السياسية والذي انعكس بالتالي على عملية صنع السياسة الخارجية .

أهداف البحث:

يهدف البحث الى دراسة تعامل الدبلوماسية اليابانية مع تحديات النظام العالمي الجديد ، حيث استطاعت بسبب تطورها التكنولوجي الهائل أن تلعب دورا قياديا في المجتمع الدولي، فلم تعد اليابان مجرد قوة اقتصادية كبرى، فكل المقاييس التكنولوجية والاقتصادية تؤكد أنها أصبحت تقترب حثيثا من مكانة القوى العظمى في عالم اليوم . فقد توجه الشعب الياباني بعد هزيمته في الحرب العالمية الثانية، والدمار المرعب الذي سببته القنبلتين النوويتين على مدينتي هوريشيما وناكازاكي للبناء والتنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي والاجتماعي، كما أصر الشعب الياباني على دبلوماسية السلام والتناغم في العمل مع شعوب العالم المختلفة ، ومنذ بداية السبعينات فصلت السياسة الخارجية اليابانية بين الاقتصاد والسياسة في علاقاتها الدولية ، فركزت على التعاون الاقتصادي مع معظم دول العالم بدون النظر لعقائدها أو سياساتها الخاصة، وقد نجحت لبناء جسور ثقة مع معظم الدول .

الهدف من تناول التجربة اليابانية يأتي انطلاقاً من عدة اعتبارات أهمها إمكانية الاستفادة من التجربة اليابانية في بناء الدولة العراقية المعاصرة حيث يشترك الطرفان بحجم المأساة التي حلت بشعبيهما وبالامكانات البشرية، ويتفوق العراق بوفرة الموارد الطبيعية وفي مقدمتها النفط الذي تفتقر اليه اليابان، ويمكن للعراق التعاون والاستفادة من الخبرة اليابانية للبدء بمشروع نهضوي متكامل يحقق للعراق مكانة تتناسب وحجم موارده البشرية والحضارية وحجم ثرواته الطبيعية غير المستغلة بشكل سليم .

يهدف البحث أيضاً للخوض في الطابع البرنامجي للسياسة الخارجية اليابانية والتي يحددها البعدين العام والمحدد ، حيث يشمل البعد العام في السياسة الخارجية اليابانية الخصائص الاساسية لسياسة اليابان خلال فترة زمنية طويلة المتمثلة في عدم التدخل في الشئون الداخلية وعدم الانحياز. من الأمثلة الهامة على الطابع التوجهي للسياسة الخارجية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية والتي ظهرت من خلال التوجه الاقليمي – العالمي ، حيث توجد سياسات موجهة الى الاقليم الذي تتواجد فيه اليابان بشكل اساسي كما هو الحالة في السياسة الخارجية اليابانية الموجهة نحو شرق آسيا وهناك سياسات تكون موجهة الى خارج حدود الاقليم لتشمل العالم ككل ، وتعتبر رغبة اليابان في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن هو مثال على هذا النوع من التوجهات .

مشكلة البحث:

تتناول مشكلة البحث الأوضاع التي تريد اليابان أن تحققها في البيئة الخارجية وذلك من خلال التأثير في النسق الدولي أو في الوحدات الدولية الاخرى وذلك باستخدام قدرتها الاقتصادية الهائلة وصياغة البرامج التي يتم من خلالها تحقيق أهداف السياسة الخارجية اليابانية ، ومن المشاكل التي تناولها البحث أيضاً هي عملية تحليل اهداف السياسة الخارجية التي تتضمن عدة أبعاد سياسية ابتداءً بمن يحدد وينفذ ويستفاد وماهية موضوع الهدف واتجاهه ومضمونه والاهمية النسبية لاهداف السياسة الخارجية ، ويقصد بالذين يحددون الاهداف هم الاشخاص المخولون رسمياً في صنع سياسة اليابان الخارجية الدولة كرئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع وكبار الدبلوماسيين وذلك من خلال ادراكهم للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ، وأما عن مضمون اهداف السياسة الخارجية اليابانية فيقصد بها الجانب الموضوعي لتلك الاهداف ، والتي عموما تدور حول الأمن والهيبة الدولية وحماية الذات وهذه المفاهيم تختلف في

الحالة اليابانية لكون مضمون السياسة الخارجية اليابانية ليس في الحصول على مصادر واسباب الثروة الاقتصادية بل التخلي عن الحذر الشديد الذي اتسمت به السياسة الخارجية اليابانية منذ استسلامها بعد الحرب العالمية الثانية بهدف زيادة الدور السياسي لليابان على المستوى الدولي وبما يتماشى مع مكانتها الأقتصادية المتنامية عالمياً ، وكان من أبرز مظاهر توسيع الحضور الياباني هو مشاركتها في عمليات حفظ السلام في اطار الأمم المتحدة والسعي للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن وزيادة المساعدات المقدمة للدول النامية لدعم جهود التنمية.

منهجية البحث:

نظراُ لما شهدته اليابان من تغييرات جذرية في نظامها السياسي ضمن مراحل تأريخية معينة شكلت منعطفات كبيرة في الحياة السياسية اليابانية ، ولكون الدراسات الحديثة المتعلقة بالنظم السياسية والسياسة الخارجية تستعين بالتجارب التاريخية لاستخلاص الدروس والعبر الذي يتطلب التثبت من الوقائع التاريخية والدقة والموضوعية في دراستها ، لذلك تم اعتماد المنهج التاريخي في هذا البحث ، وهو المنهج الذي يستند إلى دراسة الاحداث التاريخية ، اذ لا يمكن فهم وادراك اية حالة سياسية . اجتماعية بدون العودة الى دراسة جذورها التاريخية وتطورها سواء كانت حالات سلبية او ايجابية ، كذلك تم اعتماد المنهج التحليلي من خلال استقراء النظام السياسي الياباني وتناول الجانبين النظري والتطبيقي في سياسته الخارجية وتحليل الواقع السياسي ودراسته على ضوء الحقائق القائمة فيه من اجل الحصول على نتائج علمية يمكن ان تشكل تعميمات فكرية سياسية للخروج بالاستنتاجات الصحيحة وهذه معظمها مناهج تحليلية تهتم بتحليل الظواهر السياسية لمعرفة القوانين التي تحكمها .

ركزت منهجية البحث على حقيقة أن صانعي القرار في اليابان الجديدة قاموا بتأطير مفهوم السياسة الخارجية بالقيم العالمية بعد أن قامت اليابان بتبني الدبلوماسية الموجهة بالقيم الإنسانية من خلال عملها في شراكة مع الدول للوصول معا للرفاهية والحرية ، ويشمل أساسيات هذه الشراكة تطوير الديمقراطية، والحرية، ومبادئ حقوق الإنسان، وتطوير وتطبيق القانون، وتطوير وتنظيم اقتصاد السوق ، أي أن اليابان تلعب دوراً اخلاقياً على المستوى العالمي وذلك باستخدام خبرتها بعد الحرب وثقافتها وقيمها الاجتماعية التي تنبع من الخلفية التأريخية والحضارية وبعض المعتقدات الدينية للشعب الياباني نحو السلام العالمي ، لنشر الرفاهية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، ولا شك من أن اليابان ستكون الدولة الرائدة في تأسيس دبلوماسية تعمل من اجل خلق نظام عالمي أساسه مجتمع دولي مبني على العدالة والمساواة بين أفراد جميع الدول.

الفصل الأول

النظام السياسي في اليابان

المقدمة

النظام السياسي هو نظام اجتماعي وظيفته إدارة موارد المجتمع استنادا إلى سلطة مخولة له وتحقيق الصالح العام عن طريق سن و تفعيل السياسات ، وفي صورته السلوكية هو تلك المجموعة المترابطة من السلوك المقنن الذي ينظم عمل كل القوى والمؤسسات والوحدات الجزئية التي يتألف منها، أي كل سياسي داخل أي بناء اجتماعي في صورته الهيكلية هو عبارة عن مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السياسي وهي المؤسسات التشريعية والتنفيذية و القضائية ، ويقصد بالنظام السياسي(1) تلك الأدوار في النسق السياسي الوطني التي تكمن فيها سلطة اتخاذ القرارات الملزمة ، وللنظام السياسي أثره على السياسة الخارجية باعتبار أن صنع السياسة الخارجية تتم من خلال السلطة التنفيذية للدولة، وتختلف السياسات الخارجية حسب نوع بناء الأنظمة السياسية وتتغير السياسة الخارجية للدول مع تغيير النظم السياسية ، لا ينصرف معنى النظام السياسي في هذا المجال إلى المفهوم العام للنظام السياسي وإنما إلى طبيعة تكوين السلطة التنفيذية و الموارد المتاحة لها و الضوابط السياسية الواقعة عليها ، وإن بناء النظام السياسي في أي مجتمع من أصعب التحديات وأخطرها لما له من آثار إيجابية وسلبية، سواء في حالة النجاح أو الإخفاق والطريق إلى ذلك بحاجة إلى صبر وحكمة، كما أنه بحاجة إلى ثقافة تتضمن كثيراً من الضوابط والقيم والقوانين التي تضمن سلامة النظام وصيانته ، وعلى هذا الأساس وُضعت كثير من الدراسات والبحوث التي تتحدث عن الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها النظم السياسية والأطر والآليات التي تعتمد عليها في تسيير شؤون البلاد ، وعبرت المدارس الفكرية المختلفة عن نظرياتها وطروحاتها في هذا الشأن المهم في حياة الشعوب والأمم. يتحدد تأثير النظام السياسي على السياسة الخارجية عبر ثلاثة متغيرات هي الموارد السياسية المتاحة والضوابط السياسية المفروضة على النظام وميل النظام السياسي الى استعمال الموارد المتاحة ، والمقصود بالموارد السياسية هي حجم القدرات المتاحة للنظام السياسي في مجال صنع السياسة الخارجية وتحديداً حجم الانشطة الاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي والتي تشمل الموارد الطبيعية والقوى العاملة والناتج الصناعي حيث تختلف حجم الموارد الاجتماعية المتاحة للنظم السياسية ومديات سيطرة النظم السياسية على تلك الموارد وقدرة الانظمة السياسة على توظيفها ، والنقطة الثانية في الموارد السياسية هي درجة مؤسسية النظام والتي تعني مدى اعتماد النظام السياسي على وسائل بيروقراطية محددة في عملية تنفيذ وظيفته مع توفر قنوات مستقلة لجمع المعلومات وتحليل البدائل واتخاذ القرارات ووجود مؤسسات لجمع المعلومات تقوي قدرة النظام السياسي على الاطلاع على الاحداث الخارجية وحجم تأثيرها عليه ، أما المورد السياسي الثالث فهو حجم التأييد الشعبي التي يحظى بها النظام السياسي

١- كتاب تحليل السياسة الخارجية / د. محمد السيد سليم/ مطبعة النهضة المصرية ١٩٩٨ / الطبعة الثانية / صفحة ٢٢٣.

والتي تؤثر كلها في فعالية النظام في عملية صنع السياسة الخارجية ، فلقد ثبت أنه كلما حظي النظام السياسي بقاعدة كبيرة من التأييد الاجتماعي لسياساته كلما كبرت قدرته على تنفيذ سياساته لا سيما في مجال التفاوض مع القوى الخارجية . أما الضوابط السياسية فيقصد بها مجموعة القيود المفروضة على الأنظمة السياسية والتي تتعلق بقدرة النظام على توظيف الموارد لتحقيق اهداف السياسة الخارجية والتي تشمل ثلاثة متغيرات هي أولاً : نمط تمثيل المصالح الاجتماعية والمقصود به عن مدى قدرة النظام السياسي في التعبير عن مصالح كافة القوى العرقية والدينية والآيديولوجية المختلفة في المجتمع حيث ثبت أن تواجد قوى متباينة ومتعارضة داخل النظم السياسية يشكل عاملاً معوقاً في قدرتها على صياغة سياسات خارجية معينة حيث أن عملية صنع السياسات الخارجية قد تتحول الى عملية يغلب عليها طابع المساومة لإرضاء كافة القوى المتباينة ، وفي حالة قيام النظام السياسي بتمثيله لفصيل اجتماعي رئيسي واحد في مجال السياسة الخارجية وهذا قد يكون خياراً أسهل ولكنه سيؤدي الى معارضة بقية فصائل المجتمع وبالتالي سيؤثر على السياسة الخارجية للنظام واستقرارها. ثانياً: درجة التماسك السياسي للنظام: ويقصد به مدى التجانس في القاعدة السياسية للنظام السياسي كأن يكون نظام الحزب الواحد أو نظاماً عسكرياً وهي الأكثر تماسكاً لاعتمادها على قواعد أساسية متجانسة وهذه التماسك ينطبق أيضاً على النظم البرلمانية التي تتصف بوجود أغلبية برلمانية تستطيع تشكيل حكومة متماسكة في حين تكون النظم البرلمانية التعددية غير متماسكة عموماً وذات حكومات إئتلافية غير مستقرة ، ويشمل التماسك السياسي للنظام مدى سيطرته على المؤسسات السياسية كالبرلمان وكذلك المؤسسات النقابية والشعبية مما يعطي النظام القدرة على توجيه تلك المؤسسات لخدمة اغراض السياسة الخارجية.

ثالثاً: درجة المحاسبية السياسية للنظام: والمقصود بها مدى امكانية توفر الآليات المناسبة لقيام المجتمع في محاسبة المسؤولين عن السياسة الخارجية على النتائج المترتبة على تنفيذ سياستهم ، وهذه الآليات غير موجودة في النظم الدكتاتورية ولكنها توجد في الأنظمة الديمقراطية حيث تستطيع الشعوب اسقاط حكوماتها عن طريق الانتخابات الحرة عند فشل سياساتها الداخلية والخارجية وتعتبر اليابان أحد النماذج القوية في هذا المجال حيث قدم رئيسين للوزراء استقالتيهما خلال فترة سنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٨ ، وتعتمد قوة المحاسبية السياسية للنظام على حجم المنافسة السياسية حيث تزداد درجة المحاسبية في حالة وجود منافسة سياسية داخلية قوية من قبل القوى السياسية الاخرى من خارج السلطة الحاكمة وهذا ما يتميز به النظام السياسي الياباني، وتزداد ايضاً مع تواجد التصويت الحر سواء في البرلمان أو في التصويت الشعبي ، ولا توجد محاسبية سياسية أو تكون قليلة جداً في حالة الأنظمة التسلطية ونظام الحزب الواحد. وتزداد درجة المحاسبية مع زيادة حجم المشاركة السياسية فكلما ازدادت نسبة مشاركة عدد أكبر من المواطنين في صنع السياسة الخارجية والمتمثلة في مستويات التعبير عن الرأي والتصويت والترشيح للوظائف وتحقيق الوفاء لمطالب الشعب عند صياغة السياسة الخارجية والذي يؤدي الى زيادة درجة المحاسبية السياسية للنظام. ويؤثر اسلوب تولي السلطة وفقدانها على درجة المحاسبية السياسية ، أي أن الأنظمة السياسية التي تولت الحكم اعتماداً على تصويت الناخبين بشكل دوري ستكون أكثر حذراً وتتجنب ارتكاب اخطاء في سياستها الخارجية حتى لا تفقد السلطة وهذا يؤدي الى زيادة درجة المحاسبية .

المبحث الأول: مراحل تطور النظام السياسي الياباني

المطلب الأولً: الدولة الاقطاعية وبنائها الطبقي

لغرض التعرف الى طبيعة النظام السياسي الياباني لابد من العودة الى جذوره التاريخية حيث يعتبر النظام السياسي الياباني من النظم العريقة في العالم بسبب التجارب الغنية التي مر بها عبر تاريخه الطويل.

تعتبر فترة إيدو (إيدو جيداي) التي امتدت للفترة (١٦٠٣-١٨٦٨) هي آخر فترات تأريخ اليابان القديم قبل مجيء حكومة الامبراطور ميجي عام ١٨٦٨ ليبدأ بعدها تأريخ اليابان الحديث ، وبدأت فترة إيدو بحكم الحاكم العسكري توكوغاوا (توكوغاوا إيئة- ياسو) منذ عام ١٦٠٣ بعد أن أنهى الحكم الامبراطوري ومنح لنفسه لقب شوغون (SHOGUN) (شوغون هي رتبة عسكرية في اليابان تعادل رتبة العميد في الجيش العراقي، وقد منحت المحكمة الامبراطورية اليابانية في مدينة كيوتو هذا اللقب للقادة الكبار في حملاتهم العسكرية ، وكذلك تم منحه لرؤساء الحكومات العسكرية التي حكمت اليابان على مر التأريخ) ، بدأ توكوغاوا إيئة- ياسو عهده بحركة أراد من خلالها أن يضمن لسلالته البقاء في السلطة فقام في عام ١٦٠٥ بالتنازل عن السلطة لصالح ابنه، الذي كان يسيطر عملياً على كافة المناصب كما كان يشرف بنفسه على صياغة القوانين وكان مركز مدينة إيدو(التي تحولت لاحقاً الى طوكيو) هي مقر الحكومة ، واتخذ سلسلة من الإجراءات لإصلاح النظامين السياسي والاقتصادي ليتمكن من أن يبسط سيطرته على البلاد ، وكانت اليابان قد أصبحت وحدة سياسية، كما أصبحت تتمتع بنظام سياسي مستقر. (1)

لقد مهدت سياسة الحكم التي أرسى دعائمها إيئه- ياسو الطريق أمام سلالته الـ توكوغاوا للبقاء أكثر من ثلاثة قرون في الحكم ، عرفت اليابان أثناء عهد أسرة الـ توكوغاوا ولأول مرة منذ قرون عدة نوعا من الاستقرار السياسي، كما عم البلاد الأمن . فقد تميز نظام الحكم الذي يتم إدارته من قبل الحاكم العسكري الشوغون بكونه أقوى من النظام الذي يتم إدارته من قبل الزعماء الإقطاعيين (دائي-ميو) ، وذلك لأن الشوغون يبسط سيطرته المباشرة على المدن الكبرى ، الموانئ المهمة في البلاد، الطرقات والمعابر الرئيسة وغيرها، ويساعده في مجلس مؤلف_من وزراء دولة (روشو) ومجموعة من المستشارين (واكاشيدوري) ،كما يساعده في مهامه محافظ العاصمة إيدو والقائم على شؤون المالية والشؤون الدينية (2) ، علماً بأنه في بداية عهد فترة إيدو(١٦٠٣-١٨٦٨) كان يوجد في اليابان (٢٧٠) زعيم إقطاعي (دائي-ميو) بمعنى كانت البلاد عبارة عن اقطاعيات تحكم من قبل هؤلاء الزعماء .

1- Totman, Conrad D/ Politics in the Tokugawa bakufu, 1600-1843 / University of California Press, 1989. P. 91

2- Shiba, Ryotaro/ The last Shogun :The life of Tokugawa Yoshinobu / Kodansha International, 1998. P. 149, P. 187

أهم الاعمال التي قام بها الشوغن توكوغاوا إيئه–ياسو كانت في إعادة تقسيم الأراضي والثروات كما قام بسن **النظام الطبقي** في المجتمع الياباني (1)، وأصبح بالإمكان تمييز عدة طبقات على غرار طبقة المحاربين، الفلاحين، الصناع والتجار، نبلاء البلاط، رجال الكهنوت البوذيين (الرهبان) وخدام المزارات الشنتوية ثم طبقة أخيرة تعيش بمعزل عن المجتمع تعرف باسم (هينين) أو المنبوذين. وجاء التسلسل الطبقي تبعاً لمكانة القوة والمركز والتبعية بالشكل التالي :

١– طبقة المحاربين: أو الـ بوشي

رجال هذه الطبقة يمكن أن يكونوا من الـ دائي–ميو وهم كبار الزعماء الإقطاعيين، أو الساموراي والذين يضعون أنفسهم في خدمة أحد الزعماء، أو الـ رو–نين وهم من رجال الساموراي السابقين والذين انتهت مدة خدمتهم بسبب وفاة الزعيم أو لأي سبب آخر. يتحكم رجال هذه الطبقة في مصير الطبقات الأخرى، ويتبع كل منهم نظاما قائما على أساس الموالاة ، وكل فرد يتبع آخرا أعلى رتبة منه وهكذا ألى أعلى سلم الهرم. لكل منهم الحق في أن يمتلك معقلا له ولعشيرته وقد يتملك أراض بطريقة مباشرة، أو قد يكون له الحق فقط في الاستفادة مما تنتجه، كمحاصيل الأرز مثلا، يتوجب عليهم في المقابل أن يقدموا السمع والطاعة لأسيادهم وزعمائهم وأن يهبوا حياتهم إذا توجب الأمر.

يمنع على الزعماء الكبار (دائي – ميو) أن يشيدوا أكثر من قصر واحد في المقاطعة الأصلية، كما يتم استدعائهم إلى مقر الحكومة العسكرية (الـ شوغونية) حتى يعلنوا ولائهم وطاعتهم للحاكم وفق تنظيمات خاصة بالمحاربين تعرف باسم (بوكي شوهودو) (وضعت سنة ١٦١٥). منذ سنة ١٦٣٥ م أصبحوا مجبرين على ترك أبنائهم كرهائن في العاصمة إيدو (طوكيو)، كما توجب عليهم الإقامة بأنفسهم عاما كاملا كل سنتين فيها. عرف هذا النظام الفريد من نوعه باسم سان–كين كونائي أو الإقامة المتناوبة.

٢– طبقة النبلاء ورجال الدين:

كان النبلاء من رجال البلاط ملزمين بالتقيد بدراسة الآداب والعلوم الأخرى والامتناع عن ممارسة كل نشاط له علاقة بحمل السلاح، وقام النظام بوضع رجال البلاط تحت الرقابة الصارمة. تم إقرار العديد من التنظيمات التي حصرت مجال نشاطات المعابد والأديرة كما أعيد تنظيم المدارس الدينية، كان الهدف من ذلك الحد من القوة المالية والروحية لهذه الطبقة. بعد فترة أولى ساد فيها التسامح، قام نظام الشوغون بمنع المسيحية في البلاد، كما شنوا حملة مطاردة، تم فيها اضطهاد العديد من أتباع هذه الديانة الجديدة.

1- http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A9_%D8%A5%D9%8A%D8%AF%D9%88

٣- طبقة الحرفيين والتجار:.

أخذ أفراد هذه الطبقة يتزايد باضطراد مع بداية القرن السادس عشر، وكانت طبقة الحرفيين والتجار تجمع بين أفرادها حرفيين وصناع من شتى المجالات بالإضافة إلى الأفراد المشتغلين بالتجارة. كان تنوع أفرادها من العوامل التي جعلت من الصعوبة بمكان السيطرة عليها وغالبا ما كانوا يقومون بإدارة أنشطتهم بأنفسهم ، مع تطور الصناعة المحلية بدأ النشاط التجاري يزداد وكان لتحسن نظام المواصلات في البلاد دوره الكبير في ذلك. أخذت الأسواق تظهر في العديد من نواحي البلاد، وكانت الاسواق تشكل المحور الذي يصاحب ظهور تجمعات من السكان، ثم ما لبثت أعداد هؤلاء تتزايد حتى تشكلت تجمعات سكانية كبيرة ، كان ذلك مؤشرا لظهور طبقة وسطى جديدة هي الطبقة البورجوازية وشريحة منها من أصحاب الأموال،الذين قاموا بإدخال أنماط جديدة في التعاملات المالية اليومية، كقروض البنوك، أو السندات المالية.

٤- طبقة الفلاحين: .

تشكلت هذه الطبقة من صغار الملاك أو العاملين البسطاء وهم الأكثرية في تعداد السكان في بلاد اليابان أثناء فترة إيدو، ولهذا السبب خضعوا إلى نظام أكثر شدة. كان يمنع عليهم اقتناء، بيع أو إهمال الأراضي التي يقومون بزراعتها، كما لا يحق لهم زرع أصناف أخرى من المزروعات غير تلك التي تم تقييدها في السجلات العقارية ، كانت هذه التدابير تهدف إلى منع قيام طبقة جديدة أكثر ثراء من بين ملاك الأراضي، كما كان يراد منها تعطيل عادة قديمة متبعة بين بعض من أبناء الشعب الياباني المحب إلى السفر (كان ذلك كمخرج لهم للراحة بسبب العمل الشاق).

لقد دخلت اليابان في عزلة منذ أواسط القرن السادس عشر الميلادي (١٦٣٧ – ١٨٥٣) أغلقت خلالها جميع حدودها مع العالم الخارجي ، فقد قرر الحكام العسكريون (الشوغون) فرض العزلة الكاملة حول اليابان لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد، وأن يتحكموا في حركة انتقال الأشخاص.وفي هذه الفترة حاول الأوروبيون الانكليز والفرنسيون والروس كسر العزلة إلا أنهم لم يفلحوا في الوقت الذي منح الشوغون السفن البرتغالية والهولندية تراخيص تجارية خاصة ، وكان يسمح لها بالرسو مرة واحدة في السنة على السواحل اليابانية حيث كانت تجارة الحرير مع الصين يحتكرها البرتغاليون، وبهذا الطريق تمكن الشوغون من جني فوائد كبيرة من جراء ذلك.

تميزت الفترة المشار اليها في نمو النزعة القومية اليابانية وقيام نظام سياسي ذو سلطة مركزية صارمة ، لتنتعش خلالها الروح العسكرية اليابانية التي توجت بظهور الطبقة العسكرية اليابانية التي يقودها الشوغون (الحاكم العسكري العام)(SHOGUN) على رأس نظام حكم اطلق عليه نظام بوشيدو المبني على مباديء الديانة الكونفوشيوسية .

ارتكز هذا النظام على ثلاثة قيم هي :الحكمة ، اليقظة، والشجاعة، وهذه المرتكزات الأساسية شكلت قاعدة نظام القيم المعتمد عند المقاتل الياباني(الساموراي) ، جدير بالذكر أن أول التحديات التي واجهتها اليابان كانت في بدء

انتشار قيم الديانة المسيحية التي دخلت اليابان لتبدأ بالتبشير بقيم ومباديء السلام ،المحبة ، والتسامح ، وما نشأ عنه من تناقض في مجتمع تسوده الديانة البوذية التي تتميز بتقاليد اجتماعية صارمة تمجد مباديء القوة بشكل قوي وتعتمد تقاليد تتمثل في خضوع الشعب التام لزعماء الطبقة الحاكمة ، وتفاقمت الأمور مع محاولات الغرب في نشر القيم الغربية المتمثلة بالليبرالية والديمقراطية والتبشير بالمسيحية في اليابان لتغيير المجتمع الياباني وجعله على غرار المجتمعات الغربية ونشر المفهوم الغربي للمساواة القانونية بين الحاكم والمحكوم ، والتي خلقت حالة من عدم الاستقرار في المجتمع الياباني المغلق في وقت كانت فيه اليابان تعاني من النزاعات المستمرة بين أفراد الطبقة الحاكمة التي شعرت بكونها غير قادرة لمواجهة التدخلات الخارجية . برز أول رد فعل قوي من قبل الشوغون والدايمو من حكام المقاطعات اليابانية دفاعاً عن المجتمع الياباني وقيمه ، فقاموا بمذابح ضد المسيحيين في اليابان مع تدمير وإزالة كافة المراكز المحلية التي بناها الغرب في اليابان طوال الفترة الماضية وضربوا طوقاً من العزلة حول اليابان ولم يعد مسموحاً عقد صفقات تجارية مباشرة مع الأجانب وحظر كافة المراكز التبشيرية لتعيش اليابان عزلة تامة دامت لأكثر من ٢٠٠ سنة.

<u>المطلب الثاني: الامبراطورية وعصر الإصلاح</u>

يمكن اعتبار عام ١٨٥٣ منعطفاً خطيراً في تأريخ اليابان حيث حاصر قائد البحرية الأمريكي ماثيو بيري في شهر تموز عام ١٨٥٣ السواحل اليابانية وقامت السفن الأمريكية بقصف السواحل اليابانية بوابل من القذائف أجبرت اليابان على فتح حدودها ، وعلى أثرها وقعت اليابان معاهدات صداقة مع الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وهولندا وفرنسا ، وشكلت تلك المعاهدات الجديدة انتقاصاً حقيقياً لسيادة اليابانيين على موانئهم.

بسبب معارضة بعض حكام الولايات لسياسة الإنفتاح ورغبة الإقطاعيين في المحافظة على سلطاتهم المحلية شهدت اليابان عدداً من الحروب الداخلية أستمرت لمدة عشر سنوات .

إن انهيار حكومة توكوغاوا العسكرية المدعومة من قبل الاقطاعيين أدى إلى نهاية نظام حكم الشوغون وإقرار النظام الجديد بعد أن قاد رجال البلاط الإمبراطوري الحركة الداعية لاسترجاع الحق الإمبراطوري، وتم تشكيل حكومة وطنية بعدها تولى الإمبراطور موتسوهيتو الحكم في ٣ كانون الثاني ١٨٦٨ ، وقد أطلق عليه إسم الإمبراطور ميجي **MEIJI** أي المصلح المتنور، وتميزت فترة حكمه بإصلاحات مهمة ، تعتبر هذه الفترة الأولى من تاريخ اليابان المعاصر (١٨٦٨-١٩١٢) ، ان إعادة عملية الإمبراطور إلى الحكم كرست دوره الرمزي في أعلى هرم السلطة فيما كانت السلطات الفعلية بين يدي الحكومة التي عملت لجعل اليابان قوة اقتصادية وعسكرية ونداً قوياً للقوى الغربية من خلال تحقيق الاهداف التالية:.

أ- تزويد اليابان بمؤسسات عصرية، بجيش قوي وصناعة متقدمة. ب- تعديل كافة الاتفاقيات الغير عادلة في نظرهم والتي وقعت مع مختلف القوى الغربية.

قام الإمبراطور ميجي وحكومته منذ عام ١٨٦٨ بعملية واسعة من الاصلاحات الادارية وهي:
١- إعلان إلغاء مناصب الشوغون. ٢- إلغاء المعاقل الإقطاعية. ٣- إعادة تقسيم البلاد إلى محافظات إدارية تسلم إدارتها بعض من كبار الزعماء الإقطاعيين السابقين وبعض من رجال الساموراي ممن علقت مهامهم السابقة. ٤- اتخاذ مدينة إيدو مقراً للحكومة عام ١٨٦٨ بعد تغيير اسمها إلى طوكيو أو العاصمة الشرقية، وأصبحت بذلك العاصمة الرسمية لليابان منذ شهر مايس / ١٨٦٩. ٥- إعادة ترسيم الحدود وبالأخص تلك المشتركة مع روسيا والصين ، ففي سنة ١٨٦٩ بسطت اليابان ولأول مرة سيادتها على كامل جزيرة إيزو (1) ، ثم ضمت تشيشيما (أو جزر الكوريل) سنة ١٨٧٥ في مقابل التخلي عن جزر ساخالين لصالح روسيا. وفي أقصى الجنوب تم ضم كل من جزر أوغاساوار عام ١٨٧٦ ثم جزر ريوكيو (اوكيناوا وملحقاتها) عام ١٨٧٩ .
٦- في شهر نيسان من عام ١٨٦٨ تم إصدار مرسوم إمبراطوري نص على إعادة تنظيم عملية الحكم بطريقة ديمقراطية، ضمان الرخاء للجميع، وقف العمل بالأعراف والعادات القديمة، والعمل على نشر العلوم الأوربية وتطبيقها في كافة الميادين.
لقد كانت البداية الأولى في نهج الإصلاحات هو الإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة موسعة شملت أولى الإصلاحات بنية المجتمع الياباني، فتم في عام ١٨٧١ إلغاء النظام الطبقي في المجتمع الياباني ليصبح المجال مفتوحا أمام الجميع لتقلد المناصب في الدولة واحتراف أي من المهن المعروفة بدون قيود. تم ايقاف المنحة التي كان يتقاضاها رجال الساموراي، كما تم تجريدهم من أسلحتهم. كان أغلب هؤلاء الرجال يحوزون على نصيب كبير من الثقافة ، فتحولوا إلى مهن أخرى كالتعليم، الإدارة أو الصناعة. في مقابل ذلك تم إعفائهم من التزاماتهم العسكرية، ولسد الاحتياجات الجديدة تم إعلان عن التجنيد الإلزامي في البلاد منذ سنة ١٨٧٢ .
بعد القيام بعملية جرد للأراضي والممتلكات عبر كامل البلاد، تم تطبيق ضريبة العقار منذ عام ١٨٧٣، تبعت هذه الإصلاحات الاجتماعية موجة من الإستياء، عمت أوساط الفلاحين والذي أخذوا على الحكومة تسرعها في عملية تقييم الأراضي، كما شملت رجال الساموراي والذين لم يرق لهم فقدان المكاسب والمزايا التي كانوا يتمتعون بها. يعتبر المؤرخون أن تاريخ اليابان المعاصر بدأ بعصر (ميجي) (١٨٦٨ .١٩١٢) وهو العهد الذي تلى فترة الحاكم العسكري (الشوغن) أو النظام الإقطاعي للساموراي، حيث وضعت فيه الأسس الحقيقية لنهضة اليابان المعاصرة في جميع المجالات ، وانطلقت مسيرة الإصلاح عبر فكرة كون اليابان لديها خصوصية فريدة في العالم لأنها تضم شعبا متجانسا يقيم على أرض مقدسة ترعاها الآلهة، ويعتبر الإمبراطور من سلالة الآلهة وأبا لجميع اليابانيين الذين يشكلون عائلة واحدة، ولهم دولة واحدة تعتبرهم أبناء متساوون في الحقوق والواجبات بغض النظر

---

(١) جزيرة إيزو والتي عرفت لاحقا باسم هوكايدو والتي استضافت مؤتمر قمة دول مجموعة الثمانيG8 مؤخراً للفترة ٧-٩/٧/٢٠٠٨

عن أي انقسام طبقي أو لغوي أو ديني أو عرقي. جعلت حركة الإصلاح اليابان بلداً غنياً بجيش قوي ، وعمل قادة الإصلاح في البداية على تحويل اليابان إلى بلد ديمقراطي على غرار الغرب وبشروا بمبادىء السلام والأمن والاستقرار وتم رفع شعار" التقنية الغربية والروح اليابانية" ، وبدأت اليابان عملياً بتبني استراتيجية الرد على التحدي الغربي بتحويل اليابان إلى دولة قوية خلال الفترة ١٨٥٣ – ١٩٤٥ بعد تحولها الى دولة إمبريالية . نجح الإمبراطور ميجي في عصرنة المجتمع الياباني على جميع المستويات وصد مخاطر التدخل الأجنبي ، وانصرفت الدولة كلياً إلى دراسة الحضارة الغربية وتبنيها بعد أعادة تأهيل القطاع التعليمي وانشاء عدد من الجامعات في مختلف الاقاليم اليابانية ، حيث تم ارسال بعثات يابانية إلى الولايات المتحدة وأوروبا في الفترة(١٨٧١ – ١٨٧٣) للاطلاع على مؤسساتها وعلى أحدث ما توصلت إليه في عالم التقنية ، وبدأت الحكومة في جلب العديد من الخبراء والمهندسين من مختلف البلدان الغربية للمساعدة في تحديث البلاد. فقام البريطانيون بالمساعدة في تحديث القوات البحرية، فيما تولى الفرنسيون تحديث القوات البرية وأسهم خبراء ألمان في وضع الأسس العلمية للنظام التعليمي الجديد، من بين الميادين التي شملتها الإصلاحات في المرحلة الأولى: التعليم، الحقوق، العلوم، والنظام السياسي ، استوفت اليابان حاجتها للخبراء فتوقف استقدامهم في عام ١٨٩٠ ، منذ ١٨٦٨ أصبح التعليم إلزامياً ، استحدث اليابانيون سنة ١٨٧٢ م نظاما تعليميا جديدا مستوحى من النظامين الفرنسي والأمريكي، وفتحت أول جامعة أبوابها عام ١٨٧٧ . (1)

مما ساعد على تلك الاصلاحات هي القدرة الاقتصادية التي شهدتها اليابان في مرحلة العزلة الطوعية المعروفة تاريخيا بمرحلة توكوغاوا، والتي استفاد منها الإمبراطور ميجي حيث استطاع بناء جيش قوي وتأسيس بنية تحتية قوية لصناعات حربية حديثة ، ويكمن سر نجاح الحركة الاصلاحية اليابانية بسبب تبنيها لاستراتيجية لا تتعارض فيها الحداثة والأصالة والتي عملت على إعادة النظر في سير عمليات الانتاج مع المحافظة على الخصوصية اليابانية ، وتضمنت تقوية الجيش بالعمل على تحويل ولاء البوشي والساموراي لقادتهم والاستعداد للموت في سبيل مبادئهم المعروفة بالبوشيدو Bushido (2) إلى ولاء للدولة اليابانية بعد توسيع الجيش ليضم كافة الطبقات الاجتماعية .

بسبب عملية التحديث تحولت اليابان إلى دولة مركزية حصرت كل الصلاحيات بيد الإمبراطور وتبع الشعب الياباني قادته بطاعة تامة استنادا إلى المباديء الدينية الكونفوشيوسية(3)، وعمل النظام الإمبراطوري على نشر

1-Figal , Gerard / Spiritis of Modernity in Meiji Japan, Civilization & Monesters, Duke University Press, London1999. PP 77-91

(٢) بوشيدو : Bushido طريقة أو أسلوب المحارب وهي مجموعة قواعد الشرف والتعامل السلوكي لدى نبلاء اليابان، تؤكد هذه القواعد على الولاء للأسياد والشرف الشخصي والتضحية بالنفس واللامبالاة بالألم. كانت مهمة جداً لدرجة إنها درست بمدارس الدولة كمتطلب للخدمة الحكومية.

(٣) الكونفوشيوسية : معتقدات دينية ظهرت في الصين ،وضع اسسها الفيلسوف كونفوشيوس في القرن السادس قبل الميلاد ، داعيًا إلى إحياء الطقوس والعادات والتقاليد الدينية ، مضيفاً إليها من فلسفته وآرائه في الأخلاق والمعاملات والسلوك القويم في نظره ، تقوم على عبادة إله السماء أو الإله الأعظم ، وتقديس الملائكة ، وعبادة أرواح الآباء والأجداد.

أيديولوجية الكوكوتاي التي تعبر عن مشاعر قومية متشددة ترتكز على مفهوم "الأمة – العائلة" ، و "العائلة – الدولة" ، ومن أهم مبادئها: .

. إن " أرض اليابان مقدسة ولا يجوز أن تدنسها أقدام الغزاة " .

ـ" الإمبراطور مقدس وهو رمز لليابان وأب لجميع اليابانيين ". إضافة الى صفة التجانس التام في المجتمع الياباني كخصوصية تنفرد بها اليابان عن العالم ، وآيديولوجية الكوكوتاي التي أثبتت نجاحها المطلق في كسب ولاء الشعب والتي كان لها الفضل في النصر العسكري الياباني الساحق في حروبها ضد جيرانها .

إن أخطر ما شهدته تلك المرحلة أن الفكر السياسي الياباني الذي تبنى مفهوم القوة والعنف قد جعل من اليابان دولة امبريالية معتدية توسعية في جنوب شرق آسيا واستعمرت أراضي من الدول المجاورة ، ثم دخلت الحرب العالمية الاولى فالثانية التي استسلمت فيها بعد قصفها من قبل الولايات المتحدة بقنبلتين ذريتين غيرتا مسار التاريخ في اليابان والعالم اجمع.(1)

المطلب الثالث: الامبريالية اليابانية ونهاية نزعتها العسكرية

تميز عهد الميجي بتصاعد قوي في المشاعر القومية اليابانية التي بدت مغروسة بعمق في روح الشعب الياباني ، وساد في اليابان شعور التفوق على الدول المجاورة ، فهاجمت الصين وانتصرت عليها عام ١٨٩٥، وبعدها احتلت الجزيرة الكورية ، ودخلت الحرب ضد روسيا عام ١٩٠٥ ، واحتلت منشوريا وشمال الصين بكامله عام ١٩٣٧(2)

وقد بدأ الحلم الامبريالي يقوى مع تصاعد النزعة العسكرية اليابانية بعد أن خرجت اليابان من الحرب العالمية الأولى دولة قوية ومنتصرة، والذي على أثره حاولت الولايات المتحدة التخفيف من تلك النزعة من خلال التوقيع على اتفاقية واشنطن في ١١ /٨ /١٩٢١ والتي ضمت الولايات المتحدة الأميركية، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا، واليابان ، وأنضمت اليها لاحقاً اليها كل من الصين، بلجيكا، هولندا، البرتغال في شباط/١٩٢٢ . بدأت العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة تسوء مع وصول النزعة العسكرية الإمبريالية اليابانية الى أقصى درجاتها لا سيما في الفترة الممتدة بين الأعوام ١٩٣١ – ١٩٤٢ ، بعد ظهور التحالف الياباني – الالماني ، عندما سيطر الحزب الاشتراكي الوطني (الحزب النازي) بقيادة أدولف هتلر على مقاليد السلطة في المانيا ، وبدأت اليابان في حينها التخطيط لشن ضربة عسكرية خاطفة لاجهاض القوة العسكرية الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا. في السابع من كانون الأول/ ١٩٤١ هاجمت الطائرات اليابانية بشكل مفاجيء الأسطول الأمريكي في بيرل هاربر

1- James Murdoch.M.A in coolaboration with Isoh Yamagata/ A history of Japan , during the century of early intercource 1542-1651 , P. 696 . P . 702.

2- Herbert P. Bix / Hirohito & The Making of Modern Japan..2000. P. 205

وألحقت به خسائر كبيرة ، حيث كان هذا الهجوم بداية النهاية للحلم الامبريالي الياباني (1)، وبسبب المرارة التي شعرت بها الولايات المتحدة من الهجوم المباغت للطائرات اليابانية وبسبب قناعة القيادة الميدانية الأمريكية بأن اليابانيين سيقاتلون حتى آخر جندي ، لا سيما أن اليابان بدأت ترسل طياريها الانتحاريين – الكاميكازي– (Kamikaze)(2) ، قررت الولايات المتحدة إنهاء الحرب باستخدام القنابل الذرية ، فأسقطت أول قنبلة ذرية في التاريخ على هيروشيما بتاريخ ٦ /٨/ ١٩٤٥ ، وألقت القنبلة الذرية الثانية على ناغازاكي يوم ١٩٤٥/٨/٩ ، والتي أدت الى سقوط مئات الآلاف من القتلى والمشوهين، ليعلن بعدها الإمبراطور هيروهيتو استسلام اليابان في ١٤ / آب/١٩٤٥ (3)، وتم التوقيع رسميا على الاستسلام في ٢ /٩/ ١٩٤٥ ،وبدأ الاحتلال الأميركي لليابان الذي تم استبداله بمعاهدة تحالف وحماية عسكرية عام ١٩٥١، أدخلت الولايات المتحدة بموجبها تعديلات شاملة على بنية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري الياباني ، وصاغت لها دستوراً جديداً بدء العمل به منذ عام ١٩٤٧ ، وفرضت على اليابان عدم التسلح ، وفي المقابل تبنت اليابان إستراتيجية وقف الانهيار الاقتصادي الذي نتج عن التدمير العسكري الأميركي لليابان وقد عرفت تلك الاستراتيجية بمبدأ يوشيدا (**YOSHIDA DOCTRINE**) (4) نسبة إلى شوغيرو يوشيدا(5)

المبحث الثاني : . الدستور وشكل النظام السياسي

بالرغم من أن تغيير النظام السياسي لأي شعب يعني تغيير مجرى حياة ذلك الشعب وجعلها في بعض الأحيان فوضى عارمة إذا جاء التغيير مفاجئاً وبأدوات خارجية معادية لا تعرف إلى أين تتجه نتيجة تداخل وتقاطع_المصالح الأجنبية غير مكترثين بالبلد وأهله الأصليين وما يلحق بهم من أذى وإهانة وقتل وتدمير ، إلا أن الوضع_في اليابان تميز بخصوصية فريدة في هذا المجال حيث إتصف بالثبات والاستقرار الذي اشتهر به النظام السياسي

١– بيرل هاربر : ميناء في هاواوي هاجمته القاوت اليابانية بصورة مباغتة ، وكان الحدث الذي غير مجرى التأريخ وأرغم الولايات المتحدة على دخول الحرب العالمية الثانية وأسفر عن مقتل ٢٤٠٣ من الجنود الأمريكيين و ٦٨ من المدنيين واغراق ١٩ سفينة وبارجة حربية و تدمير ١٨٨ طائرة ، تمحور الهجوم الذي شنته ٣٥٣ طائرة حربية يابانية على الأسطول الأمريكي في بيرل هاربر وعلى الطائرات الحربية الأمريكية الرابضة على الأرض. ولم يكن الأمريكيون مستعدون لهذا لأنهم كانوا قد عقدوا معاهدت سلام مع اليابان التي لم تعرها اليابان أي اهتمام.

٢ – الكاميكازي – تعني (الريح الإلهية) ، وهي فرقة الصاعقة الجوية الانتحارية التي تم تشكيلها بواسطة القوات الجوية الإمبراطورية اليابانية خلال الشهر الأخير من الحرب العالمية الثانية .

٣- Herbert P. Bix/ Hirohito & The Making of Modern Japan/ 2000. P448 مصدر سابق

4- Rowman & Littlefield/ Yoshida Shigeru : last Meiji man/ , 1878-1967, c2007. PP. 58-64

٥– شوغيرو يوشيدا : رئيس وزراء ياباني سابق ، حكم كرئيس للوزراء لخمسة مرات ١٩٤٦–١٩٥٤ ، وتمحورت سياسته في " التحالف العسكري الثابت والدائم مع الولايات المتحدة الأميركية ، والتركيز على التنمية الاقتصادية الداخلية وعدم رصد أية مبالغ في الموازنة اليابانية لأغراض الدفاع أو المشاركة في أعمال عسكرية داخلية أو إقليمية أو دولية .

الياباني ، فبالرغم من تعرض اليابان إلى ضربة نووية أمريكية في الحرب العالمية الثانية وفرض التغيير على هيكلية النظام السياسي الياباني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلا أن اليابانيين حافظوا على نظامهم السياسي الأصيل المتمثل بالأمبرطورية اليابانية مع التغيير الذي يلبي رغبات المجتمع السياسية المحلية والتي تتناغم ومتطلبات التغييرات المفروضة من الخارج وبذلك خطت اليابان خطوات ثابتة نحو التطور السياسي الذي أدى إلى تطور الحياة في كل أشكالها، وذلك نتيجة تصحيح النظام السياسي وليس تغيير النظام السياسي ، أي أن اليابان صححت ولم تغير النظام لأن التغيير أحياناً يكلف الشعوب ثمناً باهضاً وكان من الممكن أن يعيدها قرون الى الوراء ، باعتبار أن استقرار النظام السياسي يعني تطور الشعوب ورقييها ويعني أيضاً استقرار وتطور الأنظمة الأخرى كالنظام الأمني ، الاقتصادي ، المالي ، التجاري ، وبالتالي اصبحت اليابان دولة مستقرة ولا تتغير بتغيير الأحزاب الحاكمة أو الأشخاص أوتعاقبهم بسبب ثبات الخطوط السياسية العريضة المرسومة فيها ، والتنافس بين الأحزاب يكون مبنياً على تصويب الخطأ وتصحيحه وبذلك أصبح لدى اليابان إرث سياسي رصين يزداد قوة ومتانة بمرور الزمن وهذا ما جعل التلاعب واختراق النظام السياسي الياباني صعباً لان هناك ثقة متبادلة بين النظام السياسي الذي هو ثمرة جهود الأجيال السابقة ودور الاجيال المتعاقبة في المراحل التالية في الحاضر في المحافظة على ذلك النظام .

<u>المطلب الأول: الدستور الياباني</u>

تم اعتماد أول دستور رسمي لليابان يوم ١٨٨٩/٢/١١ (1)، بعد أن تم إنشاء مجلس وزاري في سنة ١٨٨٥ ، وقد قام الإمبراطور بتسمية أعضائه وشرع المجلس بالتحضير لنص دستور جديد وكانت مواده مستوحاة من الدستور الألماني ، خول الدستور صلاحيات واسعة للإمبراطور وأصبح مقامه مقدسا يجمع عدة سلطات في آن واحد ومن أهم صلاحياته هي:

١- رئاسة السلطة التنفيذية. ٢- قيادة الجيش. ٣- صلاحية إعلان الحرب أو السلام. ٤- صلاحية تعديل القوانين حتى بعد التصويت عليها كما له الحق في إصدار مراسيم بدون إستشارة أي جانب . وبعد سن الدستور تم استحداث مجلسي البرلمان وهما مجلس النواب وعددهم ٤٦٣ ومجلس المستشارين وعددهم ٣٦٣، يتمثل دورهم في مناقشة القوانين والتصويت على الميزانية التي يطرحها المجلس الوزاري. كان انتخاب نواب البرلمان مقتصراً على فئة معينة من المواطنين من الذين كانوا يدفعون ضريبة سنوية مباشرة .

الدستورالجديد ضمن لليابانيين حرية التنقل، التفكير والانضمام الى الجمعيات، المساواة في الفرص عند التقدم للحصول على أي وظيفة، والعدالة في المحاكم.

1- Takii, Kazuhiro/ The Meiji Constitution : the Japanese experience of the West and the shaping of the modern state, International House of Japan, c2007 ,P. 96 , P. 131.

في عام ١٨٩٠ تم إقرار مرسوم إمبراطوري يتضمن إدراج عبادة الإمبراطور والآلهات الشنتوية ضمن المناهج الدراسية الوطنية.(1) ، اما دستور البلاد المعتمد حالياً فقد تمت صياغته بمساعدة الاحتلال الأمريكي بعد استسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية والذي أصبح سارياً منذ عام ١٩٤٧ (2) .

يقوم دستور اليابان الحالي على ثلاثة مبادئ أساسية هي: سيادة الشعب، واحترام حقوق الإنسان الرئيسية، والتخلص من الحروب. وينص الدستور أيضاً على استقلالية السلطات الحكومية الثلاث: التشريعية (المجلس التشريعي)، التنفيذية (مجلس الوزراء)، والقضائية (المحاكم) (3)، ويُعد المجلس التشريعي، البرلمان القومي لليابان، أعلى هيئة في سلطة الدولة والجهة الوحيدة المسؤولة عن إعداد التشريعات والقوانين في الدولة.

يتألف المجلس التشريعي من مجلس النواب الذي يضم ٤٨٠ مقعدا (House of Representatives) ومجلس المستشارين والذي يضم نحو ٢٤٢ مقعداً (House of Councillors). ويتمتع كل مواطن ياباني بمجرد أن يبلغ من العمر عشرين عاماً بالحق في الإدلاء بصوته في الانتخابات.

تتمتع اليابان بنظام برلماني للحكم يشبه ذلك النظام البرلماني في دولتي بريطانيا وكندا. وبخلاف الولايات المتحدة وفرنسا لا يقوم اليابانيون بانتخاب رئيس الدولة بصورة مباشرة. فأعضاء المجلس التشريعي يقومون بانتخاب رئيس مجلس الوزراء فيما بينهم. وعليه يقوم رئيس الوزراء بتشكيل مجلس الوزراء وبقيادة مجلس وزراء الحكومة ، يخضع مجلس الوزراء أثناء تأديته للسلطة التنفيذية للمساءلة من قبل المجلس التشريعي. أما السلطة القضائية فتختص بها كل من محكمة العدل العليا (الدستورية) والمحاكم الأقل مثل المحاكم العليا والمحاكم المحلية ، وتتكون المحكمة الدستورية من رئيس المحكمة و ١٤ قاضياً آخر، الذين يتم تعيينهم من قبل مجلس الوزراء. وتتم معالجة معظم القضايا أمام المحاكم المحلية. وتوجد أيضاً المحاكم الجزائية والتي تتعامل مع مشاكل مثل المخالفات المرورية.

1- *Takii, Kazuhiro,* The Meiji Constitution : the Japanese experience of the West and the shaping of the modern state, International House of Japan, c2007 ,P. 149 , P. 161 مصدر سابق

2- Rowman & Littlefield / Yoshida Shigeru : last Meiji man , 1878-1967, c2007 .P.104, P. 119. مصدر سابق

3- Article 41: The Diet shall be the highest organ of state power, and shall be the sole law-making organ of the State.
Article 65: Executive power shall be vested in the Cabinet. .
Article 76: 1) The whole judicial power is vested in a Supreme Court and in such inferior courts as are established by law. 2) No extraordinary tribunal shall be established, nor shall any organ or agency of the Executive be given final judicial power. 3) All judges shall be independent in the exercise of their conscience and shall be bound only by this Constitution and the laws.

توجد في اليابان ٤٧ حكومة محلية و ١٨١٠ مجلس بلدي ، تشمل مسؤولياتهم توفير التعليم والرعاية والخدمات الأخرى، وكذلك إنشاء وتحسين البنية التحتية بما في ذلك المرافق العامة. ممارسة تلك الهيئات لأنشطتها الإدارية تجعل هناك اتصالاً وثيقاً بينها وبين السكان المحليين. يتم اختيار رؤساء الحكومات الاقليمية وأعضاء المجالس المحلية عن طريق الانتخابات .

أهم مواد الدستور هي المادة التاسعة (1) التي تنص على أن (الشعب الياباني المتطلع بصدق الى سلام عالمي يقوم على العدالة والنظام يتخلى الى الأبد عن الحرب كحق من حقوق سيادة الأمة ، كما يتخلى عن التهديد باستخدام القوة كوسيلة لحل المنازعات الدولية) ، ولكي توضع هذه الفقرة موضع التنفيذ تقرر إلغاء القوات البرية والبحرية والجوية وتلغى أية وسيلة للحرب ، وتجرد الدولة من حق إعلان الحرب . (2)

لقد تحولت المادة التاسعة الى احدى المحرمات التي يجب عدم الأقتراب منها أو مناقشتها أو تعديلها لدى اليابانيين ، واحتاج تحويل قوة الشرطة اليابانية الى قوة دفاع عام (١٩٥٤) الى جهود سياسية وبرلمانية كبيرة وضغط من الولايات المتحدة والأستناد الى مخاوف مرتبطة بالحرب الكورية الدائرة آنذاك لتبرير هذه الخطوة ، وكانت المادة التاسعة من الدستور الياباني تعني ضمنا تحمل الولايات المتحدة المسؤولية الأمنية والدفاعية في اليابان وهذا ما يفسر الارتباط الوثيق للسياسة الخارجية اليابانية بالسياسة الخارجية الأمريكية وحرص اليابان على التنسيق الكامل مع الولايات المتحدة فيما يخص مواقف سياستها الخارجية ، وكان مجلس المستشارين الياباني قد أقر في يوم ٢٠٠٧/٥/١٤ مشروع قانون يحدد تدابير إجراء استفتاء على تعديل الدستور الياباني الذي بدأ تطبيقه منذ ستين عاما ، وقد تم تمرير مشروع القانون بأغلبية ١٢٢ صوتاً مقابل ٩٩ ، وينص القانون من حيث المبدأ على أنه يحق للمواطنين اليابانيين البالغين ١٨ عاماً فما فوق التصويت في الاستفتاء على الدستور ويتطلب الأمر أغلبية الأصوات للتصديق على التعديلات الدستورية ، الجدير بالذكر أن الدستور الياباني ينص على أن أي تعديل فيه يتطلب ثلثي الأصوات في كلا مجلسي البرلمان ثم أغلبية الأصوات في استفتاء عام . وقد غير هذا الدستور الديمقراطي الحكومة اليابانية تغييراً جذرياً ، فقد نقل السلطة من الإمبراطور الى الشعب وضمن الكثير من الحريات كحرية الرأي والدين والصحافة والأحزاب ، وقد قسم الدستور المهام بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وضمن الدستور حق النساء في الانتخاب. في عام ٢٠٠٧ أقر البرلمان الياباني قانونا يحدد خطوات لاجراء استفتاء حول مراجعة الدستور الذي وضع بعد الحرب العالمية الثانية ، وجعل السيد آبي وهو أول رئيس وزراء لليابان يولد بعد الحرب من مراجعة دستور ١٩٤٧ نقطة تحول ضمن جهوده لتغيير دور بلاده في

1- **Article 9:**Aspiring sincerely to an international peace based on justice and order, the Japanese people forever renounce war as a sovereign right of the nation and the threat or use of force as means of settling international disputes. 2) In order to accomplish the aim of the preceding paragraph, land, sea, and air forces, as well as other war potential, will never be maintained. The right of belligerency of the state will not be recognized.

2- Commentaries on the Constitution of the Empire of japan , by Marquis Hiroobumi Ito , 1979. P.19

شؤون الأمن العالمي وهو الدور الذي كان محدوداً لعقود من الزمان بسبب المادة التاسعة في الدستور السلمي.

وفقا لقانون الاستفتاء الذي أقره مجلس المستشارين الياباني ، لن يجرى أي تصويت على مراجعة الدستور لمدة ثلاثة أعوام على الأقل، ولا يعارض الحزب الديمقراطي الياباني وهو أكبر أحزاب المعارضة في اليابان مراجعة الدستور، ولكنه يختلف مع الحزب الليبرالي الديمقراطي حول كيفية تعديله، في حين يعارض الحزب الديمقراطي الاشتراكي والحزب الشيوعي إجراء أي تعديلات على الاطلاق.

طبقاً للدستور الياباني، يُعد الإمبراطور رمزاً للدولة ولوحدة الشعب. ولكن ليس لديه سلطة على الحكومة، وفي عام ١٩٨٩م تقلد الإمبراطور أكيهيتو عرش اليابان ليصبح بذلك الإمبراطور الـ ١٢٥ في تاريخ اليابان. ويقوم أفراد الأسرة الإمبراطورية باستقبال الضيوف من رؤساء الأقطار الأخرى وكذلك بأداء زيارات إلى خارج اليابان. من خلال القيام بتلك الأنشطة وأنشطة أخرى، يحقق أفراد الأسرة الإمبراطورية دوراً هاماً في تعزيز علاقات الصداقة الدولية، ويحرص أفراد الأسرة الإمبراطورية على الحفاظ على التواصل مع المواطنين اليابانيين من خلال اشتراكهم بالحضور في المناسبات المختلفة عبر أنحاء البلاد، وكذلك من خلال القيام بأداء زيارات لمنشآت ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين وغيرها، ويتمتع أفراد الأسرة الإمبراطورية باحترام كبير من قبل الشعب الياباني، ومن الأمور المثيرة للجدل في اليابان هي السماح للنساء وأبنائهن باعتلاء العرش في اليابان. (1)

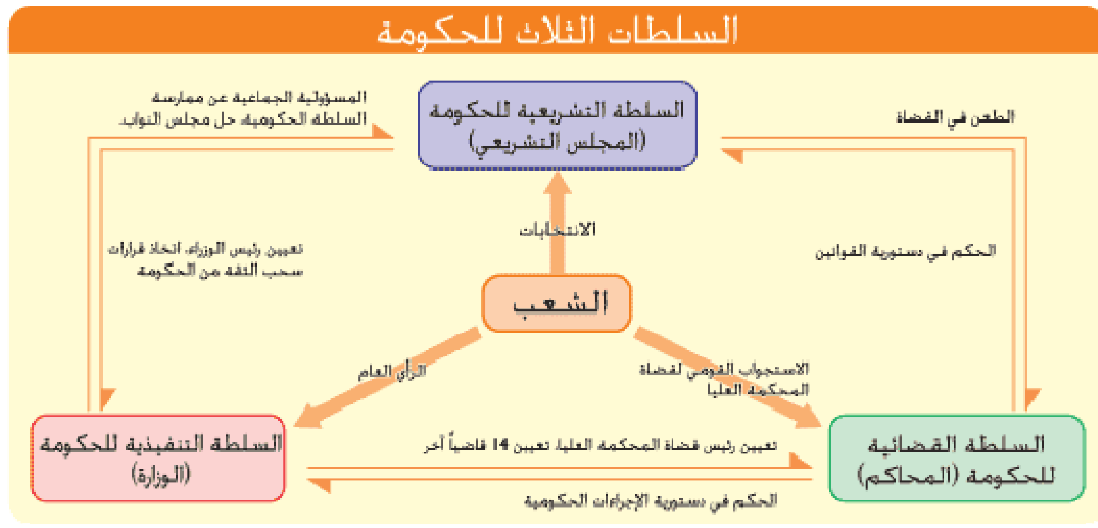
<u>المطلب الثاني: النظام السياسي في اليابان</u>

يعد النظام السياسي في اليابان إمبراطوري دستوري ، والإمبراطور رمز الدولة، ويقوم بالمهام بعد إقرار مجلس الوزراء ، وليس له أي سلطات ، والبرلمان هو أعلى هيئة تشريعية ، ويتم انتخابه من الشعب مباشرة ، ويتشكل من:

- مجلس المستشارين ويتكون من ٢٤٢ مقعداً.
- مجلس النواب ويتكون من ٤٨٠ مقعداً.

(١) في هذا الصدد كان رئيس الوزراء السابق جونيشيرو كويزومي(٢٠٠١-٢٠٠٦) قد قدم مشروع قانون إلي البرلمان يسمح للنساء بوراثة العرش الإمبراطوري ولكنه تخلى عنها بعد بعد أن أنجبت الأميرة كيكو زوجة الأمير اكيشينو الإبن الأصغر للإمبراطور أكيهيتو وريثا ذكرا للعرش ، وللامبراطور اكيهيتو ابنان هما ولي العهد الامير ناروهيتو والامير اكيشينو، الاسرة الامبراطورية لم يولد لها ذكر منذ ٤٠ عاما وهو ما يعني ضرورة تغيير القانون لتجنب أزمة في وراثة العرش ، واقترحت لجنة إستشارية لكويزومي السماح بإعتلاء النساء للعرش على قدم المساواة مع الرجال وهي خطوة كان يمكن أن تجعل الأميرة إيكو إبنة الأمير ناروهيتو البالغة من العمر أربع سنوات في حينها أول إمبراطورة ترث العرش منذ القرن الثامن عشر لولا ولادة الوريث الذكر ، ويقول كثير من المحافظين إنهم لا يعارضون إعتلاء إيكو للعرش فقد حكمت ثماني إمبراطورات اليابان في الماضي ، ولكنهم يعارضون توريثه لأبنائها لأن ذلك سيمثل خروجاً عن التسلسل المباشر لتوريث العرش من الآباء إلى الأبناء ، والذي لم يتم انتهاكه منذ ألفي عام.

تتكون السلطة السياسية في اليابان من ثلاث سلطات هي السلطة التشريعية،السلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، وكل سلطة من السلطات الثلاثة مستقلة عن الاخرى ، فالسلطة التشريعية في اليابان تخول البرلمان في سن القوانين وهي أعلى سلطة في البلاد والهيئة الوحيدة التي تقوم بسن القوانين ، ويتكون البرلمان من مجلس النواب ومجلس المستشارين ، وكليهما يتشكل من اعضاء منتخبين يمثلون كافة فئات الشعب ، ومن بين صلاحيات البرلمان صلاحية اختيار رئيس الوزراء والموافقة على الميزانية وتعديل الدستور ، ويقوم رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة.



مخطط (١)

تتكون اليابان من (٤٧) محافظة ، وفي المدن والمراكز مجالس محلية ، حيث يتم إنتخاب الأعضاء والرؤساء من قبل الشعب ، ورئيس الحكومة هو رئيس الوزراء حيث يتم إختياره من بين أعضاء المجلس التشريعي وهو أيضاً رئيس الحزب السياسي الذي يحصل على أغلبية مقاعد مجلس النواب ، ويقوم البرلمان بتعيين رئيس الوزراء .

<u>أولاً: النظام القانوني</u> : صيغ النظام القانوني في اليابان على غرار نظام القانون المدني الأوربي وتأثر بالقوانين الأنكلو – أمريكية ، وتراجع القوانين التشريعية في المحكمة العليا ، وتقبل اليابان السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية بتحفظات .

١- **مخطط يوضح العلاقة بين السلطات الثلاثة: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية في اليابان**
http://japan.jeeran.com/politics.html

ثانياً: الهيئة التنفيذية :

أ. رئيس الدولة/ الإمبراطور أكيهيتو منذ عام ١٩٨٩ .

ب. رئيس الحكومة.

جـ. وزير الخارجية .(1).

د– مجلس الوزراء يعينه رئيس الوزراء .(المادة ٦٨ من الدستور)(2)

نظام الإمبراطورية ملكي وراثي ، ويعين مجلس النواب رئيس الوزراء ، وينص الدستور الياباني على أن يحصل رئيس الوزراء على الأغلبية البرلمانية لذا يصبح زعيم الأغلبية سواء كان حزباً أو ائتلافاً رئيساً للوزراء عقب الانتخابات التشريعية (المادة ٦٧ من الدستور). (3) يعتبر الامبراطور رمز وطني ويقوم بمهام بروتوكولية فقط ولا دخل له في الأمور السياسية (المادة ١ من الدستور) (4) ، في حين يكون رئيس الوزراء المعني بالشؤون السياسية (المادة ٧٢). (5)

ثالثاً: الهيئة التشريعية :

. تتمثل الهيئة التشريعية في اليابان بالبرلمان الذي يسمى بالدايت أو الكوكاي Kokai والذي يتكون من مجلسين:

– مجلس المستشارين أو السانجي– إن Sangi-in ويتكون من ٢٤٢ مقعداً ، ومدة خدمة العضوية فيه ٦ سنوات ، وينتخب نصف الأعضاء كل ثلاث سنوات ، وينتخب ١٠٠ عضو على مستوى اليابان بأسلوب نظام التمثيل النسبي بينما ينتخب الأعضاء الآخرون مباشرة من خلال الانتخابات التي تجرى على مستوى المحافظات، ولا يمكن حل مجلس المستشارين.

– مجلس النواب أو الشوجي – إن Shugi – in ويتكون من ٤٨٠ مقعد ، ينتخب ١٨٠ منهم من ١١ كتلة إقليمية على أساس التمثيل النسبي وينتخب ٣٠٠ من الدوائر الانتخابية على أساس مقعد عن كل دائرة ، وينتخب – الأعضاء بالاقتراع الشعبي المباشر أو القائمة ومدة خدمتهم أربع سنوات ، ويمكن لرئيس الوزراء حل مجلس

---

(١) من الجدير بالذكر أن لوزير الخارجية الياباني الأسبق ماساهيكو كوميورا الذي شغل نفس المنصب عام ١٩٩٩ علاقات متميزة بالمجموعة العربية وكان يشغل سابقاً رئاسة لجنتي الصداقة البرلمانية اليابانية – الكويتية واليابانية – المصرية وهو أيضاً رئيس كتلة كوميورا التابعة للحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم في البرلمان.

2- **Article 68:** The Prime Minister shall appoint the Ministers of State. However, a majority of their number must be chosen from among the members of the Diet. 2) The Prime Minister may remove the Ministers of State as he chooses.

3- **Article 67:** The Prime Minister shall be designated from among the members of the Diet by a resolution of the Diet. This designation shall precede all other business. 2) If the House of Representatives and the House of Councillors disagree and if no agreement can be reached even through a joint committee of both Houses, provided for by law, or the House of Councillors fails to make designation within ten(10) days, exclusive of the period of recess, after the House of Representatives has made designation, the decision of the House of Representatives shall be the decision of the Diet.

4- **Article 1:** The Emperor shall be the symbol of the State and the unity of the people, deriving his position from the will of the people with whom resides sovereign power.

5- **Article 72:** The Prime Minister, representing the Cabinet, submits bills, reports on general national affairs and foreign relations to the Diet and exercises control and supervision over various administrative branches.

النواب والدعوة الى انتخابات عاجلة.

هناك ثلاثة أنواع من الدورات البرلمانية في اليابان وتعرف على التوالي بالاعتيادية وغير الاعتيادية والخاصة تعقد الدورة الاعتيادية في شهر كانون الثاني من كل عام وتستمر مائة وخمسين يوماً أما الدورة غير الاعتيادية فيُدعى إليها عندما يكون البرلمان في عطلة ولكن مجلس الوزراء أو أعضاء البرلمان يرون أنه بحاجة للانعقاد أما الدورة الخاصة فتعقد بعد انتخابات مجلس النواب لاختيار وتعيين رئيس الوزراء الجديد، ويلقي رئيس الوزراء الياباني خطابه عند توليه منصبه أو يلقيه القائم بأعمال رئيس الوزراء في بداية الدورة البرلمانية الاعتيادية وفيه يحدد أهدافه السياسية.

رابعاً: الهيئة القضائية :

تعد المحكمة العليا أعلى هيئة قضائية في اليابان (1)، وتتألف من رئيس القضاة وأربعة عشر قاضياً ، ويعين الإمبراطور رئيس القضاة بعد أن يحدده مجلس الوزراء حسب ما جاء في المادة السادسة (2) من الدستور الياباني ، بينما يعين مجلس الوزراء الأربعة عشر قاضياً الآخرين .

المبحث الثالث: آلية العلاقة بين الأحزاب السياسية والسلطة

أهم ما يميز الحياة السياسية في اليابان التعددية الحزبية وتعدد الآراء والتي تعتبر ضمان لتحديد المسؤولية السياسية ، وإذا لم يتطابق العمل الحكومي مع الوعود التي قطعتها الاحزاب قبل وصولها سدة الحكم فالناخبين سيعبرون عن سخطهم في الانتخابات المقبلة ، وعليه فالتعددية الحزبية هي بمثابة طريقة لترسيخ الديمقراطية السياسية ومؤشر على شعبية الأحزاب الحاكمة والمعارضة .

يجري انتقال السلطة عبر الانتخابات الحرة ، والتداول السلمي للسلطات يكون على مستوى قمة الهرم السياسي وقاعدته ، ولا توجد أي عوائق أمام أي نوع من النشاط السياسي الذي يعبر عن التنافس السياسي ولا توجد أية

1- Article 79: The Supreme Court shall consist of a Chief Judge and such number of judges as may be determined by law; all such judges excepting the Chief Judge shall be appointed by the Cabinet. 2) The appointment of the judges of the Supreme Court shall be reviewed by the people at the first general election of members of the House of Representatives following their appointment, and shall be reviewed again at the first general election of members of the House of Representatives after a lapse of ten(10) years, and in the same manner thereafter.
Article 80: The judges of the inferior courts shall be appointed by the Cabinet from a list of persons nominated by the Supreme Court. All such judges shall hold office for a term of ten(10) years with privilege of reappointment, provided that they shall be retired upon the attainment of the age as fixed by law. 2) The judges of the inferior courts shall receive, at regular stated intervals, adequate compensation which shall not be decreased during their terms of office.
Article 81: The Supreme Court is the court of last resort with power to determine the constitutionality of any law, order, regulation or official act.

2- Article 6: The Emperor shall appoint the Prime Minister as designated by the Emperor shall appoint the Chief Judge of the Supreme Court as designated by the Cabinet

عوائق سياسية . دستورية ضد حرية الرأي أو نقد الحكومة ، بل توجد مفاهيم متفق عليها وثابتة ومقبولة من الجميع في العمل السياسي ومفهوم الخصومة مفهوم مقبول داخل النظام والتنافس يكون بطريقة سلمية وبرلمانية ، وتلتقي الاحزاب المتنافسة الموجودة في الحكم على مفهوم الحل الوسط أي لا يوجد حل نهائي واحد فقط ، وكافة المناقشات داخل المؤسسات الحكومية والدستورية بين القوى السياسية تتصف بهامش واسع من المرونة سواء كانت داخل الاحزاب أو خارجها من خلال التصويت في البرلمان وحرية التعبير ، فالحياة السياسية وآلياتها تستوعب كافة الاتجاهات في اطار نظام سياسي ودستوري يخلق جو من الاستقرار السياسي في الدولة.

المطلب الأول: الأحزاب اليابانية ومواقعها في الحياة السياسية (1)

أ. الحزب الديمقراطي الليبرالي LDP (الحزب الحاكم حالياً).

يعتبر أحد أكبر الاحزاب السياسية في اليابان، وهو من احزاب اليمين ، تأسس في شهر تشرين الأول ١٩٥٥ من خلال إندماج الحزبين المحافظين اللذان تأسسا بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، وإستمر هذا الحزب في تولي القيادة السياسية في اليابان بدون إنقطاع لغاية شهر آب ١٩٩٣ حيث تولى السلطة السياسية تحالف من الأحزاب المعارضة لمدة سنتين ثم عاد بعدها الحزب الديمقراطي الليبرالي الى القيادة السياسية . تكمن قوة الحزب في انه يضم بين أعضاءه عدداً كبيراً من السياسيين ذوي الخبرة والتجربة السياسية الطويلة ، يشدد الحزب على ضرورة بقاء وتعميق العلاقات القائمة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، رغم أن هناك العديد من الأعضاء النافذين في الحزب يعتقدون أن هذه السياسة المؤيدة كثيراً للولايات المتحدة تشكل عبئاً ثقيلاً على اليابان ، من ناحية أخرى يحاول الحزب أن ينفذ الكثير من الإصلاحات خاصة فيما يتعلق بتعديل المادة (٩) من الدستور الياباني الخاصة بنبذ الحرب والتسلح وعدم إمتلاك جيش ، والسعي للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي والمشاركة بفعالية أكبر في الأحداث العالمية .

ب- **الحزب الديمقراطي الياباني DPJ:** يعتبر الحزب الديمقراطي الياباني DPJ من أكبر احزاب المعارضة ، تأسس الحزب عام ١٩٩٣ حينما قرر عدد من السياسيين الإصلاحيين المنتمين الى عدد من أحزاب التجمع بهدف تكوين قوة جديدة تستطيع أن تتولى زمام الحكم من الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم ، حقق الحزب نتائج جيدة في إنتخابات تموز /٢٠٠٧ بعد فوزه بالأغلبية في مجلس المستشارين ، وبدأ يشكل تهديداً جديا للأئتلاف الحاكم المكون من الحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب كومي الجديد، وتكمن نقطة ضعف الحزب في الطبيعة غير المتجانسة للمجاميع السياسية المنضوية تحت لوائه والتي تمثل إتجاهات مختلفة بعضها تنقصها الخبرة والحنكة

1-Major Political Parties in Japan: http://www.washingtonpost.com/wp-srv/inatl/longterm/japan/japanparties.htm

السياسية في الشأن الداخلي والوضع العالمي . وقد اجتذب هذا الحزب الجناح اليساري من الحزب الليبرالي الديمقراطي والجناح اليميني من الحزب الاشتراكي ، وتبدو طروحاته بخصوص السياسات الداخلية والخارجية غير محافظة وغير ثورية وذات منحى يساري وسطي يشبه إلى حد كبير توجهات الحزب الاشتراكي.

ج .**الحزب الشيوعي الياباني** JCP: تأسس كحزب سري في شهر تموز ١٩٢٢ ، وظهر الى العلن كحزب مسموح له بالعمل بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد حصل على (١٦) مقعد في مجلس النواب في الإنتخابات التي جرت عام ١٩٩٥ ، ولكن هذا العدد تقلص الى (٩) مقاعد في كلا المجلسين في الإنتخابات الأخيرة ، والآن يشكل الحزب مع الحزب الإجتماعي الديمقراطي (SDP) القوى الاساسية في البرلمان المدافعة عن ضرورة عدم تغيير المادة (٩) من دستور البلاد السلمي التي تنبذ الحرب والتسلح .

د. **حزب كوميتو الجديد** New Komeito :تأسس عام ١٩٦٤ كجناح سياسي للمنظمة البوذية (سوكا كوكاي) التي تاسست عام ١٩٣٠ ، وحزب كوميتو الآن داخل في أئتلاف مع الحزب الليبرالي الحاكم ، ورغم أن هذا الحزب يجني ثمار تحالفه مع الحزب الحاكم فإن العديد من أعضائه يعبرون عن مخاوفهم من محاولة هذا الحزب إحياء النزعة العسكرية اليابانية التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب تجربتهم السابقة كحزب ديني تحت قيادة الإمبراطور خلال الحرب العالمية الثانية ، وهو من الأحزاب الدينية المحافظة.

هـ.**الحزب الاشتراكي الديمقراطي** SDP: تأسس الحزب عام ١٩٤٥ من خلال إندماج العديد من الأحزاب التي كانت تعمل قبل الحرب العالمية الثانية وكان إسمه لغاية ١٩٩١ الحزب الإجتماعي الياباني ، وفي مؤتمره عام ١٩٨٦ تخلى الحزب عن برنامجه ذو التاثير اليساري المعتمد منذ عام ١٩٥٥. حيث أعلن الحزب في هذا المؤتمر عن تغيير كبير في خطه السياسي وليصبح بعد ذلك شبيهاً بشكل كبير للأحزاب الاجتماعية الديمقراطية في أوربا الغربية ، ويعتبر أحد الاحزاب المدافعة عن الدستور السلمي للبلاد وعدم تغيره .

بالاضافة الى الاحزاب الرئيسية المشار اليها توجد ثلاثة احزاب مؤتلفة وهي **حزب الشعب الجديد**(شيمن شنتو) الذي تأسس في ١٧ آب ٢٠٠٥ ، **وحزب نيبون الجديد** الذي تأسس في آب ٢٠٠٥ ، **ومجموعة نادي المستقلين** المنبثق في نيسان ٢٠٠٢ .

عدد مقاعد الاحزاب في مجلسي النواب والمستشارين كما يلي:

ت	اسم الحزب	المقاعد في مجلس النواب	المقاعد في مجلس المستشارين
١.	الحزب الديمقراطي الليبرالي Liberal Democratic party (الحزب الحاكم حاليا) بزعامة ياسو فوكودا رئيس الوزراء.	٣٠٦	٨٣
٢.	حزب كومي الجديد New Komeito (المتحالف مع الحزب الحاكم حاليا) بزعامة أكيهيرو اوتا.	٣١	٢١
٣.	الحزب الديمقراطي الياباني Democratic party of Japan (وهو من أبرز أحزاب المعارضة ومنافس قوي للحزب الحاكم) بزعامة أتشيرو أوزاوا.	١١٣	١١٠
٤.	الحزب الشيوعي الياباني Japanese Communist Party بزعامة كازو شي.	٩	٧
٥.	الحزب الأشتراكي الديمقراطي Social Democratic Party بزعامة ميزوهو فاكوشيما.	٧	٥
٦.	حزب الشعب الجديد. People New Party	٤	٤
٧.	حزب اليابان الجديد. New Party Japan	٠	١
٨.	المستقلين. Independents	٩	١١
٩.	حزب الأرض. New Daichi	١	٠

(انظر الملحق رقم ١ حول حجم الكتل السياسية التابعة للحزب الحاكم في البرلمان الياباني)

المطلب الثاني: العلاقة بين الحكومة وأحزاب المعارضة

تتميز العلاقات بشكل عام بين الائتلاف الحاكم (الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني وحزب كومي الجديد) وأكبر احزاب المعارضة الحزب الديمقراطي الياباني بالتوتر ، وقد تصاعدت حدة التوتر حول الامور التالية:

١– قانون مكافحة الارهاب، يعارض الحزب الديمقراطي الياباني ارسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية الى العراق ويؤمن بأن دور اليابان هو دور اقتصادي انساني في المرحلة الراهنة . تصاعد التوتر بين احزاب المعارضة والائتلاف الحاكم بعد أن أقرّت لجنة بمجلس المستشارين الياباني مشروع قانون طرحته المعارضة لسحب قوات الدفاع الذاتي الجوية اليابانية العاملة في العراق والمتمركزة في قاعدة على السالم في الكويت ، ودعا مشروع القانون المقدّم من قبل الحزب الديمقراطي الياباني أكبر أحزاب المعارضة في اليابان إلى إلغاء قانون خاص يسمح لقوات الدفاع الذاتي الجوية القيام بمهمة للنقل الجوي في العراق، وقد أيدّ الحزب الشيوعي الياباني والحزب الديمقراطي الاشتراكي مشروع

القانون، ويرى الحزب الديمقراطي الياباني بأن استخدام القوة في العراق لا يمكن تبريرها لأن أسلحة الدمار الشامل التي بدأت الحرب بسببها لم يتم العثور عليها (1).

١- جدير بالذكر بأن البرلمان الياباني كان قد أقر مشروع قانون يمدد المهمة الحالية لقوات الدفاع الذاتي الجوية في العراق لعامين آخرين حتى شهر تموز /٢٠٠٩ ، وتم إقرار مشروع القانون يوم ٢٠٠٧/٦/٢٠ بموافقة الأغلبية التي كان يتمتع بها الائتلاف الحاكم في مجلس الشيوخ وذلك قبل انتهاء سريان القانون الذي يخول مهمة قوات الدفاع الذاتي الجوية في نهاية شهر تموز/٢٠٠٧ ، يذكر أنه في شهر آذار من عام ٢٠٠٤ بدأت طائرات شحن تابعة لقوات الدفاع الذاتي الجوية اليابانية من طراز (سي-١٣٠) تتخذ من قاعدة علي السالم غرب الكويت قاعدة لها وتقوم بتنفيذ عمليات نقل موظفي الامم المتحدة وامدادات أساسية ويتمركز فيها حوالي ٢٠٠ جندي من قوات الدفاع الذاتي الجوية وثلاث طائرات نقل ، ومنذ شهر آب/٢٠٠٦ وسعت طائرات الشحن اليابانية أنشطتها لتمتد إلى بغداد وإلى أربيل في اقليم كوردستان عقب انسحاب قوات الدفاع الذاتي البرية اليابانية من مدينة السماوة جنوب العراق في شهر آب/٢٠٠٦ .

وبالرغم من موافقة البرلمان الياباني على مشروع قرار يقضي بمراجعة معايير خاصة تسمح للقوات الجوية اليابانية المتمركزة في الكويت بالاستمرار في تنفيذ عمليات النقل الجوي بين المدن العراقية لمدة عامين ، إلا أن عمليات النقل الجوي الى العراق ستبقى قضية مثيرة للجدل اذ تعتبرها بعض الأوساط اليابانية خرقا للدستور الوطني المعارض للحروب الذي يحظر استخدام القوة العسكرية في تسوية النزاعات الدولية .

٢- من المواضيع الخلافية الاخرى هي تمديد قانون مكافحة الارهاب حيث يعارض الحزب الديمقراطي الياباني (MINSHUTO)أكبر أحزاب المعارضة في اليابان تمديد القانون الخاص لمكافحة الإرهاب الذي انتهت صلاحياته في الأول /تشرين الثاني من عام ٢٠٠٧، وجدير بالذكر أن هذا القانون يشكل اساساً لمهمة قوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية في تمويل سفن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الهندي دعما للحرب على الإرهاب في أفغانستان.

فبعد عدة اسابيع من المداولات أقر مجلس النواب الياباني مشروع قانون مكافحة الإرهاب المقدم من قبل الحكومة من أجل استئناف اليابان مهمة التزويد بالوقود في المحيط الهندي، وذلك عن طريق خطوة نادرة تمثلت في إجراء تصويت ثان في مجلس النواب على مشروع القانون الذي رفضه مجلس الشيوخ. فقد أقدم الائتلاف الحاكم المكون من الحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب كومي الجديد على استغلال أغلبية الثلثين التي يحتلها في مجلس النواب لتمرير القانون يوم ٢٠٠٨/١/١١ عقب رفضه من قبل مجلس الشيوخ وذلك استنادا إلى نص دستوري يسمح بذلك. وكان مجلس النواب قد مرر مشروع القانون لأول مرة في شهر تشرين الثاني الماضي/٢٠٠٧. ويذكر أن هذه المرة الأولى منذ سبعة وخمسين عاما ، التي يتم فيها إلغاء مفعول رفض مجلس الشيوخ لمشروع القانون وإقراره من خلال تصويت ثان في مجلس النواب

٣- تشهد الساحة اليابانية تصاعد التوتر على صعيد العلاقات بين الحكومة ومعارضيها خاصة لجهة ملف العلاقات اليابانية - الأمريكية ، فبعد فوز المعارضة بالاغلبية في مجلس المستشارين في انتخابات تموز/٢٠٠٧ عقد المجلس دورة غير عادية يوم ٢٠٠٧/٨/٧ واختار عضواً من أكبر أحزاب المعارضة رئيساً جديداً له هو السيد ساتسوكي إيدا ، ليصبح السيد إيدا من الحزب الديمقراطي الياباني المعارض أول شخص من حزبه يتولى هذا

المنصب وهو المنصب الذي هيمن عليه الحزب الليبرالي الديموقراطي الحاكم لنصف قرن تقريباً ، وامتد التجاذب ليشمل الأنشطة العسكرية والمدنية التي تقوم بها اليابان في العراق وأفغانستان، حيث تؤدي قوات الدفاع الذاتي اليابانية خدمات لوجستية ، فقد أثار تحالف المعارضة الدور العسكري الذي تقوم به اليابان من باب مخالفتها للقواعد الدستورية التي تعتبر اليابان دولة مسالمة ، وعبرت المعارضة عن رغبتها في إقفال القاعدة الجوية اليابانية في الكويت التي تقوم بنقل الجنود والعتاد لقوات التحالف الدولي في العراق ، وانهاء مهمة قوات الدفاع الذاتي البحرية في المحيط الهندي التي تساند سفن قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة بتزويدها بالمياه والوقود ضمن العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب في أفغانستان ، في حين تحذر الحكومة بأنه إذا انسحبت اليابان من العمليات المشتركة ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة فإن ذلك قد يقوض تحالف البلاد مع الولايات المتحدة .

تعتزم الحكومة اليابانية بدء مساع لوضع استراتيجية جديدة لمهمة النقل الجوي التي تضطلع بها قوات دفاعها الذاتي الجوية في العراق باعتبار أن مهمة قوات الدفاع الذاتي الجوية يجب إنهاؤها قبل انتهاء مفعول قرار الأمم المتحدة الخاص بنشر قوات دولية في العراق في نهاية عام /٢٠٠٨ ، وتراقب الحكومة اليابانية عن كثب تحركات المجتمع الدولي قبل تقرير خطوتها القادمة وكيفية تطور الأحداث بعد تعيين الرئيس الجديد في الولايات المتحدة وانتهاء صلاحية قرار الأمم المتحدة ، ومن المتوقع أن اليابان ستطلق برنامجاً جديداً لمساعدة العراق إذا ما قررت سحب قوات الدفاع الذاتي الجوية التي تنطلق من الكويت.

المطلب الثالث: التغيرات السياسية في اليابان بعد تموز ٢٠٠٧

أولاً: فوز المعارضة وإنهيار نظام عام ١٩٥٥:

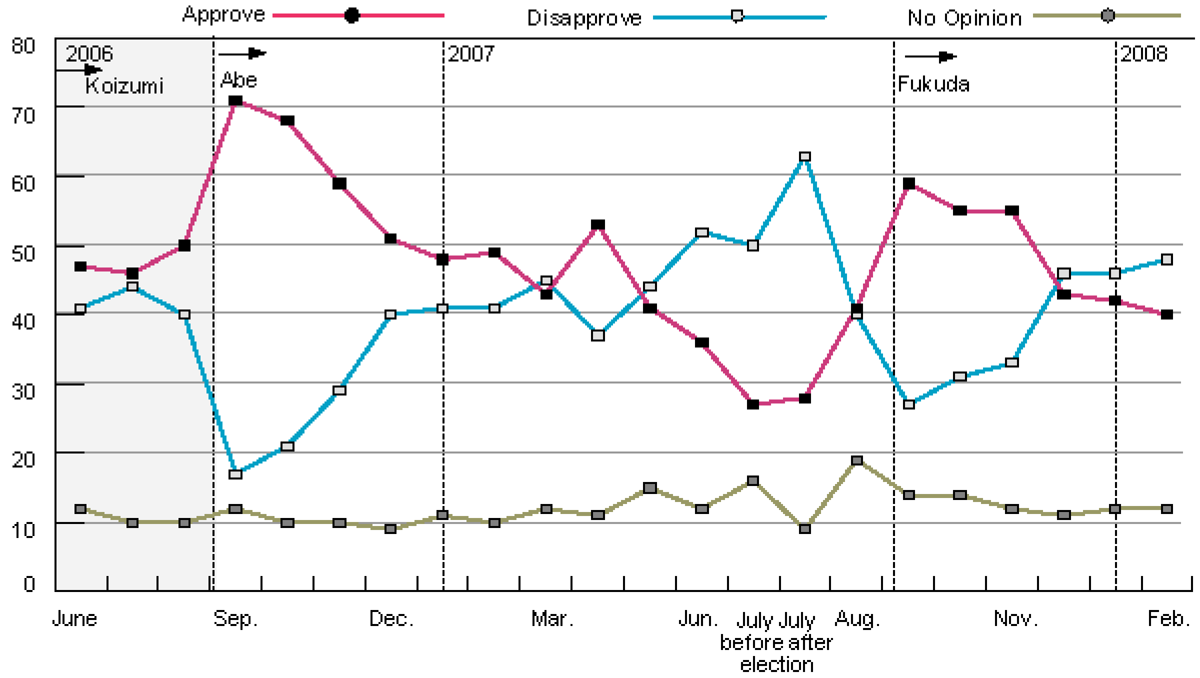
لقد كانت الانتخابات النصفية لمجلس المستشارين في ٢٩/تموز /٢٠٠٧ والتي شهدت فوزا ساحقا للمعارضة اليابانية المتمثلة بالحزب الديمقراطي الياباني DPJ ضربة قوية للمؤسسة السياسية اليابانية تجاوزت آثارها التحالف الحاكم وتعدته إلى أحزاب المعارضة والى البيروقراطية الراسخة في حكم اليابان ، وذلك ليس بسبب حجم الخسارة وانما بسبب نتائجها التي تمثلت بانهيار ما سمي بنظام ١٩٥٥ (ORDER OF 1955) وهو النظام الذي ينسب لعام ١٩٥٥ والذي يمثل تاريخ ولادة الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم LDP والذي نتج عن تحالف الحزب الديمقراطي والحزب الليبرالي وانفرد بحكم البلاد منذ ذلك وبقي الحزب الأكبر في المجلسين طيلة الفترة ما بين ١٩٥٥ . ٢٠٠٧ . وكانت بالنتيجة بقاء التحالف بين حزب LDP وحزب كومي الجديد NEW KOMEITO على سدة الحكم ولم يعط المعارضة الاهتمام الجدير بها كمعارضة جادة ، إذ لم تتوقع المعارضة الحصول على هذا الكم الكبير من الاصوات لتصبح مشاركاً فعلياً في اتخاذ القرارات في البلاد وكذلك لم يضع التحالف الحاكم في حساباته فقدانه للاغلبية في البرلمان يوما ما .

الأغلبية التي باتت تتمتع بها احزاب المعارضة في مجلس المستشارين بقيادة الحزب الديمقراطي الياباني المعارض مكنتها من رفض مشاريع القوانين التي قدمتها الحكومة التي يقودها الائتلاف الحاكم بين LDP وحزب كومي الجديد NEW KOMEITO، ولكون الائتلاف الحاكم يتمتع بأغلبية الثلثين في مجلس النواب فقد تمكن من إعادة التصويت على المشاريع التي رفضها مجلس المستشارين وصوت عليها بأغلبية الثلثين التي تمكنه من نقض قرارات مجلس المستشارين ، وبهذه الطريقة فقط استطاع مجلس النواب من تمرير قانون مكافحة الارهاب .

لقد أصبحت حالة عدم الاستقرار السياسي هي السمة المميزة لواقع العملية السياسية اليابانية حيث تعاقبت في اليابان حكومات أحياناً لم يتجاوز عمرها العام الواحد ولكن كل ذلك حصل في إطار نظام ١٩٥٥ والذي يعني أن الحكومات تغيرت إلا أن الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم LDP تواجد في هرم السلطة عدا فترات قصيرة استطاعت خلالها الاحزاب الاخرى تولي زمام السلطة كما حصل مع حزب نيهون شين الذي حكم البلاد للفترة من آب ١٩٩٣ ولغاية نيسان ١٩٩٤ ثم الحزب الاجتماعي للفترة من نيسان ١٩٩٤ ولغاية كانون الثاني ١٩٩٨ وكانت رئاسة الوزراء منوطة بقيادات هذين الحزبين خلال تلك الفترة من تاريخ اليابان السياسي قبل ان يستعيد الحزب الليبرالي السلطة منذ ذلك الحين ولحد الآن .

إن المتغير الاخر من عدم الاستقرار يأتي من التغيرات الدولية ، ذلك إن عالم ما بعد ١١ ايلول، الذي رافقته أحداث غيرت اولويات السياسة العالمية وأحدثت استقطابا جديدا في الصراع العالمي وابرزت بوادر نظام عالمي جديد قائم على محاربة الإرهاب ، ولعله من المهم ان نذكر ان اليابان في مرحلة الحرب الباردة لعبت دورا محوريا في احتواء الخطر الشيوعي وكانت بمثابة الخط الدفاعي الاول في المحيط الهادي الذي ضمن عدم امتداد الخطر الشيوعي باتجاه جنوب شرق آسيا ، ونجحت اليابان في تلك المهمة نجاحاً باهراً ، إذ قادت عملية تنموية كبيرة في المنطقة ، لتشكل حجر الزاوية في بناء إستراتيجية الوحدة الآسيوية التي يجرى الإعداد لها تدريجيا على غرار الاتحاد الأوروبي، ويمكن التثبت بسهولة من أن جميع دول النمور الآسيوية قد اقتبست بشكل أو بآخر بعض نماذج أو أشكال التحديث اليابانية.

Cabinet Approval Rating 2006-2008



Month	June	July	Aug.	Sep.	Oct.	Nov.	Dec.	Jan.	Feb.	Mar.	Apr.	May	Jun.	July	July	Aug.	Sep.	Oct.	Nov.	Dec	Jan.	Feb.
														before election	after election							
Cabinet	Koizumi			Abe													Fukuda					
No of sample	889	966	891	720	954	872	947	905	954	901	865	917	898	21563	713	687	660	911	919	870	744	919
Approve	47	46	50	71	68	59	51	48	49	43	53	41	36	27	28	41	59	55	55	43	42	40
Disapprove	41	44	40	17	21	29	40	41	41	45	37	44	52	50	63	40	27	31	33	46	46	48
No opinion	12	10	10	12	10	10	9	11	10	12	11	15	12	16	9	19	14	14	12	11	12	12

رسم بياني (١) http://www.nni.nikkei.co.jp/AC/SR/cabinet/chart2006-2008.html

ثانياً: مستقبل التطورات السياسية في اليابان

أ- مميزات الوضع السياسي الياباني :

تعاني العملية السياسية في اليابان من حالة الركود وعدم القدرة على المبادرة ، إذ تقوم المعارضة برفض مشاريع القوانين التي تتقدم بها الحكومة ، وبدا ذلك جلياً في الفترة الأخيرة في بعض القضايا المطروحة أمام البرلمان وهي:

(١)(رسم بياني يوضح نسبة شعبية الحكومة اليابانية قبل وبعد انتخابات تموز ٢٠٠٧ للفترة من شهر حزيران ٢٠٠٦–ولغاية شباط ٢٠٠٨ –حكومة كويزومي للفترة من شهر حزيران ولغاية ي٢٠٠٦ ، وأثناء حكومة شينزو آبي للفترة من شهر ايلول ٢٠٠٦ولغاية آي ٢٠٠٧ ، وللفترة من شهر أيلول ٢٠٠٧ ولغاية شباط ٢٠٠٨ اثناء حكومة ياسو فوكودا الحالية)

١– قانون الموازنة للعام القادم: تبدأ السنة المالية في اليابان في الأول من شهر نيسان من كل عام ويقوم البرلمان بإقرار الميزانية في موعد أقصاه آخر يوم من شهر شباط ، وبموجب الدستور الياباني تصبح الموازنة مشمولة قانونياً بالتمرير بعد مرور شهر من اقرارها من قبل مجلس النواب بغض النظر عن موقف مجلس المستشارين حسب المادة ٦٠.

٢– القوانين التابعة للموازنة: هنالك العديد من القوانين التي تتعلق بالموازنة من حيث الموارد والنفقات ، هذه القوانين تعامل معاملة القوانين الاعتيادية وليس كقانون الموازنة ، ولذلك تستطيع المعارضة أن ترفض هذه القوانين وتضع الحكومة في موقف حرج ، فعلى سبيل المثال هنالك قانون الضرائب على وقود العجلات والذي انتهي العمل بموجبه في نهاية السنة المالية الحالية، وبموجب هذا القانون فرضت الحكومة ضريبة تعادل ٢٥ ين على كل لتر من البنزين يباع في اليابان ، وتقدر المبالغ الاجمالية لهذه الضريبة بحوالي ١.٧ تريليون ين سنوياً ، هذا بالاضافة الى الضرائب والرسوم التي تفرضها على العجلات في اليابان والتي تبلغ بالاضافة الى ضريبة الوقود مبلغاً قدره حوالي ٦ تريليون ين في السنة ، هذه المبالغ مخصصة لاصلاح الطرق والجسور وبناء الجديد منها ، وجدير بالذكر أن الحكومة لا يحق لها استخدام هذه الاموال لأية اغراض اخرى .

لقد نشأت حول هذه الأموال مجموعة برلمانية قوية من الائتلاف الحاكم مرتبطة بالشركات العاملة في مجال الطرق والجسور وكذلك الادارات المحلية واستطاعت باستخدام نفوذها أن تبقي على القرار الذي يمنع الحكومة من استخدام هذه الاموال في غير المجال المخصص لها . لقد قام مجلس المستشارين برفض القوانين الخاصة بالموازنة ولذلك توقف العمل بنظام الضرائب على وقود العجلات مع نهاية السنة المالية في ٢٠٠٨/٣/٣١ ، وبذلك إنتهي العمل بالضرائب اعتباراً من ذلك التأريخ ، ونتيجة لذلك فقدت الادارات المحلية اعتباراً من تأريخ ٢٠٠٨/٤/١ الكثير من الموارد المالية ، وعليه فقد قام الأئتلاف الحاكم بالتصويت على القوانين مرة اخرى مستغلاُ أغلبية الثلثين التي يتمتع بها في مجلس النواب وإعاد فرض الضرائب على وقود العجلات اعتباراً من ٢٠٠٨/٥/١ ، والجدير ذكره أن الدستور الياباني يسمح بإقرار أي مشروع قانون إذا صوت عليه أغلبية الثلثين في تصويت ثان بمجلس النواب إذا لم يتم التصويت عليه في مجلس الشيوخ خلال ٦٠ يوماً من تسلمه مشروع القانون حسب المادة ٥٩، وتعد هذه المرة الأولى منذ ٥٦ عاماً التي يسن فيها قانون بناء على تلك المادة الدستورية.

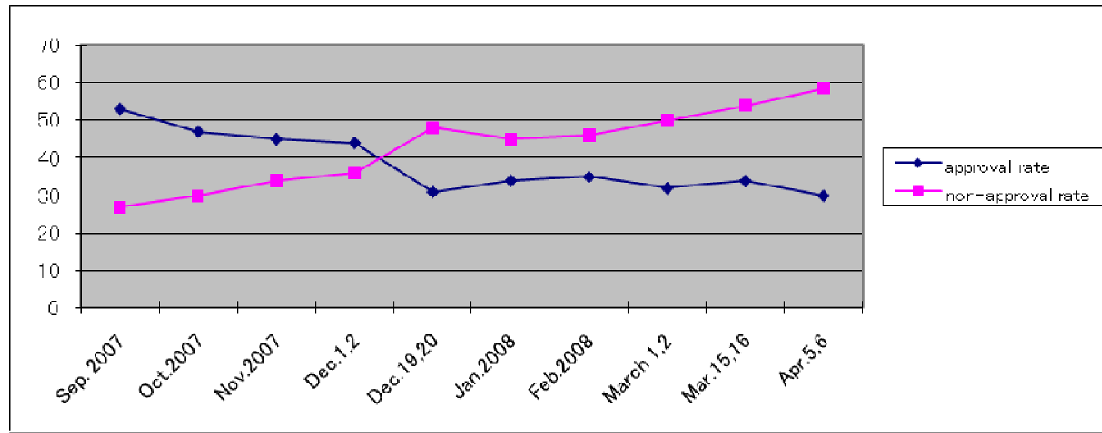
ب : التداعيات السياسية لخطوات الحكومة

ألقت الاحداث المتتابعة بسبب بعض الخطوات التي اتخذتها الحكومة بضلالها على الحياة السياسية ومن أهمها
أولاً: قانون الضرائب على وقود العجلات .

ثانياً: أزمة معاشات التقاعد والضمان الاجتماعي ، حيث تعرضت وكالة التأمين الاجتماعي لانتقادات بسبب سوء تعاملها مع ملايين من سجلات المعاشات الخاصة بالمتقاعدين، بعد أن تم العثور على سجلات تتعلق بحوالي ٥٠

مليون قضية معاشات غير محددة الهوية تعود الى عام ١٩٨٧ وسجلات تعود الى فترات أقدم لم يتم إدخالها إلى نظام الحاسوب الجديد ، ومما يجدر ذكره أن أزمة معاشات التقاعد والضمان الاجتماعي تعتبر من الأسباب المهمة لخسارة الحزب الحاكم في الانتخابات النصفية لمجلس الشيوخ التي جرت في شهر تموز من عام ٢٠٠٧. **ثالثاً:** قضية البرنامج الصحي الجديد الذي أقرته الحكومة والذي يزيد من الأعباء المادية على المواطنين الكبار في السن الذي ينادي بإلغاء نظام الرعاية الطبية الجديد لكبار السن ، علماً بأن اليابان تعتبر الدولة الأولى على مستوى العالم في عدد المسنين .

أمام هذه التطورات إزداد الأستياء الشعبي بسبب شعور الناخب بعجز الحكومة وضعفها وبالنتيجة فأن شعبية حكومة رئيس الوزراء السيد فوكودا قد تدنت الى مستويات قياسية وصلت الى ٣٠% مؤخراً حسب استطلاع للرأي أجرته صحيفة THE DAILY YOMIURI يوم ٢٠٠٨/٤/١١ . انظر الرسم البياني (١)



هذه النسبه المتدنية أثارت مخاوف قيادات التحالف الحاكم خصوصاً الحزب الليبرالي الديمقراطي(LDP) وجعلتها تعيد النظر في حساباتها بالنسبة لمستقبل السيد فوكودا وحكومته وضرورة احداث تغيير قيادي في وقت مبكر وبنفس الوقت فان هذه الارقام زادت من تطلعات المعارضة لاحتمالات نجاحها في الانتخابات القادمة ، الأمر الذي جعلها تفكر في خيار تمرير تصويت في مجلس المستشارين الذي يسيطر عليه الحزب الديمقراطي الياباني المعارض بحجب الثقة عن رئيس الوزراء الحالي السيد فوكودا وهذا ما حصل فعلاً يوم ٢٠٠٨/٦/١١ .

---

(١) رسم بياني (الخط الأزرق ذو الدوائر يمثل تدني شعبية الحكومة منذ أيلول ٢٠٠٧ ولغاية نيسان ٢٠٠٧ حيث انخفضت النسبة من حوالي ٥٣% الى ٣٠% ، في حين يمثل الخط الأحمر ذو المربعات تصاعد نسبة المعترضين على سياسة الحكومة من حوالي ٢٧% لتصل الى ٥٩%)

ان عملية حجب الثقة جعلت المشهد السياسي الياباني يواجه الاحتمالات التالية :

١- أهمال الموضوع من قبل السيد ياسو فوكودا باعتبار أن تمرير التصويت على حجب الثقة في مجلس المستشارين غير ملزم لان الحكومة تنبع من مجلس النواب، ولكن التصويت بحجب الثقة في مجلس المستشارين معناه أن رئيس الوزراء لا يمكن ان يحضر جلسات اللجان الخاصة في مجلس المستشارين وبالتالي فان العديد من القوانين التي يتم تمريرها من قبل مجلس النواب لن تناقش في مجلس المستشارين .

٢- حل البرلمان : وهذا الاحتمال مستبعد خصوصاً مع تدني شعبية الحكومة ورئيسها ، ذلك لان حل البرلمان في مثل هذه الظروف يعني أن الحزب الحاكم سوف يفقد الاغلبية في البرلمان .

٣- الاستقالة من رئاسة الحزب والحكومة، وفسح المجال أمام قيادة أكثر شعبية تستطيع أن تواجة الحزب الديمقراطي الياباني المعارض في أنتخابات برلمانية مقبلة ، قد يضطر الحزب الحاكم لاجرائها أذا ما ارتفعت شعبية رئيس الحكومة الجديد ، وهذا هو الاحتمال الأقوى بعد تقديم رئيس الوزراء ياسو فوكودا استقالته يوم ٢٠٠٨/٩/٢.

ثالثاً: المصاعب التي تواجه المعارضة:

بعد ظهور نتائج انتخابات مجلس المستشارين في تموز ٢٠٠٧ برز تساؤل جديد حول مدى إمكانية تحول المعارضة الى مواقع قيادية ، وهل سيتمكن التحالف الحاكم من التكيف مع الواقع الجديد والانتقال من حالة الانفراد بالسلطة الى عقلية المشاركة مع الآخر في اتخاذ القرار ؟ الحقيقة التي يمكن استنتاجها من خلال الاشهر الاربعة التي تلت الانتخابات ان جواب كلا السؤالين هى "كلا" ، فلحد الآن لم يكتب لأحزاب المعارضة النجاح في استثمار الفوز في الانتخابات والحصول على مقاعد إضافية للوصول الى مرحلة استلام السلطة بينما فشل الحزب الحاكم في الانتقال الى مرحلة تقاسم السلطة مع احزاب المعارضة . السؤال هو إلى أين تسير المؤسسة السياسية اليابانية وما هي اولوياتها ؟.

لقد أفرز الواقع السياسي الياباني صعوبة في الإجابة على التساؤلات المطروحة اعلاه ، ذلك أن الصورة ليست على درجة كافية من الوضوح حتى بالنسبة للقيادات على جهتي الحوار أي الحكومة والمعارضة ، لكن الواضح أن المرحلة القادمة قد تمتد الى ستة سنوات (مدة الخدمة في مجلس المستشارين هي ٦ سنوات في حين المدة في مجلس النواب هي ٤ سنوات) ، تتميز بعدم الاستقرار وربما تشهد المؤسسة السياسية الكثير من الهزات التي قد تؤدي بالسياسة اليابانية إلى الدخول في حالة الانكفاء على الذات . فليس من المتوقع ظهور مبادرات سياسية جريئة وليس من الوارد اتخاذ قرارات مهمة تعالج القضايا الحساسة والتحديات التي تواجه اليابان . أما إذا فازت المعارضة في الانتخابات القادمة فان ذلك سيفتح الباب امام سلسلة من المتغيرات في صفوف المعارضة ذاتها لكون الحزب الديمقراطي الياباني هو عبارة عن تحالف هش بين أجنحة غير متجانسة تمتد من أقصى اليمين الى اقصى اليسار، كما أن فوز هذا الحزب في الانتخابات القادمة قد يؤدي الى حصول انشقاق داخل هذا الحزب الى جناحين يميني ويساري ، وقد يلجأ الجناح اليميني للانضمام الى الحزب الليبرالي الديمقراطي

الحاكم أو يشكل حزبا مستقلا متحالف مع الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم اذا ماقدم الاخير مشروعا جيدا وقدم قيادات لها وزن سياسي كرئيس الوزراء السابق جونيشيرو كويزومي الذي يتمتع بشعبية واسعة في اوساط الحزب الديمقراطي المعارض .وعليه فمن المتوقع أن الانتخابات سوف لن تحل الإشكالات القائمة ولن تعود باليابان الى نظام ١٩٥٥ ولكنها مرشحة ان تعمق حالة اللاقرار او ان تكون نقطة الانطلاق الى ظهور نظام سياسي جديد يختلف عن النظام السابق يقوم على التوازن الحزبي بين ثلاثة احزاب كبيرة يتحالف فيها حزبين منهما ليشكلا هيكل الحكومة المتوقعة .

رابعاً: التحديات التي تواجه اليابان:

مع احتمال دخول اليابان في مرحلة من الركود السياسي واللاقرار فمن المتوقع أنها ستواجه اخطاراً جمة وتهديدات داخلية وخارجية تستهدف اقتصادها ومكانتها الدولية التي ادركتها بشق الانفس بعد الخراب الذي لحق بها إبان الحرب العالمية الثانية ، كما يشير المحللون ان اليابان تواجه اخطاراً متنوعة منها ظهور الصين والهند كقوى اقتصادية وسياسية فاعلة اضحت تهدد مكانة اليابان في المحيط الآسيوي اضافة الى خطر المشروع النووي والصاروخي الكوري الشمالي الذي لا زال موجوداً رغم موافقة كوريا الشمالية على إنهاء برنامجها النووي ، هذا على الصعيد الخارجي أما على الصعيد الداخلي فان التغيرات الديموغرافية في المجتمع الياباني الناتج من الانخفاض التدريجي لعدد الولادات مقارنة بعدد الوفيات مما جعل هذا المجتمع من اكثر المجتمعات شيخوخة حيث استحوذت هذه المعضلة على اهتمام كبير من قبل الحكومة ، كل هذه الاخطار تواجه صانع القرار الياباني الذي توجب عليه ايجاد حلول ناجعة لكل هذه التحديات .

لقد ثبت أن اليابان تواجه تحديات كبيرة أخرى لم يعرها المسؤولين اليابانيين أهمية تتناسب مع حجمها ، ولعل ابرزها عدم قدرة اليابان على لعب دور سياسي مؤثر في النظام العالمي ، رغم أن التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة خصوصا في المجال الامني منح اليابان فرصة كبيرة لاعادة بناء اقتصادها من خلال توفير ميزانية الانفاق العسكري الذي يثقل كاهل الاقتصاد لتعيش حالة من الاستقرار والامن لم تشهده العديد من دول العالم .

ولكن وبعد انهيار المعسكر الشيوعي ورفع الولايات المتحدة شعار الحرب على الارهاب ، واجهت اليابان أسئلة مهمة ، ما هو دورها في المنظومة العالمية الجديدة ؟ وهل تعود اليابان لتصبح عملاقاً اقتصادياً ومركزاً سياسياً كما كانت في عقد التسعينات ؟ أم أن بامكانها أن تشارك بمساهمة فعالة في السياسة العالمية وتبرز من خلال لعب دور الحليف الآسيوي للولايات المتحدة وترسم لنفسها دورا مهما يمكن ان يمنحها حق الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، ومع هذا التحدي وربما قبله برز تحدي اخر امام اليابان ألا وهو تحدي العولمة ، لأن العالم أصبح أكثر نشاطاً وترابطاً ، فالثورة المعلوماتية التي شهدها عالم الاتصالات والمواصلات كالانترنت وغيرها احدثت تغيرات جذرية في عوالم الاقتصاد والسياسة والديموغرافية البشرية ، ففي المجال الاقتصادي ازدادت المنافسة بين الشركات للاستفادة من العمالة الرخيصة حيثما كانت مما ادى الى بروز الصين والهند كقوى اقتصادية كبيرة وكان نتيجة ذلك ظهور مراكز قوى اقتصادية جديدة وتوسع رقعة الشركات العالمية ليتحقق وصف "العالمية" على الشركات متعددة الجنسية مما دفع بعجلة حرية التجارة الى الامام .ولكي

تثبت اليابان بانها قوة سياسية إضافة الى أنها قوة اقتصادية سارعت الى الدعم المالي السخي الذي تقدمت به للمشاركة في عملية اعادة الاعمار في العراق وكذلك قامت بتوفير الدعم اللوجستي المتمثل بتوفير الوقود والماء لسفن قوات التحالف في المحيط الهندي التي تقودها القوات الأمريكية المشاركة في الحرب على الارهاب في افغانستان ومساهمتها في الدعم المالي للحكومة الافغانية ، ولكي تستجيب للتحديات التي تفرضها العولمة ، كان لابد من إعادة هيكلية الاقتصاد الياباني وخصوصا في ما يتعلق بالنظام المالي والمصرفي وقطاع التأمين لكي تكون اكثر قربا من الانظمة العالمية المعمول بها وذلك لتضمن الشركات اليابانية التي تعتمد على التصدير تحقيق الانسيابية في العمل ، ومن هنا برزت اهمية الخصخصة التي شملت العديد من الشركات الحكومية الكبيرة والتي كان اهمها عملية خصخصة مؤسسة البريد اليابانية .

واليوم تقف اليابان على مفترق طرق وهي مطالبة باستحقاقات داخلية وخارجية على درجة كبيرة من الاهمية لانها تحدد دور اليابان في المجتمع الدولي ومن هنا تبرز أهمية تمرير قانون مكافحة الإرهاب والذي تقوم بموجبه قوات الدفاع الذاتي اليابانية بتوفير الوقود والماء لقوات التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة في حربها ضد القاعدة وطالبان في أفغانستان ، وهي الورقة التي راهنت عليها المعارضة بقيادة الحزب الديمقراطي الياباني المتمثلة في منع تمرير قانون مكافحة الارهاب لإثبات عجز التحالف الحاكم عن ادارة الحكم ومن ثم اجبار رئيس الوزراء على حل البرلمان والدعوة الى انتخابات مبكرة وهذا ما تريده المعارضة ، أما فيما يتعلق بالناخب الياباني فإنه وبالرغم من تصويته لصالح المعارضة في انتخابات تموز ٢٠٠٧ في مجلس المستشارين إلا أنه يرى أن المعارضة متصلبة بصورة غير مبررة وهي أي المعارضة غير مستعدة لتقديم الحد الادنى من التنازلات لكسر الجمود السياسي في البلد ، ولذلك يعتبر الناخب الياباني موقف المعارضة هذا كدليل على عدم امتلاك المعارضة المؤهلات القيادية وبالتالي فهي لا تستحق الحصول على الاغلبية في مقاعد مجلس النواب الذي يؤهلها حكم البلاد .

إن العملية السياسية في اليابان تدور حول محور واحد الا وهو محور الانتخابات البرلمانية القادمة والتي من المتوقع ان تجري في الربيع القادم أي بين شهري نيسان وحزيران من عام ٢٠٠٩ ، فبعد أن تم تمرير قانون مكافحة الارهاب وإقرار الموازنة المالية الجديدة التي بدأ العمل بها في الأول من شهر نيسان ٢٠٠٨ وهو الموعد المقرر لبدأ السنة المالية في اليابان فمن المتوقع أن تستعد المعارضة في التركيز على الانتخابات البرلمانية القادمة التي سيكون مستوى الشعبية التي تتمتع بها الحكومة عامل الفصل الرئيسي فيها ، وسيتحدد نجاح الحكومة في الانتخابات المقبلة وموافقتها لإجراء انتخابات مبكرة بمدى نجاحها في استثمار ارهاصات الجدل البرلماني حول قانون مكافحة الارهاب والموازنة المالية لصالحها من خلال إقناعها الناخب الياباني بعدم أهلية المعارضة للامساك بدفة الحكم في البلاد ، فمن المتوقع ان يخسر التحالف الحاكم الذي يتمتع الآن باغلبية مطلقة في مجلس النواب عدد من المقاعد دون فقدانه الاغلبية البسيطة ، وسيكون ذلك مدعاة لكلا الطرفين الادعاء باحراز الفوز في تلك الانتخابات مما يعزز حالة اللاقرار في الواقع السياسي الياباني .

الفصل الثاني

المبادئ النظرية لسياسة اليابان الخارجية

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية اليابانية

تكمن أهمية دراسة مفهوم السياسة الخارجية اليابانية في معرفة العلاقة بين المقدرة الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة والاداء السياسي ودور اليابان على الصعيدين الإقليمي والدولي ، وطريقة إعادة صياغة منظومة علاقات اليابان الدولية باستخدام الوسائل المتاحة لتنفيذ سياستها الخارجية وتوجهاتها الامر الذي يتطلب البحث عن آليات وأهداف السياسة الخارجية اليابانية وأدواتها وأبعادها سياسياً واقتصادياً وتوجهات اليابان العسكرية في ضوء محددات الدستور الياباني ، ودراسة العلاقة اليابانية الأمريكية التي لها خصوصيتها ، ولمعرفة السياسة الخارجية اليابانية إزاء الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام فلا بد من تحليل المحدد الأساسي الذي يلعب الدور الحاسم في توجيه السياسة الخارجية اليابانية نحو المنطقة العربية وتجاه عملية السلام الشرق اوسطية بشكل خاص ، وما هي الأدوات التي يستخدمها صانعي السياسة الخارجية اليابانية .

يمكن التعامل مع مفهوم السياسة الخارجية اليابانية باعتباره أحد أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي ، بما تملكه من مؤهلات وإمكانيات مادية وإقتصادية ، ولمعرفة وفهم السياسة الخارجية اليابانية فلا بد من تناول الظروف والعوامل المؤثرة التي تمثل البيئة التي تتشكل فيها السياسة الخارجية وتشمل الابعاد الخاصة بالبيئة الجغرافية والخبرة التاريخية والمؤثرات الاقتصادية ومؤسسات صنع السياسة الخارجية والعوامل الاقليمية والدولية ، وبشكل عام يتحدد مفهوم السياسة الخارجية اليابانية في انماط السلوك السياسي المعتمد من لدن صانع او صناع القرار النابع من الواقع الذاتي والموضوعي لليابان الموجه خارج حدودها السياسية قصد تحقيق اهداف محددة خدمة لمصالحها .

لمعرفة عملية صنع السياسة الخارجية لا بد من تحديد الهيكل الذي يتم صنع السياسة الخارجية في إطاره ، والهيكل هو عبارة عن نوع ترتيب العلاقات بين الاجهزة والمؤسسات التي تشارك وتعمل في مجال صنع السياسة الخارجية والتي هي في الحالة اليابانية السلطة التنفيذية ممثلة برئاسة الوزراء ووزارة الخارجية والمؤسسات المرتبطة بها والسلطة التشريعية ممثلة بمجلسي النواب إضافة الى الرأي العام ، وتشمل عملية صنع السياسة الخارجية اليابانية نمط التفاعلات بين الاجهزة والمؤسسات العاملة في مجال صنع السياسة الخارجية في اطار عملية تحديد الاهداف المطلوبة في المجال الخارجي والأدوات اللازمة لتحقيق تلك الاهداف .

أهم العوامل الإيجابية في عملية صنع السياسة الخارجية اليابانية تتمثل بـ :

أ – العوامل المادية المتمثلة بالتجانس القومي والاجتماعي الفريد في اليابان . ب – العوامل غير المادية التي تشمل الاتفاق على الاختلاف عبر مبدأ الأغلبية أي القبول بما توافق عليه الأغلبية لكونه يمثل الكل. ج – القبول

بمبدأ التسوية الذي يتطلب التسامح المتبادل والمرونة واحترام وجهات النظر المختلفة .وبهذا الاطار لابد من التأكيد على ان البراغماتية أي الذرائعية اصبحت منتشرة في الاجواء السياسية اليابانية رغم أن اليابانيين معروفين بالتزامهم بالنصوص والنظريات . تحتل السياسة الخارجية مكانتها المهمة في السياسة العامة اليابانية بسبب أن مناطق شمال شرق وجنوب شرق آسيا من المناطق المتميزة والنشطة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ، وللولايات المتحدة والصين مصالح أمنية واقتصادية وسياسية فيها مع تواجد بؤر للتوتر تتعلق بالعلاقات بين الصين وتايوان وموقف اليابان والولايات المتحدة منها والمشاكل التي تظهر بين الحين والآخر في منطقة التبت إضافة الى البرنامج النووي الكوري الشمالي، وبناء على ذلك تحتم على السياسة الخارجية اليابانية التعامل بدقة لتوجيه دفة العلاقات بينها وبين الصين من جهة ومحاولة التأثير على مسار العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من جهة اخرى. لقد تبنت السياسة الخارجية اليابانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سياسة الحلول الدبلوماسية وليس العسكرية للنزاعات التاريخية الموروثة استناداً إلى دستورها السلمي ، وهي تشجع على نشر العلوم ، التكنولوجيا المتطورة، الإعلام والتواصل، وتفضل الحوار وليس الصدام بين الثقافات والحضارات، أما فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط فتنطلق السياسة الخارجية اليابانية نحوها من نظرة ذاتية شمولية باعتبار أن لليابان مصلحة حيوية واستراتيجية في حل النزاع العربي – الإسرائيلي بالطرق السلمية، إذ ترى اليابان إمكانية إيجاد حلول سياسية لهذا الصراع، وتسعى لبلورة مواقف متميزة عن الموقف الأميركي تجاه المنطقة لا سيما مع عدم وجود أي موروث سلبي تأريخي بين دول الشرق الأوسط واليابان ، حيث تتمسك السياسة الخارجية اليابانية دائما بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن لأنها تؤمن بكونها الوحيدة التي تساهم في الوصول إلى الأمن والاستقرار ، ورغم تأييدها المتصاعد للحرب الأميركية ضد الإرهاب منذ تفجيرات الحادي عشر من أيلول إلا أنها ترفض مقولة صراع الحضارات والتوصيف الديني للإرهاب، وتتبنى مبدأ حوار الثقافات مع دول الشرق الأوسط ، أي أن سياستها الخارجية تتمتع بهامش واسع من الحرية في التعامل مع منطقة الشرق الأوسط رغم الضغوط الأمريكية على صانعي السياسة الخارجية اليابانية . إن السياسة الخارجية اليابانية تؤمن بأن نجاح سياستها الخارجية يتطلب بالضرورة وجود نظام إقليمي عربي موحد وفاعل يساعدها على رسم استراتيجية مستقلة تؤمن مصالحها مع دول المنطقة ،وبهذا المسار تسعى اليابان على المدى البعيد التحرر من تأثير السياسة الأمريكية وتعزيز علاقاتها بمحيطها الآسيوي بعد التوصل إلى حل سلمي لأزمة السلاح النووي في كوريا الشمالية لا سيما بعد موافقة الأخيرة على تفكيك برنامجها النووي وحل مشاكلها مع الصين وكوريا الجنوبية وروسيا(1).

1- Palgrave Macmillan / Japanese foreign policy in Asia and the Pacific : domestic interests, American pressure, and regional integration, 2001. P. 53. P. 75, P. 155.

المبحث الثاني: ملامح تطور السياسة الخارجية اليابانية

في أوائل القرن السادس عشر بدأت بوادر الاتصال مع التجار والمبشرين الغربيين للمرة الاولى، فقد عرض الغربيون إبتكارات ثقافية هامة على المجتمع الياباني خلال اكثر من قرن من العلاقات مع مختلف الحكام الاقطاعيين، وعندما توحدت اليابان في بداية القرن السابع عشر قررت حكومة توكوغاوا (Tokugawa) طرد الاجانب من المبشرين وفرض العزلة على اليابان ومنع الاتصال بالعالم الخارجي ، فيما عدا الاتصالات مع الصينين والهولنديين (1).

لقد استمرت عزلة اليابان الخارجية لأكثر من قرنين، بعدها استطاع قائد القوات البحرية الأمريكية العميد البحري ماثيو بيري جيم Mathew C. Perry من فك عزلة اليابان وذلك في سنة ١٨٥٣-١٨٥٤ ، لتجد اليابان نفسها غير معزولة جغرافياً عن العالم ولا قدرة لها لمقاومة الضغوط العسكرية والاقتصادية والاستغلال من قبل الغرب . اضطرت اليابان بعد فك عزلتها الدخول في علاقات مع العالم الغربي والبدء بعملية تحديث واسعة النطاق للتصدي لخطر الغزو الثقافي الغربي لليابان ، وتشكلت أولى ملامح السياسة الخارجية اليابانية في إطار الحاجة الى التوفيق بين هوية اليابان الآسيوية مع رغبتها في المحافظة على أمنها القومي في نظام دولي هيمن عليه الغرب. وكان أهم أهداف السياسة الخارجية اليابانية في عهد مييجي (١٨٦٨-١٩١٢) يتمثل في حماية استقلال وسيادة اليابان ومواجهة طموحات الدول الغربية بالسيطرة عليها والعمل على رفض المعاهدات غير المتكافئة التي تمس السيادة اليابانية . بسبب الخوف من القوة العسكرية الغربيةأصبح الهدف الرئيسي للقادة اليابانيين بناء المتطلبات الاساسية للدفاع الوطني ، وتحت شعار "الثروة والسلاح (kyohei fukoku)، (Wealth & Arms) بادر القادة الى تحديث المؤسسة العسكرية الوطنية من خلال تجنيد أعداد كافية من الأفراد المتعلمين وضباط متدربين في تسلسل قيادي متطور واستراتيجيات تتناغم مع الظروف الجديدة.

ان العديد من الاصلاحات المؤسسية في عهد ميجي كانت ترمي الى رفع الغبن الذي لحق باليابان بسبب فرض المعاهدات غير المتكافئة عليها ليصبح هدف الدبلوماسية اليابانية تبني سياسة خارجية للضغط من اجل اعادة النظر في المعاهدات(2). في ذلك العهد بدأت تتبلور لدى الكثير من القادة فكرة أن الأمن القومي الياباني يعتمد على التوسع وليس على اسلوب الدفاع القوي، وفي غضون ثلاثين عاما دخلت القوات العسكرية اليابانية في حروب متعددة ، حيث انتصرت على الصين في الحرب الصينية – اليابانية (١٨٩٤-١٨٩٥) واستطاعت السيطرة على تايوان ،

1- Totman, Conrad D / Politics in the Tokugawa bakufu, 1600-1843 / University of California Press, 1989 ..P. 43 مصدر سابق

(٢) تمثل الغبن في انخفاض التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات الاجنبية ، ولأن احكام أغلب المعاهدات التي تم فرضها على اليابان اعطى احتكار فعلي للتجارة الخارجية الممنوحة للاجانب والتي تتجاوز الحدود الاقليمية لحالة الرعايا الاجانب في اليابان.

وبعد عشر سنوات من الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥) هزمت اليابان روسيا القيصرية وفرضت سيطرتها على جنوب جزيرة ساخالين الأمر الذي جعلها قوة مؤثرة في كوريا وجنوب منشوريا. وخلال تلك الفترة تمكنت اليابان من التفاوض لإعادة النظر في المعاهدات غير المتكافئة التي تم عقدها مع القوى الغربية.

شرعت اليابان بين الحربين العالميتين الاولى والثانية ، في السير على نهج التوسع الامبريالي ،وذلك باستخدامها كل الوسائل الدبلوماسية والعسكرية لبسط سيطرتها على المزيد من الأراضي في آسيا ، وبدأت اليابان تتصرف وكأنها المسؤولة عن حماية الدول الآسيوية ضد النفوذ الغربي ، حيث وضعت تلك السياسة اليابان بشكل متزايد في حالة من الصراع مع القوى الغربية ، إنتهت بهزيمتها ووضعها تحت الاحتلال الامريكي وتم فرض دستور جديد عليها جاء في المادة التاسعة منه ان " الشعب الياباني يتخلى الى الابد عن الحرب كحق سيادي للامة والتهديد باستخدام القوة او استخدامها كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية "، وخلال سبع سنوات من الاحتلال(١٩٤٥-١٩٥٢) لم تمارس اليابان أي نشاط على صعيد السياسة الخارجية وأصبحت تحت تأثير النفوذ الأمريكي على الساحة الدولية(1)

.

المطلب الأول: مراحل تطور صنع السياسة الخارجية اليابانية

أ- السياسة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية

ركزت اليابان طوال فترة بعد الحرب العالمية الثانية على التنمية الاقتصادية وكيفت نفسها لتستوعب بمرونة تامة سياسات الولايات المتحدة الاقليمية والعالمية والتقيد بشكل قوي بمبادىء دستور عام ١٩٤٧ السلمي ، وبشكل عام اصبحت سياسة اليابان الخارجية غير فعالة عموماً تجاه الشؤون الدولية ، وأتبعت اليابان دبلوماسية الاتجاه الكلي (omnidirectional diplomacy) في علاقاتها الدولية التي غلب عليها طابع الحياد السياسي في الشؤون الخارجية مع توسيع العلاقات الاقتصادية الى أقصى حد ممكن.

أن السياسة المشار اليها كانت ناجحة جداً ودفعت باليابان الى الازدهار والتطور الاقتصادي لتصبح قوة اقتصادية رائدة في العالم في ظل توفر عوامل الامن والاستقرار الاقتصادي المقدم من قبل حليفتها الولايات المتحدة.(2)

ب- السياسة الخارجية بعد احتلال اليابان

عندما استعادت اليابان سيادتها في عام ١٩٥٢ ودخلت المجتمع الدولي كدوله مستقلة ، وجدت نفسها في عالم

1- Nish, Ian Hill / Japanese foreign policy in the interwar period / Praeger Publishers, 2002,P. 137, P. 157

2 - Fukushima, Akiko/ Japanese foreign policy : the emerging logic of multilateralism / St. Martin's Press, c1999. P. 21, P. 111. P. 130

_تسيطر عليه أجواء الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، وبموجب معاهدة السلام مع الولايات المتحدة التي وقعت فى سان فرانسيسكو فى ٨ ايلول / ١٩٥١ (والتي دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من ٢٨ / نيسان ١٩٥٢) ، انتهت حالة الحرب بين اليابان ومعظم دول الحلفاء باستثناء الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية ، وتم توقيع ميثاق الأمن والتعاون المشترك بين اليابان والولايات المتحدة في سان فرانسيسكو في اليوم نفسه ، لتصبح اليابان حليفاً للولايات المتحدة التي احتفظت بقواعد وقوات عسكرية في الأراضي اليابانية.

لقد تميزت هذه الفترة في انتهاج اليابان سياسة خارجية مبنية على إعادة بناء بنيتها التحتية الاقتصادية وإعادة بناء مصداقيتها كعضو مسالم في المجتمع الدولي ، بعد إيكال حماية الامن القومي الياباني الى القوات العسكرية الأمريكية ومظلتها النووية بموجب ميثاق الامن والتعاون المشترك الذي شكل إطاراً يحكم استخدام قوات الولايات المتحدة ضد التهديدات العسكرية الداخلية او الخارجية في المنطقة.

في تلك الفترة امتازت سياسة اليابان الخارجية بدبلوماسية خاصة تهدف الى إزالة الشكوك وتخفيف الاستياء من الدول الآسيوية المجاورة التي عانت من العدوان الياباني في الحقبة الامبريالية ، ومالت تلك الدبلوماسية الى إقامة علاقات الصداقة مع جميع الدول الآسيوية مع إعلانها سياسة الفصل بين السياسة والاقتصاد والوقوف بشكل محايد بشأن بعض القضايا بين الشرق والغرب.

خلال عقدي الخمسينات والستينات ارتكزت السياسة الخارجية اليابانية على ثلاثة مبادئ أساسية هي :

أولاً: سياسة التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة لأسباب اقتصادية وأمنية .

ثانياً: تشجيع التجارة الحرة التي تلبي كافة احتياجات اليابان الاقتصادية .

ثالثاً: ترسيخ التعاون الدولي من خلال منظمة الامم المتحدة (التي قبلت عضوية اليابان فيها ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦) ، وغيرها من الهيئات المتعددة الاطراف.

إن التزام اليابان بالمبادئ الثلاث بشكل جيد ساهم في ظاهرة النمو والانتعاش الاقتصادي خلال العقدين الاولين بعد انتهاء الاحتلال.

<u>ج- سياسة اليابان الخارجية بعد الحرب الباردة</u>

كانت سياسة اليابان الخارجية مستقرة تماما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وكانت هناك ثلاثة عوامل تعمل على استمرار واستقرار السياسة الخارجية اليابانية وهي:

١- التحالف الأمني بين اليابان والولايات المتحدة .

٢- استخدام القدرة الاقتصادية التي تملكها اليابان في تطوير علاقاتها الدولية.

٣- القيود الدستورية المفروضة على استخدام القوة العسكرية.
بعد سقوط حائط برلين ونهاية الحرب الباردة غيرت اليابان سياستها الخارجية تجاه الصين ، شبه الجزيرة الكورية ، روسيا ، آسيا الوسطى ، جنوب شرق آسيا ، بعد أن شعرت بأنه لم يعد في امكانها الاعتماد على القوة الاقتصادية لضمان الهيمنة الاقليمية ، لهذا بدأت اليابان تأكيد ذاتها كقوة مستقلة ، من خلال توسيع نطاق نفوذها في شرق اسيا والمنظمات الدولية.

ان مجمل السياسة الخارجية اليابانية ورغم بقائها ثابتة من خلال التحالف مع الولايات المتحدة إلا أن التغييرات انطلقت من القلق الياباني المتزايد من تنامي القوة العسكرية الصينية ومن التهديدات الأمنية الخارجية ، بعد ظهور أكثر من دولة مستقلة في المنطقة تعارض السياسة الاميركية في شرق آسيا.

لقد ساعد ميل اليابان المتزايد للاستقلال في بلورة رؤية استراتيجية تشكلت نتيجة:

١- مجموعة التغيرات في البيئة الدولية .

٢- انعدام الامن في المناطق التي تحتوي على مصادر الطاقة .

٣- تطلعات اليابان لإعادة إحياء الهوية الوطنية وتجاوز ارث الحرب العالمية الثانية الثقيل ، ونتيجة لذلك ترى اليابان ان الوقت قد حان بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية والعالم على الاعتراف بها كدولة مستقلة وفاعلة في شمال شرق آسيا والعالم.(1)

د- السياسة الخارجية اليابانية في سنوات ١٩٧٠ . ١٩٩٠

بالرغم من أن سياسة اليابان الخارجية المبنية على المبادىء الأساسية في فترة ما بعد الحرب استمرت في السبعينات إلا أنها بدأت تقترب من منظور جديد بسبب الضغوطات السياسية في الداخل والخارج ، حيث بدأت تزداد تلك الضغوطات على الحكومة اليابانية لممارسة المزيد من مبادرات السياسة الخارجية المستقلة عن الولايات المتحدة ، ولكن دون تعريض المصالح الحيوية الأمنية والعلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الى مخاطر ، وجاءت هذا التطورات مع ما جرى تسميته بصدمة نيكسون (Nixon Shock) (2) بسبب زيارة مفاجئة الى الصين قام بها الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (3) والتي أعقبها تحرك دبلوماسي نحو تطبيع العلاقات بين الصين والولايات المتحدة والذي تزامن مع صعود تيار داخل الحكومة اليابانية للتحرك نحو تحسين العلاقات اليابانية- الصينية والعمل باستقلالية أكبر في السياسة الخارجية اليابانية.

1- Fukushima, Akiko /. Japanese foreign policy : the emerging logic of multilateralism / St. Martin's Press, c1999. P. 169 مصدر سابق

2- Alvine D Coox & Hilary Conroy / China and japan ; A search for balance since WW1, 1978. P. 355

3- رئيس الولايات المتحدة للفترة ١٩٦٩-١٩٧٤

إن العوامل الضاغطة لتغيير نهج السياسة الخارجية اليابانية تمثلت في :

١- التنمية الاقتصادية ونجاحها وضعت اليابان في ترتيب القوى الاقتصادية الرائدة في سبعينيات القرن العشرين ، مما ولد إحساساً بالفخر والاعتداد بالنفس خاصة بين الجيل الجديد ، والذي بدأ يضغط نحو المطالبة بسياسة خارجية أكثر استقلالية تعكس الذات اليابانية.

٢- بدأت اليابان المزدهرة اقتصادياً تبحث عن اسواق ما وراء البحار وتبني سياسة تجارية متوازنة.

٣- التغيرات الحاصلة في علاقات القوة في منطقة آسيا - المحيط الهادي بين أضلاع المربع المكون من اليابان ، الصين ، الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتي السابق تطلبت العمل على اعادة النظر في السياسة الخارجية اليابانية .

٤- العمل على تعميق الاختلاف في وجهات النظر بين الصين والاتحاد السوفييتي السابق والمحافظة على استمرار المواجهة بينهما .

٥- الحيلولة لوقف التقارب المتنامي بين الصين والولايات المتحدة .

٦- الاستعداد للتعامل مع عملية الانسحاب السريع لقوات الولايات المتحدة من المنطقة في أعقاب حرب الهند الصينية الثانية (١٩٥٤-١٩٧٥). (1)

٧- مواجهة التوسع العسكري للاتحاد السوفييتي السابق في غرب المحيط الهادي وتأثيرة على الأمن القومي الياباني ودور اليابان الشامل في آسيا.

٨- تصاعد الرفض الشعبي في اليابان حول الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة في فيتنام وهذا الأمر اعتبر تحولاً ملحوظاً في مواقف اليابان من الولايات المتحدة.

٩- شجعت التغيرات الاقتصادية العالمية خلال السبعينات ميول اليابان نحو سياسة خارجية اكثر استقلالية عن الولايات المتحدة ، بعد أن أصبحت اليابان اقل اعتمادا على القوى الغربية للحصول على الموارد، فالنفط يتم الحصول عليها مباشرة من البلدان المنتجة في الشرق الأوسط وليس من الشركات المتعددة الجنسيات. فضلا عن انخفاض التجارة مع الولايات المتحدة خلال عقد السبعينات من القرن الماضي.

١٠- ترحيب اليابان في عام ١٩٧٩ لإعادة تأكيد الولايات المتحدة قوتها ونفوذها العسكري على مستوى العالم وآسيا إثر قيام الثورة الاسلامية في إيران ، والغزو العسكري السوفييتي لأفغانستان، وبهذا لعبت السياسة الخارجية اليابانية دوراً فعالاً في الحد من دعم الانشطة الاقتصادية مع الاتحاد السوفياتي للحيلولة

١- **الهند الصينية** هي منطقة في جنوب شرق آسيا. تقع شرق الهند، وجنوب الصين، وهي متأثّرة بكلا الثقافتين، ومن ذلك جاء الاسم. بشكل محدّد فيتنام لها تأثير صيني، وكمبوديا ولاووس وتايلند لهم تأثير هندي.

دون توسيع نطاق نفوذه في المناطق الحساسة من دول العالم النامي. لقد تأثرت السياسة الخارجية اليابانية في حقبة الثمانينات بتصاعد تأثير جيل ما بعد الحرب الذي بدأ العمل في مراكز صنع القرار ، حيث تعقدت عملية صنع السياسة الخارجية اليابانية بسبب الاختلاف في وجهات النظر بين الجيل القديم والجديد ، ففي فترة رئيس الحكومة السيد Yasuhiro Nakasone (١٩٨٢/١١/٢٧-١٩٨٧/١١/٦) تميزت السياسة الخارجية اليابانية بالتشدد وأصبح لليابان علاقات سياسية وعسكرية قوية مع الولايات المتحدة لتشكل مع عدد من البلدان المتقدمة والنامية جبهة دولية للحد من توسع النفوذ السوفييتي في آسيا والعالم ، وواصل الانفاق الدفاعي الياباني في التصاعد بالرغم من محدودية الميزانية المخصصة لأغراض الدفاع ، ونشطت اليابان في تقديم المساعدات الخارجية للدول ذات الأهمية الاستراتيجية في الصراع بين الشرق والغرب، ومع حلول منتصف الثمانينات تصاعد حجم التبادل التجاري بين اليابان والولايات المتحدة بشكل كبير وازداد حجم الاستثمارات اليابانية والمساعدات وخاصة في آسيا واصبحت اليابان أكبر مدين (Debtor) في العالم في نهاية الثمانينات بعد أن كانت أحد أكبر الدول الدائنة (Creditor) في العالم في بداية عقد الثمانينات ، وتزايد نشاط المستثمرين اليابانيين في الولايات المتحدة لتصبح اليابان مساهماً رئيسياً في تخفيف عبء الديون الدولية والمؤسسات المالية ، وغيرها من جهود المساعدة الدولية وأصبحت أيضاً ثاني اكبردولة مانحة للمعونات الخارجية في العالم .

من أهم التحديات التي واجهت خيارات السياسة الخارجية في عقد التسعينات هي تجنب التحولات الجذرية في السياسة الخارجية اليابانية والاعتماد على التغيير التدريجي ، رغم إدراك القادة اليابانيون مدى الاحباط الذي بدأت تشعر به الولايات المتحدة بسبب تنامي القوة الاقتصادية اليابانية التي بدأت تنافس الولايات المتحدة في الكثير من الشؤون العالمية، لذا فقد دعا كبار قادة الولايات المتحدة المسؤولين اليابانيين للعمل معها في صياغة شكل العلاقات الثنائية الجديدة ضمن "اطار مفاهيمي جديد" (A new Conceptual Framework) التي من شأنها ان تأخذ في نظر الاعتبار تغير الحقائق الاستراتيجيه والاقتصادية والتغيير الذي طرأ على وجهات النظر بين البلدين حول العلاقات الثنائية، لهذا فقد تنبأ بعض المحللين بظهور شراكة عالمية جديدة تستند الى المساواة فى التعامل مع المشاكل العالمية، أما البعض الآخر فتوقع ظهور مواقف سلبية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية واستمرار التنافس التجاري الأمر الذي يدفع اليابان نحو الاستقلالية وترجمت قوتها الاقتصادية الى قوة سياسية قد تتحول الى قوة عسكرية في المنطقة بعيداً عن المصالح الأمريكية.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق وانشغال جمهورياته السابقة ودول اوروبا الشرقية بمشاكلها السياسية والاقتصادية زاد من أهمية المنافسة الاقتصادية بدلا من القوة العسكرية وهذا ما جعل اليابان تحتل مكانة متميزة لدى تلك الدول لا سيما أن (بلدان المعسكر الاشتراكي) كانت تسعى للحصول على المعونة والتجارة

وفوائد التقنية المتطورة من البلدان المتقدمه ، وبسبب تراجع قوة الولايات المتحدة قياساً الى القوة الاقتصادية اليابانية فقد اضطرت للنظر بشكل متزايد الى اليابان وغيرها من الدول الحليفة لتحمل الأعباء المالية المترتبة على إعادة تفعيل إقتصاديات (الدول الشيوعية) في اوروبا الشرقية وغيرها عبرمدها بالمتطلبات الدولية العاجلة.

إن المسألة الحاسمة بالنسبة للولايات المتحدة وغيرها من دول العالم المتطورة تكمن في كيفية استخدام القوة الاقتصادية اليابانية المتنامية قبل ان تتحول الى قدر كبير من القوة السياسية، خاصة بعد أن ساندت النخب السياسية والرأي العام قيام اليابان بدور عالمي يتناسب والمساعدات الخارجية وحجم التجارة والاستثمار، وقد تصاعد نشاط المسؤولين اليابانيين في الحصول على دور اكبر في المؤسسات المالية الدولية والمنظمات السياسية والمشاركة الفعالة في التأثير على توجيه السياسات العامة نحو بؤر التوتر الدولية ولا سيما في آسيا.(1)

المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية اليابانية:

تتركز مضامين السياسة الخارجية اليابانية على استقلاليتها ، ومسارات توزيعها ، أدوات تنفيذها ، فضلاً عن قضايا التغير في اتجاهاتها .

إن امتلاك اليابان للمقدرات القومية (الاقتصادية والحماية العسكرية المتمثلة بالمضلة النووية الأمريكية) قد زاد من رغبتها في تحقيق اهداف سياستها الخارجية من خلال تأثير المقدرات القومية اليابانية بشكل قوي على عنصر الادراك والفهم من قبل صانعي السياسة الخارجية فيها ، إلا أن تأثير المقدرات القومية في السياسة الخارجية اليابانية يتحدد بالمقدرات القومية للدول الاخرى لا سيما الصين ، فقد عمل صانعي السياسة الخارجية اليابانية على صياغة سياسة خارجية تحقق نوع من التوازن بين المقدرات القومية المتاحة وبين متطلبات العمل في البيئة الدولية المتجددة نظراً لما تملكه المقدرات القومية من دلالة كبيرة في مدى نجاح السياسة الخارجية .

يتحدد تأثير النظام السياسي الياباني على السياسة الخارجية عبر عدة متغيرات أهمها :

أولاً . حجم القدرات المتاحة للنظام السياسي الياباني في مجال صنع السياسة الخارجية وتحديداً حجم الانشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي والتي تشمل الموارد الطبيعية والقوى العاملة والناتج الصناعي ومدى سيطرة النظام السياسي الياباني على تلك الموارد وقدرته على توظيفها

1- / مصدر سابق Fukushima, Akiko/ Japanese foreign policy : the emerging logic of multilateralism. / St. Martin's Press, c1999.P. 160

ثانياً . درجة اعتماد النظام السياسي الياباني على وسائل بيروقراطية محددة في عملية تنفيذ وظيفته مع توفر قنوات مستقلة لجمع المعلومات وتحليل البدائل واتخاذ القرارات.

إن وجود مؤسسات لجمع المعلومات تقوي قدرة النظام السياسي على الاطلاع على الاحداث الخارجية وحجم تأثيرها عليه وهذه الوسائل متوفرة في النظام السياسي الياباني بشكل دقيق وهناك تنسيق متقن بين مؤسسات النظام المختلفة.

ثالثاً . حجم التأييد الشعبي الذي يحظى به النظام السياسي ويمثل هذا أحد أهم نقاط الضعف لدى النظام السياسي في اليابان بعد أن تراجعت شعبية الحكومة وتأثيرها على فعالية النظام وقدرته على صنع السياسة الخارجية.

تعتمد السياسة الخارجية اليابانية لتحقيق أهدافها على مجموعة من الأدوات والمهارات أهمها: (1)

١. الأدوات الدبلوماسية المتمثلة بالسفارات والقنصليات والمفوضيات وغيرها تقوم من خلالها بشرح سياسات اليابان نحو القضايا الدولية وحماية مصالحها ، حيث تسعى اليابان الى تعزيز السياسة الخارجية عبر الاهتمام بالجهود المبذولة على صعيد الدبلوماسية العامة ، من خلال الرسائل التي يتم نقلها مباشرة الى مواطني الدول الاخرى بالإضافة الى حكوماتهم، حيث تحاول اليابان ليس فهم العالم لها كدولة تساهم في تعزيز الصداقة والتفاهم بين شعوب العالم بل ومن اجل زيادة درجة الثقة التي تتمتع بها دولياً من خلال توسيع نطاق التبادلات مع مواطني البلدان الاخرى وترسيخ العلاقات العامة ، وتكثيف الاتصالات ليطلع العالم على جوانب الثقافة اليابانية وجاذبيتها، وتقوم وزارة الخارجية اليابانية في المشاركة بفعالية فى تعزيز التبادل الثقافي مع الدول الاخرى لنشر الثقافة اليابانية الحديثة. وتعمل وزارة الخارجية على تحسين صورة اليابان عن طريق توفير المعلومات الى وسائل الاعلام الدولية وعقد برامج متعددة تدعوا اليها الصحفيين من بلدان اخرى.

٢ . الأدوات الاقتصادية والانشطة المستخدمة للتأثير على الدول وكسب تعاطفها من خلال توزيع المساعدات الاقتصادية والمنح الى الدول الفقيرة والدول التي تتعرض الى كوارث طبيعية ، وتعتبر اليابان في طليعة الدول المانحة وهي ثاني أكبر مانح للعراق ورابع أكبر مانح على مستوى العالم، وتأتي المساعدات الانمائية الرسمية لليابان Official (Development Assistance) كأحد أهم الأمثلة على الادوات الاقتصادية ، المقدمة الى حوالي ٥٠ دولة نامية في العالم ، على اساس مفاهيم "الاعتبارات الانسانية والاخلاقية" و "الاعتراف المتبادل بين الأمم " بعد الأخذ بالمبادئ التالية:

أ- المحافظة على البيئة والتنمية معاً.

ب- عدم استخدامها لاغراض عسكرية او لزيادة الصراعات الدولية.

ج- عدم استخدامها لتطوير وانتاج اسلحة الدمار الشامل والصواريخ وتستخدم من اجل صيانة وتعزيز السلم والاستقرار العالمي.

1- *Wright-Neville, David P* / The evolution of Japanese foreign aid 1955-1990 : the impact of culture, politics and the international system on the policy formation process . / Monash Development Studies Centre, Monash University, 1991. P.12, P. 75, P.101

د- على الدولة المتلقية للمساعدة أن تعمل على ضمان حقوق الانسان الاساسية والحرية وإدخال اقتصاد موجه نحو السوق.

تقدم اليابان ثلاث فئات رئيسية من المساعدة الانمائية الرسمية هي:

أ- المنح الثنائية (منح المعونة والتعاون التقني).

ب- القروض الثنائية (قرض المساعدة ، المعروف عموما YEN LOAN).

ج- المساهمات والاشتراكات في المنظمة المانحة المتعددة الاطراف.

أن الجزء الأكبر من المنح الثنائية هي التي تضطلع بها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) ، في حين ان المجلس الاقتصادي لصندوق التعاون لما وراء البحار (OECF) هي المسؤولة عن القروض الثنائية، ويوجد مكتب مرتبط برئيس الوزراء هو الذي يحدد المساعدات الانمائية الرسمية إضافة الى وزارة الخارجية اليابانية مع مراعاة الاتجاهات الشاملة للسياسة الخارجية اليابانية. (1)

٣ . الأدوات السياسية الداخلية المتمثلة في الموارد والمهارات التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية حول التعاون في المسائل السياسية الخارجية . وكذلك الأدوات الرمزية الدعائية والآيديولوجية والثقافية ، فالوسائل الدعائية هي التي تعمل في التأثير على أفكار الآخرين من أفراد عاديين ونخب غير رسمية لرفض أو تأييد رأي أوسلوك معين ، أما الوسائل الآيديولوجية فهي تعمل على نشر تصرف مثالي شامل للكيفية التي يجب أن يكون فيه المجتمع في المستقبل ، اما الوسائل الثقافية فهي تستخدم الانتاج الثقافي والتراث الشعبي في التأثير على الدول الاخرى كالعروض الثقافية، وتستضيف اليابان سنوياً عدة مؤتمرات دولية حول التنمية في أفريقيا ومسيرة السلام في الشرق الأوسط ومنع انتشار الأسلحة النووية .

لقد تبنت اليابان فلسفة النهوض السلمي التي تشجع النشاط الإقتصادي والحلول الدبلوماسية وليس العسكرية للنزاعات ، وتحبذ التفاعل والحوار وليس التصادم بين الثقافات والحضارات .

إن السياسة الخارجية اليابانية واستقلاليتها ،الأدوات المستخدمة في تنفيذها ، درجة توزيعها بين الوحدات الدولية والقضايا التي تدور حولها تتميز بالسمات التالية :

١- قدرة السياسة الخارجية في التعبير عن المصالح العليا لليابان، أي التركيز على تحقيق مصالح اقتصادية بالدرجة الأولى، وإتباع استراتيجية تتميز بالتريث لاستقراء التغييرات على المستوى العالمي لتحدد موقفها منها للمحافظة على المكاسب الكبيرة التي حققتها بفضل تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية

1- *Yasutomo*, Dennis T/ The manner of giving : strategic aid and Japanese foreign policy. / Lexington Books, c1986, P.41, P. 81. P. 111

وتعتبر السياسة الخارجية اليابانية عملية تطوير هيكلية وآلية الامم المتحدة واستمرار مطالبتها بمقعد دائم في مجلس الأمن كأحد اهدافها الرئيسية والتي تتناسب مع مكانة اليابان كإحدى أكبر الدول المانحة.

٢- حرص اليابان على التضامن بقوة مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول/ ٢٠٠١، والتنسيق معها للمشاركة في الحرب على الارهاب ، وتجسد ذلك في ارسال اليابان لقوات الدفاع الذاتي الى العراق والمساهمة في تزويد اسطول دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة في المحيط الهندي بالوقود والماء ، مع حرص اليابان للمحافظة على الحماية العسكرية الأمريكية من مخاطر السلاح النووي في كوريا الشمالية ، والتهديد الصيني المحتمل ضد اليابان. لقد انتقلت اليابان من دولة غير فعالة عالمياً الى إحدى أكثر الدول نشاطاً في العالم ، وقد تميزت بزيادة مشاركتها المالية في المنظمات الدولية والاقليمية ، وزيادة المشاركة فى عمليات حفظ السلام وحل الصراع في العالم على نطاق اوسع تحت مظله الامم المتحدة، ويمكن النظرالى سياسة اليابان في محاربة الارهاب من خلال إطار التوسع في سياستها الخارجية والذي هو بحد ذاته جزء لا يتجزأ من اهداف السياسة الخارجية وإحدى سماتها.

٣- صياغة استراتيجية يابانية خاصة نحو منطقة الشرق الأوسط إنطلاقاً من رؤية شمولية ترى فيها مصلحة كبيرة في حل النزاعات بالطرق السلمية في هذه المنطقة الحيوية جداً بالنسبة إلى مصالحها العليا لاسيما إن اليابان تستورد حوالي ٩٠% من احتاجاتها النفطية من الشرق الأوسط إضافة الى أن لدى اليابان استثمارات مالية كبيرة فيها .

لقد انعكس إهتمام اليابان بالشرق الاوسط في مساهمتها الفعالة لتسوية القضية الفلسطينية من خلال تبنيها لمبدأ حوار الثقافات أو الحضارات مع دول الشرق الأوسط ومن ضمنها اسرائيل وإيران ، مع استمرار اليابان على العمل من أجل نزع أسلحة الدمار الشامل، ومنع انتشار أو تطوير الأسلحة النووية ، ويطغي على السياسة الخارجية اليابانية اسلوب تعزيز التعاون الثقافي والتقني مع الدول العربية والإسلامية ، لكنها في نفس الوقت ترغب في قيام الولايات المتحدة بتغيير سياستها في الشرق الأوسط وتفعيل دور الأمم المتحدة في المسألة العراقية .

السياسة الخارجية اليابانية المعاصرة تتجه بشكل عام إلى تبني أفكار وتوجهات لتحقيق دور لاعب عالمي مع المحافظة على ثوابت السياسات السلمية لليابان والابقاء على علاقات اليابان الأمنية والاقتصادية مع الولايات المتحدة والتنسيق معها في مجال القضايا ذات الطابع العالمي ، ولتحقيق هذا يعمل صانعوا السياسة الخارجية اليابانية على تفعيل وترسيخ التواجد الياباني في المنطقة ، والقيام بدور فعال في عملية السلام من خلال مشاريع اقتصادية انطلاقاً من أن فلسفتها بكون محاربة الفقر يولد الاستقرار والسلام . (1)

1- http://www.passia.org/seminars/99/japan/jpolicy.htm - Japanese foreign policy towards Middle East

٤- حدوث تغير في اتجاه منحى السياسة الخارجية اليابانية في الفترة القادمة تتمثل في نجاح صانعي السياسة الخارجية اليابانية في التحرك نحو امتداد إقليمي أكبر دون تهديد التحالف الأمريكي الياباني، والتطور على صعيد حل البرنامج النووي الكوري الشمالي ووجهة سير العلاقات اليابانية الصينية .

ان التمدد الاقليمي تجسد في الاتفاقية الأمنية الموقعة بين اليابان واستراليا عام ٢٠٠٧ ، مع مساعي لعقد اتفاقية أمنية مماثلة مع الهند إلا أن المعارضة الداخلية ترى إن التحالف مع الهند سينعكس سلباً على العلاقات الصينية اليابانية وأن عقد اتفاقية أمنية مع الهند كدولة نووية سيرقى إلى التنكر لخط اليابان في انتهاج سياسة غير نووية.

بناء على كل ذلك تشير الصورة النهائية لسياسة اليابان الخارجية إلى أنها بدأت تأخذ دورا أكبر في الساحة الدولية عموماً وفي آسيا خصوصاً.

٥- أدى التوجه العام للسياسة الخارجية اليابانية الى تبني دور فاعل في مجالات عديدة عالمياً ، وخاصة في البناء الاقتصادي العالمي لتصبح اليابان عضواً مؤثراً في مجموعة الدول الثماني الكبار G-8 ، وشريكاً تجارياً هام لمجموعة دول رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN (1)، وعضواً في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا و الباسفيك APEC ، وتعتبر اليابان من أكبر الدول المانحة لمعالجة القضايا الدولية الاقتصادية والاجتماعية كالسكان و البيئة والتنمية وغيرها ، ويمكن تأطير الدور الياباني في السياسة العالمية كما يلي:

أ- العمل على جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية من خلال وقف البرنامج النووي لكوريا الشمالية ، مع الاستمرار بسياسة منع الانتشار النووي على المستوى الإقليمي والعالمي.

ب- تقوية وتطوير العلاقات اليابانية مع الصين بما يحقق تأمين عملية التحول في الصين إلى سياسات الديمقراطية والسوق المفتوح من خلال القروض والمنح المالية .

ج- العمل على حل نزاعها حول جزر الكوريل الأربع مع روسيا من خلال التلويح بمنح مالية ومساعدات اقتصادية ضخمة لتأهيل صناعة النفط والغاز المتنامية في روسيا.

د- تقوية التعامل الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي مع دول منظمة ASEAN بسبب تصاعد قوتها الاقتصادية والمؤثرة في الإقتصاد العالمي من خلال تفعيل الدور الياباني في منتدى الأمن الآسيوي ASIAN REGIONAL FORUM من اجل ترسيخ الأمن والتعاون في المنطقة. (2)

٦- التحرك في إطار الاتفاقيات والمعاهدات الأمنية الموقعة مع الولايات المتحدة التي تعتبر أهم مرتكزات

1- Sudo, Sueo / The **Fukuda Doctrine** and ASEAN : new dimensions in Japanese foreign policy. / Institute of Southeast Asian Studies, 1992. PP 70-74, PP. 163-170.مصدر سابق

2- Palgrave Macmillan / Japanese foreign policy in Asia and the Pacific : domestic interests, American pressure, and regional integration/ 2001. P. -137مصدر سابق

السياسة الخارجية اليابانية ونتائجها المتمثلة في تصاعد دور القوات اليابانية ، عبر ترقية وكالة الدفاع الذاتي اليابانية الى مستوى وزارة الدفاع والشروع في ادخال منظومات دفاع صاروخية متطورة وتزايد مهام القوات اليابانية منطقة آسيا والمحيط الهادي والمحيط الهندي ، أضافة الى توجه السياسة الخارجية اليابانية نحو تقوية الحوار مع الاتحاد الأوربي بهدف بلورة نظام دولي تتشكل ركائزه الرئيسية من اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الاوربي .

٧- يعتبر الالتزام السلمي منذ عام ١٩٤٥ الذي حل مكان التوسع العسكري طوال الفترة (١٨٩٤ . ١٩٤٥) عبر توسع تجاري ومالي واسع النطاق ، والتحالف مع الولايات المتحدة أحد أهم سمات ومحددات السياسة الخارجية اليابانية ، وبالرغم من الضغوط الداخلية التي تتعرض لها اليابان بسبب استمرار مشاركة قوات دفاعها الذاتي الجوية في جهود إعمار العراق، ومشاركة سفن قوات دفاعها الذاتي البحرية في تزويد الوقود والماء لسفن قوات التحالف في المحيط الهندي في حربها على الارهاب .

إن قضية الاستمرار في تقديم تلك المساعدات تمتد إلى ما هو أبعد من إطار المسألة السياسية لتبلغ أعماق المفاهيم اليابانية حول الأمن والعناصر التي تشكل المصلحة القومية وما تميزت به السياسة الخارجية اليابانية من ميل لتقوية مبدأ الاهتمام بالتحالف مع الحليف الأمريكي.

إن الهجمات الإرهابية التي وقعت على الولايات المتحدة في أيلول/ ٢٠٠١ دفعت اليابان إلى إدراك ضرورة الشروع في الأعتماد على الذات واستقلال القرار في مجال صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية المتعلقة بسياسة أمنها القومي بشكل يجعلها تنسجم مع المعايير اليابانية في نظرتها وتعاملها مع المصالح القومية والتحالف مع الولايات المتحدة والتعاون الدولي .

المطلب الثالث: الطابع البرنامجي للسياسة الخارجية اليابانية

"الطابع البرنامجي للسياسة الخارجية لا يعني ان السياسة الخارجية قد تم التخطيط لها بل ان الطابع البرنامجي ينصرف الى تأثير وتعدد ابعاد تلك السياسة في بعضها البعض ، هذا الطابع يتضمن بعدين هما أولاً البعد العام الذي يشمل الادوار والتوجهات والاهداف والاستراتيجيات وهذا البعد يتميز بالعمومية وصعوبة السيطرة والتحكم بالقوى المحددة له ، في حين يتعلق البعد الثاني أي البعد المحدد بعدد القرارات والسلوكيات وهذا يتميز بكونه قابل للقياس الكمي والتحديد ".(1)

١- كتاب تحليل السياسة الخارجية / د. محمد السيد سليم/ مطبعة النهضة المصرية ١٩٩٨ / الطبعة الثانية / صفحة ٣٦.

هناك محددات وثوابت لكل سياسة خارجية ، وهذه العوامل تشمل الجغرافيا والتاريخ والثروات والموقع الاستراتيجي وقوة ووزن البلد بالاضافة الي العامل الشخصي والمقصود هنا بالشخص المساهم في صنع السياسة الخارجية لهذا البلد، ولا شك أن التوجهات السياسية لكل دولة تنبثق من مجموع تصوراتها، إدراكاتها وقيمها بما لا ينفصل عن كيان وذات المجتمع وروحه ومحركاته التي تمتد عبر المظهر المادي المجرد إلى المقومات المعنوية فيه، فسلوك الدولة في حركة علاقاتها الخارجية يصدر عن قرار والقرار سلوك سياسي يرتبط بتصور وإدراك صانع القرار، كما أن الصورة التي يكونها الشعب عن ماضيه هي مرجعه في مواجهة المستقبل، وعملية تحديد الابعاد الرئيسية لمفهوم السياسة الخارجية يؤدي الى تحديد مجموعة المتغيرات التي تحدد تلك السياسة ، وهناك ثلاثة مجموعات من المتغيرات وهي متجسدة بـ : .

١- **المتغيرات الموضوعية** وهي تلك المتغيرات الكامنة في البيئة التي تتم فيها عملية صنع السياسة الخارجية .

٢- **المتغيرات النفسية** وهي المتغيرات التي يشترط أن يستوعبها صانع السياسة الخارجية لتنتج أثرها فيها بعد فهمه لطبيعتها.

٣- **المتغيرات الوسيطة:** وهي تشمل المتغيرات المرتبطة بصنع السياسة الخارجية والتي هي هيكل وعملية صنع السياسة الخارجية من حيث صنع السياسة واتخاذ القرار ، وهذه المتغيرات تتداخل في التأثير في نوعية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والسياسة الخارجية. تتفاعل المتغيرات الموضوعية والنفسية والوسيطة في تحديد ابعاد السياسة الخارجية ، وعملية التفاعل تلك وتأثيرها في صنع السياسة الخارجية وشكلها النهائي يطلق عليه المهتمون بالسياسة الخارجية بنسق السياسة الخارجية وهذا النسق أو النظام يحتوي على ثلاثة أنواع من المتغيرات هي المتغيرات المستقلة والتابعة والوسيطة ، والمتغيرات المستقلة على نوعين هما الموضوعية والنفسية ويكون تأثير المتغيرات الموضوعية تأثيراً غير مباشر حيث يتم من خلال المتغيرات النفسية ، والسياسة الخارجية تؤثر في النسق الدولي ونتيجة نجاح أو فشل السياسة الخارجية في التطبيق يؤثر على فهم وادراك صانع السياسة الخارجية ليقوم بإعادة النظر في صياغته للسياسة الخارجية من خلال خبرته (1).

أولاً: الأبعاد العامة في السياسة الخارجية اليابانية:

١- ظهور اليابان كقوة إقليمية رئيسية في المنطقة ، وتنامي القوة الاقتصادية اليابانية المتزامن مع ميل عام لدى صانعي السياسة الخارجية اليابانية إلى لعب دور سياسي وعسكري نشط على الصعيد الدولي ، وسعي الجناح اليميني في الحكومة اليابانية الى ترجمة قوة اليابان الاقتصادية في الساحة الدولية على المستويات السياسية

١- كتاب تحليل السياسة الخارجية / د. محمد سليم السيد/ مطبعة النهضة المصرية ١٩٩٨ / الطبعة الثانية /صفحة ١٣٧-١٣٨/ مصدر سابق

والعسكرية والأمنية بما يتناسب مع حجم اليابان كقوة جديدة في القرن الجديد.

٢- تكيف السياسة الخارجية اليابانية مع حقيقة انتقال مركز الثقل الاقتصادي الإستراتيجي في العالم من المحيط الاطلسي إلى المحيط الهادي والذي تقع فيه اليابان ودول الجوار الاقليمي.

٣- احتلال اليابان مكانة أساسية في الإستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا بسبب المصالح المشتركة بينهما حيث تتمتع اليابان بحماية المظلة النووية الامريكية الذي يمنح اليابان دوراً أكثر فاعلية على المستوى الإقليمي مقابل منح اليابان قواعد وتسهيلات عسكرية للولايات المتحدة ، ومع تصاعد التوتر في آسيا والعالم تزداد أهمية العلاقة الخاصة في النظام الأمني بين الولايات المتحدة واليابان الذي يساعد على الاستقرار والتوازن في منطقة المحيط الهادي.

٤- تعمل الضغوط الأمريكية على تحديد الابعاد العامة للسياسة الخارجية اليابانية بما يتلائم وخدمة المصالح الإستراتيجية الأمريكية من خلال القناعة الأمريكية بأن دوراً يابانياً واسعاً ضمن إطار الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة لا يعني بالضرورة السماح بدور قيادي لليابان ، وبالمقابل ترسل اليابان إشارات لطمأنة جيرانها الآسيويين مغزاها أنه مهما إزداد نطاق تحركها فإن وجود معاهدة الأمن اليابانية -الأمريكية يحول دون تحولها الى قوة عسكرية كبرى .

٥- تبني اليابان أفكار وتوجهات في سياستها الخارجية تحكمها اعتبارات تعمل على تحقيق رغبة اليابان بممارسة دور عالمي من دون المساس بثوابت السياسة الخارجية اليابانية المبنية على الاستقرار والسلم العالميين مع المحافظة على علاقات اليابان الأمنية والاقتصادية مع الولايات المتحدة لا سيما على صعيد القضايا ذات الطابع العالمي وخاصة مشكلة الشرق الأوسط ذات العلاقة المباشرة بقضايا إمدادات النفط وذلك بتبني سياسة خارجية مفادها التنسيق مع دول العالم المعنية بمشكلة الشرق الأوسط والتعاون مع الاطراف المؤثرة كالاتحاد الأوربي المعني والقريب من المنطقة وبعض الدول الإقليمية المهمة كتركيا والسعودية ومصر.

٦- انطلاق السياسة الخارجية نحو الشرق الأوسط عبر دبلوماسية غير رسمية تعتمد على إعادة بناء الثقة بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني للتعامل مع عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال استضافة اجتماعات غير رسمية لبحث ودفع عملية السلام. وفي نفس الإطار يمكن اعتبار السياسية الخارجية اليابانية تجاه المسألة العراقية كمنعطف دبلوماسي جديد من خلال تطورين هما : .

أ: موقف اليابان من الحرب على العراق عبر تأسيس غرفة عمليات طوارئ لمتابعة الحرب وتعيين مبعوثاً خاصاً لها في العراق وتقديم مساعدات إنسانية للاجئين العراقيين في دول الجوار والمساهمة بقوة في جهود إعمار العراق .

ب: المشاركة اليابانية في العراق بقوات الدفاع الذاتي اليابانية التي كانت نتيجة جدل طويل أدى إلى إصدار قانون خاص من البرلمان الياباني تحت بند المساعدات الإنسانية لتقوم بتقديم الخدمات الطبية وتوفير المياه الصالحة وإعادة تأهيل المدارس والمرافق الأخرى كقنوات الري والطرق وصيانتها والبدء بحملة من اجل التعبئة الشعبية لتعديل بعض مواد الدستور الياباني.

٧- منذ نهاية الحرب الباردة بدأ صانعوا السياسة الخارجية اليابانية يدركون ضرورة عدم رهن كل تحالفاتهم بالولايات المتحدة بل البحث عن آفاق استراتيجية أخرى لفرض توازن في العلاقات السياسية الخارجية اليابانية والذي جعل السياسة الخارجية اليابانية تتجه نحو الجوار الاقليمي وتنشط في الشرق الأوسط وفي دول الاتحاد الأوربي . أي أن التحول التدريجي في السياسة الخارجية اليابانية من مرحلة التصرف كسلوك سياسي خارجي يسعى للحصول على موارد الطاقة والمواد الأولية اللازمة للصناعة والى أسواق تصريف منتجاتها الصناعية الى مرحلة جديدة تتمثل في تطلع اليابان لممارسة دور عالمي أكثر استقلالية عن الإستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة.

٨- بدأت السياسة الخارجية اليابانية تعمل على محاصرة الجاذبية المتنامية التي تمارسها الصين تجاه بلدان أوروبية وأفريقية والعمل على احتواء تنامي القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية في محيطها الآسيوي حيث تدرك اليابان أن تربة الخلافات الصينية اليابانية الخصبة تاريخياً تغذي الصراع التنافسي الجغرافي – السياسي بينهما ، وتعزز السباق على بسط النفوذ على مصادر الطاقة ، في الوقت الذي تسعى فيه الصين إلى دور ريادي في جوارها الآسيوي وهي تستمد نفوذها من قوتها الاقتصادية والعسكرية ترفض فيه اليابان تحول الصين إلى قطب النفوذ الأوحد في آسيا.

<u>ثانياً: الأبعاد الخاصة المحددة في السياسة الخارجية اليابانية:</u>

١- طموح اليابان في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن والذي يأتي في مقدمة أولويات السياسة الخارجية اليابانية ، والانطلاق بدور دولي يتناسب ومكانتها كثاني أكبر اقتصاد في العالم وكأكبر مساهم في المعونات الدولية، من خلال التأكيد على رسم إطارات محددة للعلاقات مع القوى الكبرى ، وتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة ، وبهذا تخطط اليابان لتدعيم قاعدة سياستها الخارجية وإضفاء الشرعية على توسيع دورها العسكري من خلال ثلاثة مراحل هي:

أ – التطبيق العملي لخطوات التعاون الأمني المشترك بين اليابان والولايات المتحدة التي فرضتها المتغيرات الدولية ذات الصلة بالحرب على الارهاب .

ب – الاعلان عن الخطوط الجديدة للتعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة واليابان، وإعادة النظر فى المعاهدات والاتفاقيات الأمنية السابقة بما يمنح اليابان هامشاً اكبراً من الحرية للتحرك في بناء جيشها (1)، لتحتل اليابان موقعاً بين القوى السياسة الكبرى وتلعب دوراً مؤثراً واستراتيجياً في الساحة الدولية .

ج – إزدياد دور اليابان فى عمليات حفظ السلام ، خلال السنوات الماضية عبر توسع الأنشطة العسكرية للأمم المتحدة والمشاركة فى تسوية الصراعات الاقليمية.(2)

٢– تحسين العلاقات مع روسيا والصين وكوريا الجنوبية ، عبر حل مشاكل الجزر الاربعة مع روسيا والتي تطلق عليها روسيا تسمية جزر الكوريل في حين تسميها اليابان بالجزر الشمالية ، ووضع حلول للنزاع مع الصين حول حقوق الاستكشاف في بحر الصين الشرقي وحل مشكلة جزر دوكدو المتنازع عليها مع كوريا الجنوبية، والعمل على توسيع فضاء التحرك الدولي وتقوية المكانة العالمية لليابان بإضفاء الاستقرار على العلاقات مع الصين وتحسين العلاقات مع روسيا كمرحلة اولى .وبسبب تصاعد مكانة الصين الدولية وتحسن العلاقات الصينية – الأمريكية ، تسعى اليابان إلى تصويب العلاقة مع الصين بالتركيز على رفع مستوى الحوار وتوسيع نطاق التعاون الثنائي، .

لقد سعت اليابان فى خطوة غير مسبوقة إلى انعاش وتطوير علاقاتها مع الصين لخلق توازن فى دبلوماسيتها العالمية، رغم سعيها إلى ممارسة ضغوط استراتيجية على الصين بإعادة النظر فى بنود التعاون الدفاعي بين اليابان والولايات المتحدة .

لقد دفع التحسن في العلاقات الصينية–الأمريكية الى تنشيط علاقة ثلاثية الأطراف بين الولايات المتحدة واليابان والصين .(3) ، بالنسبة لروسيا فقد رفعت اليابان شعار الدبلوماسية القارية الأورو–آسيوية فى إطار الحاجة إلى إحداث نوع من الطفرة فى العلاقات مع روسيا لموازنة العلاقات الصينية – الأمريكية والصينية – الروسية ، ولبناء إجراءات دبلوماسية شاملة تنبني على صعيد العلاقات اليابانية – الأمريكية ، اليابانية – الصينية ، واليابانية – الروسية ، ولتحسين الصورة الاستراتيجية الدولية لليابان .(4)

1- Overview of "Defense of Japan 2007" http://www.mod.go.jp/e/publ/w_paper/index.html موقع وزارة الدفاع اليابانية

2- *Fukushima, Akiko.* / Japanese foreign policy : the emerging logic of multilateralism / St. Martin's Press, c1999. PP. 98-106
مصدر سابق

3- Japan-China Relations-http://www.mofa.go.jp/region/asia-paci/

4- Japan-Russia Relations 1-http://www.mofa.go.jp/region/europe/russia/index.html:

٣- حل ملف المختطفين اليابانيين مع كوريا الشمالية.

٤- متابعة انهاء البرنامج النووي الكوري الشمالي من خلال مشاركتها الفعالة في المحادثات السداسية ، والاستمرار في تفعيل سياسة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

٥- المشاركة في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط عبر تبنيها مشروع السلام ، ومن النقاط المهمة التي تحرص عليها الاستراتيجية اليابانية نحو الشرق الأوسط هي أهمية المنطقة في الاستراتيجية اليابانية ، ودور اليابان في عملية سلام الشرق الأوسط ، والتركيز على مبادئ السلام العالمي، وتكثيف مبادرات إحلال السلام في الشرق الأوسط، مع تقديم كل المساعدات الممكنة لتحقيق السلام في هذه المنطقة. تمسك اليابان دائما بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن ورغم تأييدها المتصاعد للحرب الأميركية ضد الإرهاب إلا أن اليابان ترفض ربط الارهاب بالاسلام ، وتبنت اليابان مبدأ حوار الثقافات مع دول الشرق الأوسط، وأكدت على رفضها القاطع لمقولة صراع الحضارات والتوصيف الديني للإرهاب، وقدمت مقترحات عملية عديدة لعقد لقاءات ثقافية ودبلوماسية في السنوات الأخيرة بهدف تعزيز التعاون الثقافي بين العرب واليابانيين ، ولليابان علاقات متميزة مع الدول العربية ، حيث يتم سنوياُ ً عقد

منتديات الحوار العربي – الياباني والتي كان آخرها الدورة الخامسة للمنتدى العربي – الياباني والذي انعقد في مصر خلال شهر كانون الأول من عام ٢٠٠٧ ، وتتمحور العلاقات العربية- اليابانية على عدة مستويات هي:

أ- التوسع في التجارة والتفاوض من أجل الاتفاق على منطقة التجارة الحرة بين اليابان ومجلس التعاون الخليجي.

ب- الاستثمارات من اليابان والتي يمكن ان تساعد في تنويع القاعدة الصناعية للدول العربية.

ج- الاستثمارات العربية والتي يمكن ان تفتح آفاقاً جديدة للعلاقة مع اليابان.

د- تنمية الموارد البشرية.

هـ - تطبيقات التكنولوجيا في مجال الطاقة المتجددة لكون اليابان لديها عدد من احدث تقنيات المفاعلات النووية في العالم.

لقد حاولت اليابان التحرك بمزيد من الحرية في علاقاتها مع دول الشرق الأوسط لا سيما بعد نهاية الحرب الباردة، إلا أن الحرب التي تقودها الولايات المتحدة على الارهاب جعلت الموقف الياباني يبدو متقارباً مع موقف الولايات المتحدة ، حيث زادت واشنطن من ضغوطها على صانعي السياسة الخارجية اليابانية ورغم محاولة اليابان التصرف بنوع من الاستقلالية عن التأثير والضغط الأمريكي إلا أنها بدأت تدرك أن نجاح سياستها في

الشرق الأوسط سيكون مرهوناً بوجود نظام إقليمي عربي موحد يؤهلها على رسم استراتيجية مستقلة تؤمن مصالحها مع الدول العربية .

إن تردد الموقف الياباني في لعب دور سياسي مباشر لتسوية صراعات ونزاعات المنطقة العربية يكمن تفسيره في أن اليابان لا تزال ملتزمة بالدستور الذي تم وضعه من قبل الولايات المتحدة بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية هذا إضافة إلى رغبة اليابانيين في الابتعاد عن مواطن الصراع والنزاع، والاكتفاء بالمقابل بلعب دور إنساني واقتصادي لا يكون موضع خلاف ، وهنا لا بد من الاشارة الى أنه حدثت تطورات داخل اليابان خلال الفترات الأخيرة وتحديدا خلال فترتي حكم رئيسي الوزراء السابقين السيد كويزومي(٢٠٠١-٢٠٠٦) والسيد شينزو آبي (٢٠٠٦-٢٠٠٧)عكست شعورا متزايدا لدي اليابانيين بأن الوقت قد حان لمراجعة بعض القيود التي وضعت على اليابان بشأن سياساتها تجاه العالم الخارجي.

٦- تعمل القيادة اليابانية على التركيز في تحسين مكانة البلاد كقوة كبرى وتقوية المشاركة الفاعلة فى صياغة السياسة الدولية إلا أن التجاذبات السياسية الداخلية لا زالت تشكل قيوداً على السياسات الخارجية ومن ثم على تنفيذ المشروعات الدبلوماسية.

٧- مساعدة الدول الفقيرة ، والمساهمة في عمليات الاغاثة أثناء الكوارث ، المحافظة على السلام العالمي ، حماية حقوق الانسان ، المحافظة على البيئة ، مكافحة الاحتباس الحراري وتنمية الموارد البشرية.

٨- تبني اليابان دبلوماسية Soft Power Diplomacy التي تشجع الأنشطة الاقتصادية والحلول الدبلوماسية وليس العسكرية للنزاعات .

المبحث الثالث: عملية صنع السياسة الخارجية اليابانية

المطلب الأول أجهزة صنع القرار والرأي العام

طبيعة اليابان الجغرافية من حيث كثرة الجزر وشحة الموارد الطبيعية فيها والمشاعر العدوانية من دول الجوار في المنطقة التي عانت بسبب الماضي العسكري الاستعماري لليابان لا سيما الصين كلها شكلت أموراً لعبت دورا مهما في عملية صناعة سياسة اليابان الخارجية وصياغتها ، موقع اليابان كدولة معزولة تحيط بها البحار كان قد شكل لها بيئة آمنة لتطوير مجتمع يمتاز بالاكتفاء الذاتي كما سمح لهم تطوير واقتباس ما تنجزه من الدول الغنية بصورة انتقائية مع الحفاظ على الهوية الثقافيه الخاصة بها، فعزلتها كانت عامل قوة في تعزيز الوحدة الثقافية والاثنية والتي تطور بموجبها الوعي الوطني والقومي الياباني والذي هو الآخر كان له أثر كبير في سياستها الخارجية ونوعية علاقاتها مع الشعوب والثقافات الاخرى على امتداد تاريخها.

لقد ارتبطت هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية بسبب تبنيها دبلوماسية توسعية تتداخل فيها المشاعر القومية والوطنية المفرطة الى حد الشوفينية والمعتمدة على العنف والقوة لتحقيق الهدف النهائي ، وكان من نتائج الحرب وما سببته من دمار هائل أن يتوجه اليابانيون لإعادة بناء بلدهم على اسس جديدة ودبلوماسية مسالمة يتم من خلالها التواصل مع شعوب العالم المختلفة ، وعلى إثرها اتجهت عملية صنع السياسة الخارجية اليابانية نحو الفصل بين الاقتصاد والسياسة في العلاقات الدولية والتركيز على التعاون في الجانب الاقتصادي وإعادة بناء جسور ثقة مع العالم لترتقي اليابان بالسياسة الخارجية كمفهوم وفلسفة مؤطرة بقيم اخلاقية راقية من خلال ممارسة دبلوماسية توجهها القيم الانسانية لخلق عالم تسوده الحرية والكرامة والرفاهية والديمقراطية وحقوق الانسان وعالم تكون فيه المساواة والعدالة وحكم القانون الدولي مطبقة على الجميع بدون استثناء.

تقع مسؤولية صنع السياسة الخارجية حسب ما أقره دستور عام ١٩٤٧ على عاتق مجلس الوزراء وتحت إشراف البرلمان الياباني ، حيث يتوجب على رئيس الوزراء تقديم تقارير دورية عن العلاقات الخارجية الى البرلمان ، ولدى كل من مجلسي النواب والمستشارين في البرلمان لجان خاصة بالشؤون الخارجية ، وكل لجنة تقدم تقاريرها بعد التداول الى القسم المسؤول في المجلسين ، وأحيانا يتم تشكيل لجان للنظر في مسائل الخاصة في الشؤون الخارجية .

لأعضاء البرلمان الحق في إثارة مسائل وثيقة الصلة بالسياسة الخارجية ولهم أيضاً حق استدعاء رئيس الوزراء ووزير الخارجية الى البرلمان رسمياً لإستجوابهم ، أما التوقيع على المعاهدات وإبرامها مع البلدان الأجنبية فيتطلب التصديق عليها من قبل البرلمان ، ويكون دور أمبراطور اليابان القيام بالوظائف البرتوكولية مثل الاعلان عن صحة المعاهدات التي يصادق عليها البرلمان.

تعتبر السلطة التنفيذية في اليابان القوة الأكبر والأقوى في مجال صنع وصياغة السياسة الخارجية اليابانية ومواجهة الأزمات الدولية والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية قياساً بالسلطات الاخرى التي تمارس دوراً رقابياً على دور السلطة التنفيذية في ميدان صنع السياسة الخارجية ، وما يساعد قيام السلطة التنفيذية على دورها المركزي في هذا المجال هو تفرغها وكونها وحدة تنظيمية تمتلك كم هائل من وسائل جمع المعلومات حول المشاكل الدولية وامتلاكها وسائل الاتصالات المتطورة تكنولوجياً والذي يؤهلها في سرعة تعاملها مع ما يتعلق بالسياسة الخارجية بشكل جيد.

دستورياً لرئيس الوزراء الكلمه النهائية فى قرارات السياسة الخارجية الهامة ، ويقوم وزير الخارجية وأحد كبار اعضاء مجلس الوزراء بدور مستشاري رئيس الوزراء في شؤون التخطيط والتنفيذ. ولوزير الخارجية نائبان أحدهما مسؤول عن الادارة وهو يترأس الهيكل الوظيفي الرسمي لوزارة الخارجية ، والآخر مسؤول الاتصال السياسي مع البرلمان الياباني. بالرغم من ان السلطة التنفيذية في اليابان تمتلك الدور المحوري في صنع السياسة الخارجية إلا

أن التكوينات والقوى السياسية الاخرى تلعب دورا في صنع السياسة الخارجية ايضاً ، وبشكل عام تكون عملية صنع السياسة الخارجية اليابانية عملية مركبة تتشابك فيها الخطوط الرسمية وغير الرسمية .

إن ما يميز قرارات السياسة الخارجية اليابانية عن بقية القرارات هي أنها تخضع لتفاعل فريد من نوعه وهو التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية وما يحتويه ذلك التفاعل من ضغوط مختلفة ومتعارضة ، حيث يشارك في صناعة القرار الخارجي عدد من الأجهزة الحكومية اليابانية والتي عادة ما تكون لها مفاهيم ومواقف مختلفة إلا انه خلال عملية صناعة القرار تقلل التناقضات بين الأجهزة المختلفة وتقرب وجهات النظر بقدر الإمكان، وعليه يمكن التمييز بين مجموعتين تساهمان في صنع السياسة الخارجية اليابانية وهي : ـ المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية.

أولاً : . المؤسسات الحكومية تتمثل بالسلطة التنفيذية وما يتبعها من أجهزة فرعية مثل الوزارات والمؤسسات العامة، وكذلك السلطة التشريعية وما تشمله من لجان مختلفة.

ثانياً : . المؤسسات غير الحكومية فهي تشمل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والإعلام، والرأي العام.

كان من الصعب تحديد دور الرأي العام الياباني في صياغة السياسة الخارجية طوال فترة ما بعد الحرب لأن اليابان كانت ما تزال قلقة للغاية من الرأي العام بعد أن أصبحت عمليات استطلاع الرأي سمة من سمات الحياة الوطنية، فالعدد الكبير من مراكز الاقتراع فى قضايا السياسات العامة ، بما فيها مسائل السياسة الخارجية ، قادت الى الافتراض بأن الآراء الجماعية للناخبين لها تأثير كبير على صانعي السياسة الخارجية ، فالمواقف العامة تجاه السياسة الخارجية شهدت تحولاً كبيراً في عقد الثمانينات، فقد أظهرت استطلاعات الرأي زيادة ملحوظة في تصاعد مشاعر الكرامة والعزة الوطنية ، وعلاوة على ذلك أصبحت المناقشة العامة للمسائل الأمنية من قبل المسؤولين الحكوميين وقادة الاحزاب السياسية ومسؤولي الصحافة والاعلام والاكاديميين بشكل ملحوظ اقل تقلباً وأكثر انفتاحاً وعملية.

وكذلك فأن وسائل الاعلام الجماهيرية أصبحت المصدر الرئيسي لمطالبة الحكومة بممارسة سياسة مستقلة ودبلوماسية مستقلة نظرا لتغير الوضع العالمي وتصاعد أهمية اليابان في المنظومة الدولية .

المطلب الثاني: البحث عن استراتيجية جديدة والموقف من الارهاب الدولي

لقد اصبح من الضروري البحث عن استراتيجية جديدة في عملية صنع السياسة الخارجية اليابانية وذلك بتركيز الجهود للتعامل مع المتغيرات والحصول على نتائج واضحة ومحددة ومضمونة ، بعد أن ظل الجانب السياسي في السياسة الخارجية اليابانية يتعامل بحذر شديد على الصعيد العالمي وبآلية بيروقراطية لم تنجح في تنفيذ سياسات جريئة، وعليه برزت الحاجة لتبني سياسة خارجية أقرب ما تكون الى " سياسة علاج الاعراض" (Treat The

(Symptoms policy) لتكون قادرة على التعامل مباشرة مع المتغيرات المتسارعة مع ضمان الحصول على نتائج مضمونة .

إن التغييرات المتوقعة في الاوضاع الدولية للعقود المقبلة ستكون أكبر من تلك التي واجهها العالم في اي فترة اخرى من التاريخ الحديث. وعليه فقد بات على السياسة الخارجية اليابانية العمل على اعادة النظر في أولوياتها لمواجهة التحديات والمستجدات في العالم الجديد .(1)

لعبت اليابان دوراً مباشراً في تشكيل الجبهة العالمية لمكافحة الإرهاب الدولي، عبر مساندتها لبرامج متعددة تعني بمكافحة الإرهاب، ومعاقبة الدول والمنظمات الداعمة له والذي كان له أثره في سياستها الخارجية (2)، وفي هذا السياق أكدت اليابان أنها تقف بحزم ضد الإرهاب الدولي وتدعو إلى محاربته

باعتباره عملاً موجهاً ضد الأسرة الدولية بأكملها، ويشكل تحدياً لقيم الحرية والديمقراطية في العالم كله ، وتعتبر محاربة الإرهاب هي مسؤولية يابانية كما هي مسؤولية دولية، وشددت اليابان مرارا على موقفها المعلن بأنها معنية بمكافحة الإرهاب باعتباره تهديدا للأمن والسلم الدوليين، ووقعت اليابان في شهر تشرين أول/ ٢٠٠١ على الاتفاقية الدولية لتجفيف المصادر المالية للإرهاب الدولي ، وكأول مشروع يتضمن لائحة بالتدابير الخاصة بمكافحة الارهاب والمشاركة في دعم الجهود الدولية الخاصة بالحرب على الارهاب وذلك بعد تعرض الولايات المتحدة الاميركية لاعتداءات ايلول/٢٠٠١.

في شهر تشرين الثاني /٢٠٠١ أنشأت وزارة الخارجية اليابانية جهازا خاصاً لمكافحة الإرهاب (3) ، وفي شهر شباط من عام ٢٠٠٢ أصدرت الوزارة تقريرا بعنوان " قانون التدابير الخاصة ضد الارهاب" Anti Terrorism Special Measures Law(4) ، وعليه فاليابان من الدول الرائدة في مساهمتها بجهود مكافحة الارهاب الدولي ، وتساهم اليابان بالحرب على الارهاب في أفغانستان بعد إقرار قانون يخّول قوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية بتقديم الدعم اللوجستي لسفن قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الاميركية في المحيط الهندي . ان اليابان ترى في إقرار قانون مكافحة الارهاب دفعة قوية لها في الساحة الدولية كشريك قوي في الحرب على الارهاب خاصة وان انتصار الحكومة في معركة إقرار القانون أعطى إشارة للمعارضة بانها حكومة قوية وعلى أساس هذا النجاح فانها تخطط لتقديم مشروع قانون جديد يجعل بموجبه مشاركة اليابان في عمليات مكافحة الارهاب في العالم جزء لا يتجزأ من سياسة الحكومة دون الرجوع لإقرار قوانين منفردة لكل حالة .

1- Kawashima, Yutaka/ Japanese foreign policy at the crossroads : challenges and options for the twenty-first century /, 1942-/ Brookings Institutions Press, c2003, PP. 136-143

2-Diplomatic Bluebook 2006, Ministry of Foreign affairs, Japan, PP. 135-139 مصدر سابق

3- http://www.mofa.go.jp/policy/terrorism/index.html

4- http://www.mofa.go.jp/region/n-america/us/terro0109/policy/ مصدر سابق

المطلب الثالث : تصاعد النشاط الدبلوماسي وأثر مجلس المستشارين على السياسة الخارجية

نجحت اليابان في توسيع نطاق دبلوماسيتها من خلال العمل بنشاط من اجل حل القضايا العالمية بوصفها عضواً فعالاً في المجتمع الدولي، حيث استطاعت تعزيز تحالفها مع الولايات المتحدة والمضي قدماً في الدبلوماسية الآسيوية من خلال تحسين وتطوير علاقاتها مع الصين وتعزيز علاقاتها مع الهند. تجسد ذلك في قيام رئيس الوزراء الياباني الأسبق السيد ياسو فوكودا بزيارة الى الولايات المتحدة في تشرين الثاني / ٢٠٠٧ وزيارة الصين في كانون الاول / ٢٠٠٧. على صعيد الدبلوماسية الآسيوية فقد شهدت كل من اليابان والصين زيارات متبادلة من قبل رؤساء البلدين وتكثيف تبادل وجهات النظر الرفيعة المستوى التي عقدت بينهما والتي تمخضت عن وضع إطار لحل مشكلة التنقيب في بحر الصين الشرقي ، ونتيجة لذلك العمل فقد تم فتح آفاق جديدة لمزيد من النهوض في علاقة ذات منفعه متبادلة على اساس المصالح الاستراتيجية المشتركة بين اليابان والصين، وفي نفس السياق جرى تعزيز العلاقات بين اليابان والهند وبلدان جنوب آسيا التى تواجه نمواً سريعاً في المجالات السياسية ، الأمنية ، الاقتصادية والثقافية ، وحققت اليابان علاقات أوثق مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) من خلال الانتهاء من المفاوضات معها من اجل الشراكة الاقتصادية الشاملة -ASEAN) (AJCEP)Japan Comerhensive Economic partnership) ، وكان هناك نوع من التقدم فيما يتعلق بالقضايا العالقة مع كوريا الشمالية ، مثل تنفيذ الاجراءات الأولية لتنفيذ البيان المشترك الصادر عقب محادثات الاطراف السداسية الخاصة بالبرنامج النووي لكوريا الشمالية واجراءات نزع السلاح النووي واستمرار مطالبة اليابان في اجراءات ملموسة من اجل حل ملف المختطفين اليابانيين لدى كوريا الشمالية .

على صعيد التعاون الأقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادي فقد شهدت تقدما مطرداً، وبالاضافة الى التقدم على صعيدي منتدى دول شرق آسيا (East Asia Summit-EAS) ومنتدى دول التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادي (Asia–pacific Economic Cooperation-APEC) في الجهود الرامية لمعالجة قضايا الطاقة وتغير المناخ وغيرها من التحديات. وفي مجال التعاون الثلاثي بين اليابان والصين وكوريا الجنوبية فقد اتفقت حكوماتها على عقد مؤتمرات قمة ثلاثية بشكل دوري للتنسيق ، وبالنسبة لروسيا التي بدأت تنشط في منطقة آسيا والمحيط الهادي فقد بادرت اليابان على التحرك لتعزيز التعاون الثنائي في الشرق الاقصى الروسي وسيبيريا الشرقية إضافة الى عقد محادثات ثنائية رفيعة المستوى واستمرار المفاوضات من اجل التوصل الى معاهدة سلام ، وذلك بهدف الارتقاء بالعلاقات بين اليابان وروسيا الى مستوى اعلى.

بشكل عام شهدت السياسة الخارجية اليابانية نشاطاً دبلوماسياً وتوسعاً ملحوظاً في عام ٢٠٠٧ على وجه التحديد ، فقد شهد ذلك العام تحرك دبلوماسي باتجاه تقوية العلاقة مع منظمة حلف شمال الاطلسي (NATO) عندما قام رئيس الوزراء السابق شينزو آبي بزيارة الى مقر منظمة حلف شمال الاطلسي بوصفه رئيس وزراء اليابان في كانون الثاني / ٢٠٠٧ ، لقد أعلنت وزارة الخارجية اليابانية بأنها ستبذل الكثير من الحوار والتعاون مع البلدان

التي تتجه نحو التحول الى الديمقراطية واقتصاديات السوق ، واتخذت اليابان خطوات ملموسة في هذا الصدد حيث قام وزير الخارجية السابق تارو آسو بزيارة عدة بلدان في أوروبا الوسطى والشرقية في كانون الثاني / ٢٠٠٧ وحضر اجتماع (**Visegrad4**) الثاني الذي ضم وزراء خارجية الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا وسلوفاكيا ، كذلك شهد عام ٢٠٠٧ سلسلة من الزيارات الى اليابان من قبل رؤساء دول من آسيا الوسطى والقوقاز ، وكذلك شهد نفس العام استضافة اليابان لاجتماعات تجمع منظمة (**GUAM + Japan**) (تجمع دول غوام تضم جيورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولافيا بالاضافة الى اليابان) ، التي انعقدت في حزيران / ٢٠٠٧ وكانون الاول / ٢٠٠٧ على التوالي. وفيما يتعلق بالعلاقات مع جنوب آسيا فقد شاركت اليابان للمرة الاولى في اجتماع القمة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي **South Asian Association for Regional Co-operation** (**SAARC**) بصفة مراقب ، اما بالنسبة لدول منطقة الميكونغ(Mekong) فقد حضر رئيس وزراء اليابان الأسبق ياسو فوكودا اجتماع قمة التجمع(Japan-CLV) الذي يتكون من كمبوديا ، لاوس، فيتنام بالاضافة الى اليابان ، واستضافت العاصمة اليابانية طوكيو الاجتماع الأول لوزراء خارجية تجمع ميكونغ واليابان.

واصلت اليابان سياستها الخارجية عبر المساهمة بنشاط فى التعاون الدولي من اجل السلام وتسوية القضايا العالمية وتكثيف مشاركتها في الكفاح ضد الارهاب ، والمساعدة فى اعادة الاعمار فى العراق وأفغانستان ، والمساهمة في تفعيل عملية السلام في الشرق الاوسط من خلال الترويج لمفهوم "ممر السلام والازدهار" ، واطلاق برنامج لتنمية الموارد البشرية في مجال بناء السلام. عززت اليابان من نشاطها الدبلوماسي أيضاً من خلال استضافتها للمؤتر الرابع حول التنمية الافريقية (**TICAD IV**) في شهر مايس /٢٠٠٨ واستضافتها مؤتمر قمة مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى **G8** في تموز /٢٠٠٨. وفيما يتعلق بتغير المناخ ، لعبت اليابان دور رائد في هذا المجال من خلال طرحها الموضوع أثناء ترؤسها لمؤتمر قمة مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى الذي انعقد في هوكايدو في شمال اليابان للفترة ٧-٢٠٠٨/٧/٩ ، وقد أعلن رئيس وزراء اليابان الأسبق ياسو فوكودا عن السياسة الخارجية اليابانية في خطاب القاه امام الدورة ١٦٩ للبرلمان حيث أعلن بأن اليابان سوف تلعب دور مسؤول فى المجتمع الدولي باعتبارها امة تعزيز السلام (**Peace Fostering Nation**) عبر الدعوة الى السلام والتنمية فى العالم .(1)

أما فيما يتعلق بتأثير الانتخابات النصفية لمجلس المستشارين التي جرت في ٢٩/تموز /٢٠٠٧ فقد كان من

1- Kawashima, Yutaka / Japanese foreign policy at the crossroads : challenges and options for the twenty-first century / Brookings Institutions Press, c2003. PP. 4-9, P. 135 مصدر سابق

المتوقع على نطاق واسع ان الحزب الليبرالي الديمقراطي (LDP) الحاكم سيخسر الانتخابات ولكن هامش الخسارة تجاوز معظم التوقعات، ولهذا تصاعد نشاط وشعبية الحزب الديمقراطي الياباني (DPJ) المعارض ، وبدأ تأثيره على الناخب الياباني يغير وبشكل جذري المشهد السياسي الياباني ، واللافت في هذه الانتخابات أن الحزب الحاكم فقد ٢٨ مقعد في المناطق الريفية التي كانت تعتبر موالية له بالرغم من قيام رئيس الوزراء الياباني السابق جونيشيرو كويزومي بتفكيك نظام المحسوبية والمحاباة في تعيين الموظفين في تلك المناطق إلا أن السبب الرئيسي للخسارة يعود الى شعور الناخب الياباني في المناطق الريفية بالاحباط بسبب فشل سياسة الانعاش الاقتصادي التي نفذتها حكومة شينزو آبي المستقيلة ، وبالرغم من ذلك فان نجاح الحزب الديمقراطي الياباني المعارض لا يبدو أنه سيضمن نجاح الحزب في الانتخابات المقبلة بسبب الانقسامات الداخلية التي يعاني منها حول قضايا السياسة العامة ، ولذلك سيستمر المشهد السياسي الياباني يعتمد الى حد كبير على نظام الحزب الواحد لحين نجاح الحزب الديمقراطي الياباني المعارض في اقناع الناخبين بتقديم رؤية سياسية بديلة لمستقبل اليابان وهذا احتمال مستبعد على المدى المتوسط، إضافة الى ذلك فان فوز الحزب الديمقراطي الياباني المعارض بالفعل كان له اثر على العلاقات الدولية بالنسبة لليابان ، فقد أعلن السفير الامريكي فى اليابان السيد توماس شيفر بعد فترة وجيزة من الانتخابات بأنه لم يسبق له ان اجتمع مع قيادات احزاب المعارضة ، لقد بدأ تحالف احزاب المعارضة بالضغط على الحكومة لوقف العمل بقانون مكافحة الارهاب الذي يتيح لقوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية في تقديم الدعم اللوجستي لسفن قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة في المحيط الهندي ، وعلى إثرها طلب السفير الأمريكي موعد للاجتماع مع أتشيرو أوزاوا رئيس الحزب الديمقراطي الياباني المعارض وتم عقد الاجتماع في ٨ آب / ٢٠٠٧ للتخفيف من ضغط المعارضة ، وبدأ ايضاً تحالف احزاب المعارضة بالضغط باتجاه وإنهاء مهمة قوات الدفاع الذاتي الجوية العاملة في العراق التي تساهم باعمال لوجستية انطلاقاً من الكويت .

بدأت المعارضة بالترويج الى تبني سياسة خارجية أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة ولم يقتصر الضغط الموجه من المعارضة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الى العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة بل الضغط في معارضة المدى الذي ذهبت اليه العلاقات بين اليابان واستراليا بتوقيعها على ميثاق الأمن المشترك في شهر آذار/٢٠٠٧ واتفاقية التجارة الحرة والذي اعتبرته المعارضة موجهاً نحو الحد من النفوذ الصيني واحتوائه في منطقة المحيط الهادي في الوقت الذي تدعو المعارضة فيه الى اتباع النهج التوفيقي في العلاقات مع الصين وتقوية العلاقات الثنائية معها . وعليه فالبرغم من أن فوز المعارضة بأغلبية مقاعد مجلس المستشارين فأن ذلك لا يعني بشكل نهائي أن اليابان ستنتقل الى نظام الحزبين ولكن المعارضة ستكون مؤهلة للتأثير على بعض أوجه عملية صنع السياسة الخارجية في الفترة المقبلة والذي سيكون أقرب الى نظام الحزبين .

الفصل الثالث

السياسة الخارجية اليابانية في إطارها العملي

المبحث الأول: طبيعة وتطور العلاقات اليابانية الدولية والاقليمية

تعد اليابان ثاني أكبر إقتصاد وطني بعد الولايات المتحدة الأمريكية ويحسب لها ما يعادل ثلثي إجمالي الناتج الآسيوي و ١٤% من الإقتصاد العالمي(1)، ولهذا فقد تزامن تنامي القوة الاقتصادية اليابانية مع ميل عام لدى صانعي السياسة الخارجية اليابانية إلى لعب دور سياسي وعسكري نشط على الصعيد الدولي لغرض الانتقال باليابان من سياسة خارجية اتسمت بالمسالمة السلبية إلى المسالمة الإيجابية والبحث عن دور ملموس على صعيد الأمن الدولي ، بعد حصول تغيير في مفهومها حول دورها الدولي واهداف الأمن القومي ، ويعتبر رئيس الوزراء الياباني المستقيل شينزو آبي (٢٠٠٦-٢٠٠٧) خير من مثل هذا الاتجاه الذي بات يعبر عن رغبة الجيل الجديد من رجال السياسة اليابانيين الطامح الى مراجعة الدستور السلمي الذي اعتمدته اليابان عام ١٩٤٧ وبناء جيش أقوى بعد أن أعلن عن طرح مشروع على البرلمان لتعديل المادة التاسعة من الدستور، بهدف مراجعة الخيارات العسكرية المتعلقة بالعدول عن الحرب، كي يسمح لليابان بالمشاركة في صورة نشطة في عمليات حفظ السلام وهذه الخطوة اعتبرت في حينها تجاوزاً لما كان يسمى بـ (Yoshida Doctrine) (2) (عقيدة يوشيدا) .

المطلب الأول : علاقات اليابان مع محيطها الآسيوي

١- العلاقات مع الكوريتين:

أ . العلاقات اليابانية مع كوريا الجنوبية.

امتازت العلاقات اليابانية مع الجزيرة الكورية بعدم الاستقرار ، بالرغم من أن جمهورية كوريا الجنوبية تعتبر أهم شريك استراتيجي لليابان في المنطقة لا سيما بعد اتفاق الطرفان للعمل على التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة كخطوة أساسية من اجل تحقيق شامل للشراكة الاقتصادية لتكون بمثابة محور لنشر القيم الديمقراطية واقتصاد السوق في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادي .

ان تعزيز الروابط بين اليابان وكوريا الجنوبية ارتكز على ثلاثة قواسم مشتركة هي النظام الديمقراطي واقتصاد السوق والتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. وبهذا الاطار نذكر أن العلاقات بين اليابان وكوريا الجنوبية

1-Facts & Figures of Japan2006/ Foreign Press Center. PP. 64-65

2- Rowman & Littlefield /Yoshida Shigeru : last Meiji man/ 1878-1967, c200 P. 136, P. 144, P. 149 مصدر سابق

شيغورو يوشيدا : رئيس وزراء ياباني سابق تولى رئاسة الوزراء للفترة ١٩٤٦-١٩٤٧ و للفترة ١٩٤٨-١٩٥٤) ، وعقيدة يوشيدا كانت قد أصبحت إطاراً للسياسة الخارجية اليابانية أثناء الحرب الباردة وقامت على مبدأين، سلمية ومثالية الدستور، والاعتماد أمنياً على الولايات المتحدة.

شهدت توتراً في الفترة الأخيرة بسبب خطة اليابان لاجراء مسح بحري في المياه المتنازع عليها مع كوريا الجنوبية بالقرب من جزر دوكدو الصغيرة والتي تطلق عليها اليابان تسمية تاكيشيما (1)*، وتدعي كل من اليابان وكوريا الجنوبية السيادة عليها، علماً أن المنطقة البحرية المتنازع عليها غنية بالاسماك واحتمال وجود الغاز الطبيعي ورواسب من هيدرات الميثان .

وهناك خلاف آخر بين الدولتين يتمثل بتسمية البحر الواقع بينهما ، فاليابان من جهتها تطلق عليه بحر اليابان بينما يطلق عليه الكوريون تسمية بحر الشرق وكلا البلدين يقدمان ما يدعم ادعاءاتهما ، وقد تصاعد الخلاف مؤخراً بعد أن أشارت وزارة التعليم اليابانية لأول مرة إلى جزيرة تاكيشيما المتنازع عليها مع كوريا الجنوبية في بحر اليابان في ملحق لدليل إرشادات تعليمي حكومي للمدارس الإعدادية ، إلا أنه تم تجنب وصف الجزيرة بأنها أرض يابانية بحكم توارثها. جدير بالذكر أن كوريا الجنوبية تشير في كتبها المدرسية والحكومية إلى أن الجزيرة جزء مكمل لها ، وفي نفس السياق أصدر البرلمان الكوري الجنوبي بيانا يدعو اليابان إلى عدم تضمين وصف للجزيرة ، ومن المقرر أن تتضمن جميع الكتب المدرسية إشارة لتاكيشيما بدء من عام ٢٠١٢.
أخيرا لابد من الإشارة الى أن كوريا الجنوبية تدعم موقف اليابان بشأن قضية المختطفين اليابانيين على يد كوريا الشمالية (2).

<u>ب – العلاقات اليابانية مع كوريا الشمالية:</u>

تتسم العلاقات اليابانية مع كوريا الشمالية بالتوتر المتصاعد بسبب قضايا خلافية منها البرنامج النووي لكوريا الشمالية، تجربة اطلاق الصواريخ ومسألة المختطفين اليابانيين (3).
تعد مسألة تطوير كوريا الشمالية لبرامجها النووية والصاروخية احدى أبرز التهديدات الإقليمية التي تواجهها اليابان في المنطقة ، وهي تشكل عامل شد وجذب بين البلدين (4) .
إن أخطر توتر تمثل في قيام كوريا الشمالية باطلاق سبعة صواريخ بتأريخ ٢٠٠٦/٧/٥ ، وسقوطها على بعد عدة مئات من الكيلومترات عن الساحل الياباني ، الامر الذي دفع اليابان للتقدم بشكوى رسمية الى مجلس الأمن ، وتصاعد التوتر أيضاً بين البلدين بعد اجراء كوريا الشمالية تجربة نووية تحت الارض يوم ٢٠٠٦/١٠/٩ .

1- *Cheong, Sung-hwa.* / The politics of anti-Japanese sentiment in Korea : Japanese-South Korean relations under American occupation, 1945-1952 / Greenwood Press, 1991. P.35, P. 47 , P.77, P. 119

***تاكيشيما جزيرة تقع على بعد مائة وسبعة وخمسين كيلومترا شمال غرب جزيرة أوكينوشيما التابعة لمحافظة شيمانيه غربي اليابان**

2-Japan-Republic of Korea : http://www.mofa.go.jp/region/asia-paci/korea/index.html

3- Hughes, Christopher W. / Japan's economic power and security : Japan and North Korea / Routledge, 1999. P. 51, P. 117, P. 16

4- Diplomatic Bluebook 2006 , Ministry of Foreign Affairs, Japan, PP 21-23 مصدر سابق

تعد مسألة المختطفين اليابانيين الذين اختطفتهم كوريا الشمالية واحتجزتهم في بلدها بداية الثمانينات من القرن الماضي من المسائل الإنسانية التي لها صدىً واسعاً لدى الرأي العام الياباني ضاغطاً على الحكومات المتعاقبة لغرض حسمها رغم عودة العديد من هؤلاء المختطفين الى بلدهم الأصلي خلال السنتين الماضيتين .

لقد أدت الزيارات المستمرة لرئيس الوزراء الياباني الأسبق جونيشيرو كويزومي الى معبد ياساكوني الذي يضم رفاة القادة العسكريين اليابانيين والمصنفين كمجرمي حرب من الدرجة الاولى الى استياء الكوريين ، إضافة الى اعتراض كوريا الشمالية على العقوبات المفروضة عليها من قبل اليابان واعتبرتها تحدياً للقانون الدولي والإنسانية .

لقد كثفت اليابان ضغوطها على كوريا الشمالية لتستجيب للمطالب الدولية (1) ، والعلاقات بين البلدين تشهد نوع من التحسن بعد نجاح المحادثات السداسية الخاصة ببرنامج كوريا الشمالية النووي وموافقة كوريا الشمالية على تفكيك برنامجها النووي.

نستنتج بأن السياسة الخارجية اليابانية نحو كوريا الشمالية تتميز بكونها تسير نحو تأجيل التطبيع لحين حل كثرة من الملفات العالقة بينهما تحتاج الى بذل جهود كبيرة ، علماً ان طبيعة السياسة الخارجية اليابانية نحو كوريا الشمالية لا تهدف الى قلب نظام الحكم في كوريا الشمالية . (2)

٢ – العلاقات اليابانية مع الصين :

تعتبر العلاقات اليابانية – الصينية من أقدم العلاقات الاقليمية (3)، رغم ما تخللها من حروب طاحنة واحتلال ياباني (4) الا أن اليابانيين يضعون العلاقة مع الصين في سلم أولوياتهم ، فهي من دول المنطقة الواعدة بامكاناتها الهائلة والتي يتوقع لها الكثيرون أن تبرز كمنافس قوي لليابان في قيادة منطقة شرق آسيا في عصر التكتلات الاقتصادية الدولية، من جانب أخر تعتبر الصين من شركاء اليابان الإقتصاديين الكبار وتتجه هذه العلاقات الإقتصادية والتجارية نحو التعزيز المستمر عبر توجه الشركات اليابانية للعمل في الصين حيث العمالة الرخيصة .

١– كانت كوريا الشمالية قد أطلقت صاروخين قصيري المدى من سواحلها باتجاه البحر الأصفر قبالة السواحل الغربية لشبه الجزيرة الكورية وفي المياه بين كوريا الجنوبية واليابان وذلك صباح يوم ٢٠٠٧/٥/٢٥ .

2- *Kawashima, Yutaka*/ Japanese foreign policy at the crossroads : challenges and options for the twenty-first century / 1942-/ Brookings Institutions Press, c2003, P. 73 , مصدر سابق

3 - Alvine D Coox & Hilary Conroy/ China and japan ; A search for balance since WW1., 1978. P. 85, P. 295, P.401 مصدر سابق

4 - Nish, Ian Hill / Japanese foreign policy in the interwar period / Praeger Publishers,2002. P.119 مصدر سابق

اولاً: العوامل الكابحة لتطور العلاقات اليابانية الصينية: ١- إن أهم المشاكل التي كانت تعتري هذه العلاقة هي الزيارة السنوية التي كان يقوم بها رئيس الوزراء الياباني السابق كويزومي الى معبد ياسوكوني ، حيث تنظر الصين لمثل تلك الزيارات الرسمية استفزازاً لها ، ويضم هذا المعبد قتلى الحرب اليابانية ضد الصين وبخاصة المتهمين منهم بارتكاب جرائم حرب ضد الصين ، وترى الصين أن اليابان لا تود التخلي عن ماضيها العسكري ولا تعترف بما ارتكبته في حق الشعوب الآسيوية وقد غذى ذلك اصرار اليابان على اعتماد كتب التأريخ التي تتجاهل الماضي الامبريالي لليابان .(1)

٢- تبدي اليابان قلقاً مستمراً من تنامي القدرة العسكرية للصين ، وكذلك نزاعها مع الصين حول حقوق التنقيب عن النفط والغاز في بحر الصين الشرقي ، حيث بدأت الصين في عام٢٠٠٣ عمليات حفر عدة كيلومترات في منطقة تؤكد اليابان أنها حدود مياهها الإقليمية.

٣- قلق اليابان من الصين بعد أن اختبرت بنجاح عام ٢٠٠٧ صاروخاً لتدمير الأقمار الصناعية، وتبدى اليابان قلقها من التجربة من وجهة النظر الأمنية كما من ناحية الاستخدام السلمي للفضاء ، مشيرة إلى أن افتقار الصين للشفافية إزاء التطوير العسكري قد يدفع إلى الاشتباه بنواياها في المنطقة .(2)

٤- من جانبها تشكو الصين من ارتفاع موازنة التسلح في اليابان وزيادة روابطها العسكرية مع الولايات المتحدة ، إضافة إلى ما تردده الصين حول دعم ياباني لتايوان ومسائل سباق النفوذ التقليدي في المنطقة .

٥- منذ نهاية الحرب الباردة أصبحت اليابان تنظر بقلق الى تنامي القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية في محيطها الآسيوي، وهي ترى أن تربة الخلافات الصينية – اليابانية الخصبة تاريخياً تغذي الصراع التنافسي الجغرافي – السياسي بين اليابان والصين، وتعزز السباق على بسط النفوذ على مصادر الطاقة، وتسعى الصين إلى دور ريادي في جوارها الآسيوي وهي تستمد نفوذها من قوتها الاقتصادية.

٦- مع استمرار التنافس بين الصين واليابان على النفوذ، تحاول اليابان محاصرة الجاذبية المتنامية للصين تجاه أوروبا بمطالبتها الأوروبيين بالاستمرار في فرض الحظر على مبيعات الأسلحة إلى الصين، وهو الحظر المعمول به منذ أحداث تيانانمين عام ١٩٨٩.(3)

١- شهد النصف الأول من عام ٢٠٠٥ تدني العلاقات بين البلدين الى أدنى مستوياتها منذ ٣٠ عاماً بخروج المظاهرات المعادية لليابان في الصين لاصدارها كتب التأريخ المشار اليها وما رافقها من أعمال عنف.

- 2- Diplomatic Bluebok 2006, Ministry of foreign Affairs , Japan, PP 35-45 مصدر سابق

٣- أحداث وقعت خلال شهري مايس وحزيران من عام ١٩٨٩ في ساحة تيانانمين في بكين وفي حينها توجهت الدبابات الى الساحة ، من الاسباب الرئيسية لاحداث ١٩٨٩، موجة من الحس القومي عصفت بالصين لإحياء طروحات الحزب القومي (شعاره العلم والديموقراطية) الذي حارب جنبا الى جنب مع مجموعة ماو تسي تونغ لتحرير البلاد من الاحتلال الياباني لاقليم منشوريا.

٧- رغم وجود شبكة مكثفة من العلاقات الأقتصادية المتشابكة بين الجارين الآسيويين إلا أن الهواجس والشكوك على الصعيدين الأمني والإستراتيجي تبقى سيدة الموقف في العلاقات الثنائية ، وتتهم اليابان الصين بتبني نهج تكتمي بشأن ميزانية الدفاع التي تتزايد بشكل سريع، وهو ما يشكل تهديدا متزايدا للأمن القومي الياباني(1) ، من جهة ثانية يساور الصين الارتياب بشأن خطط الحكومة اليابانية لمراجعة الدستور السلمي للبلاد من أجل تسهيل نشر قواتها العسكرية والتعاون بشكل أوثق مع الولايات المتحدة في المسائل الأمنية والدفاعية ، ومن جهة ثالثة ترفض بعض الدوائر السياسية اليابانية عودة تايوان إلى الصين وتؤيد استقلالها التام عنها .

٨- في إطار استراتيجية احتواء الصين عسكرياً، أبرمت اليابان تحالفاً إستراتيجياً شاملاً مع الولايات المتحدة في ٢٩ تشرين الأول/ ٢٠٠٥ تضمن تنسيقاً غير مسبوق على المستوى العملياتي ورفعاً جزئياً للحظر المفروض على تصدير تكنولوجيا السلاح الأمريكي المتقدم إلى اليابان ، وبتوقيع هذا التحالف قد بدأ النظام الدولي يعرف تحولاً استراتيجياً بالغ الأهمية يتضمن قبولاً ضمنياً من جانب دوائر القرار العليا فى الولايات المتحدة بإسقاط ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو الإبقاء على اليابان دولة منزوعة السلاح ، و يعد هذا التحالف تحولاً يخرج التعاون العسكرى الأمريكي الياباني إلى نطاق واسع يتجاوز الحدود الجغرافية لليابان .

ثانياً: العوامل الدافعة لتطور العلاقات اليابانية . الصينية :

١- تصاعد وتيرة الاجتماعات المشتركة بين الطرفين حول حقوق التنقيب واستغلال الثروات في بحر الصين الشرقي ، وآخر لقاء حصل بين الطرفين في مؤتمر الدوحة للحوار والتعاون الآسيوي الذي انعقد للفترة ٢٠٠٦/٥/٢٣- ٢٠٠٦/٥/٢٤ في دولة قطر، وتوصل الطرفان الى اتفاق لاستئناف المباحثات لحل نزاعهما حول بحر الصين الشرقي وحقوق الاستكشاف واستغلال مصادر الطاقة .(2)

رغم الخلافات التأريخية والمشاكل الناجمة عن حقوق استغلال الثروات في بحر الصين الشرقي فالعلاقات بين البلدين تشهد تحسناً في الفترة الأخيرة ، فكلا البلدين يأملان فى تحسين الروابط لانهما يتفهمان مدى اهميتها ولكن حسب شروط كل منهما .

٢- – قيام السيد شينزو آبي رئيس الوزراء الياباني الأسبق بزيارة الى الصين يوم ٢٠٠٦/١٠/٨ والتقى الرئيس الصيني ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان الصيني ، وتناولت المحادثات العلاقات الثنائية وملف كوريا الشمالية النووي ويعتبر ذلك الاجتماع تطوراً ايجابياً لاستمرار الحوار بين البلدين ، واتفق الزعيمان على التعاون من أجل إحراز

1- Diplomatic BlueBook 2006,Ministry of Foreign Affairs, japan , P. 44. مصدر سابق

٢- كان قد تم تعليق المباحثات بين اليابان والصين منذ عام ٢٠٠١، بعد ان بدأ رئيس الوزراء اليابانى السابق جونيشيرو كويزومي زيارة ضريح ياسوكونى ، ويعتبر هذا الاجتماع الأول من نوعه على هذا المستوى .

نتائج ملموسة في الجولة القادمة من المحادثات السداسية بشأن كوريا الشمالية ، ومن جهته أعرب الرئيس الصيني عن تقديره لسياسة شينزو آبي بالتمسك بمبادئ اليابان الثلاثة النابذة للأسلحة النووية بعدم امتلاك أو إنتاج أو السماح لدولة أخرى بإدخال أسلحة نووية إلى أراضيها .

٣-لقد سجلت علاقات البلدين انفراجاً منذ تولي السيد شينزو آبي رئاسة وزراء اليابان ، وأهم ما تميزت به سياسة شينزو آبي هي حرصه على تجنب خطوات إثارة بلدان الجوار خاصة ما يتعلق بماضي بلاده العسكري ، ومن المؤشرات الايجابية الاخرى لتحسن العلاقات بين البلدين أعلان وزارة المالية اليابانية احتلال الصين مكانة الولايات المتحدة كأكبر شريك تجاري لليابان خلال العام المالي ٢٠٠٦ وذلك للمرة الأولى . (1)

٤- زيارة رئيس الوزراء الصيني وين جياباو Wen Jiabao الى اليابان للفترة ١١-٢٠٠٧/٤/١٣ ، وألقي خطابا تاريخيا أمام البرلمان الياباني(الدايت)، وأظهر البيان الختامي عزم الدولتين علي إقامة شراكة استراتيجية تحقق المصالح المشتركة بينهما، وتعزيز التعاون الثنائي في مجالي الطاقة والحفاظ علي البيئة. اتفقت الدولتان على عقد لقاءات دورية بين كبار قادة الجيش، وبدء المفاوضات حول التطوير المشترك لحقول الغاز الطبيعي في بحر الصين الشرقي. وكررت الدولتان أيضا التأكيد على رفض مطالب تايوان الخاصة بالاستقلال. وفيما يتعلق بسعي اليابان للحصول علي مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، عبرت الصين عن تفهمها لرغبة اليابان في لعب دور اكبر على الساحة الدولية. وتسعى اليابان لإقامة علاقات ثنائية اكثر دفئاً مع الصين من خلال إطار شراكة استراتيجية لإيجاد قاعدة عمل مشتركة بين البلدين اللذان يتداخل اقتصادهما بشكل كبير.

نستنتج بأن العلاقة مع الصين تعتبر من أهم مواضيع السياسة الخارجية اليابانية في بداية القرن الحادي والعشرين (2)، حيث تتسم العلاقة بين البلدين بالتداخل والتشابك في دبلوماسية "التعاون والتعايش" مع "المنافسة والاحتكاك، **"cooperation and coexistence" with "competition and friction."** ، وعليه يتوجب على اليابان عدم الخلط بين الجانبين السياسي والاقتصادي في علاقاتها مع الصين ، ففي الجانب الاقتصادي ينبغي لها استيعاب حقيقة "الحيوية" The Vitality التي باتت تتمتع بها الصين، وفي الجانب العسكري تسعى اليابان بذل جهود مضنية مع الجانب الصيني للإعلان عن ميزانيته العسكرية.

١- بلغت صادرات اليابان إلى الصين إلى مستوى قياسي قدره ١١.٣١ تريليون ين (٩٥.٤٣ مليار دولار) بزيادة ٢١.٢% عن عام ٢٠٠٥، في حين بلغت الواردات اليابانية من الصين أيضا مستوى قياسيا قدره ١٤.١١ تريليون ين بزيادة نسبتها ١٣% (المصدر:NHK WORLD هيئة الإذاعة والتلفزيون اليابانية NHK)، وبإضافة هونغ كونغ التابعة سياسيا للصين إلى حجم التجارة بين الصين واليابان تصبح الصين أكبر شريك تجاري لليابان على مستوى العالم.

2- Kawashima Yutaka / Japanese Foreign Policy at the Ccrossroads : challenges and options for the twenty-first century/ *1942-*/ Brookings Institutions Press, c2003, P. 95 مصدر سابق

٣- علاقات اليابان مع شرق آسيا: الاستقرار في رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN هو أمر في غاية الاهميه بالنسبة للأمن في اليابان (1)، ومع ذلك فهناك فوارق واسعة داخل منطقة الرابطة (تضم بروناي ، وبورما، وكمبوديا، وإندونيسيا، ولاوس، وماليزيا، والفليبين، وسنغافورة، وتايلاند، وفيتنام) ، وتتبع اليابان سياسة التحاور مع الدول الخمسة الأولى (ماليزيا ،الفلبين ،سنغافورة ، تايلاند وأندونيسيا) التي شكلت الرابطة ثم تتخذ نتائج محادثاتها كمدخل لتوسيع الحوار مع بقية دول الرابطة ، وتسير سياسة اليابان الخارجية نحو تقوية وترسيخ الشراكة الاقتصادية مع رابطة دول جنوب شرق آسيا بطريقة تساعد على التكامل بين دول المنطقة سعياً للتوصل الى "مجتمع شرقي آسيا "East Asian community " والذي يتطلب قيام اليابان بتقديم مساهمات هامة لرابطة دول جنوب شرقي آسيا في مجال التعليم ، وتنمية الموارد البشريه وتعزيز الديمقراطية. (2)

٤- العلاقات اليابانية – الروسية: يمكن وصف العلاقات بين البلدين بكونها غير مستقرة ويشوبها التوتر بسبب المشاكل القائمة بين البلدين المتمثلة بمشكلة الجزر الشمالية (3) وهي عبارة عن أربع جزر صغيرة تقع شمال اليابان وقد احتلتها روسيا في عام ١٩٤٥ (4) ولا زالت معلقة بين الجانبين ، وترفض اليابان الحل الروسي المتمثل باعادة جزيرتان فقط (5) ، إن العلاقات بين البلدين شهدت توتراً جديداً بعد قيام روسيا بتعليق مشروع سخالين -٢ لانتاج الغاز في٢٠٠٦/٩/١٨ وهو أكبر مشروع استثماري مشترك لشركات يابانية في روسيا ، علماً أن اليابان وروسيا وقعتا عدد من الاتفاقيات حول تعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما ، ومن بين ١٥ اتفاقية وقع الطرفان خمسة اتفاقيات حول تعزيز العلاقات الاقتصادية ، ومن ضمنها ثلاث مذكرات تفاهم حول اعادة تنظيم لجنة على المستوى الحكومي لتعزيز التجارة بين اليابان واقصى شرق روسيا وحول سياسة تبادل المعلومات للمساعدة فى تنمية المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم وحول تعزيز مكافحة تجارة المخدرات والسلاح ، كما

1- *Kawashima, Yutaka* / Japanese foreign policy at the crossroads : challenges and options for the twenty-first century / 1942/ Brookings Institutions Press, c2003, P. 110 مصدر سابق

2- Sudo, Sueo. / The Fukuda Doctrine and ASEAN : new dimensions in Japanese foreign policy / Institute of Southeast Asian Studies, 1992. P.77. P. 114, P. 151, P. 186 مصدر سابق

3-Japan-Russia Relations (http://www.mofa.go.jp/region/europe/russia/index.html). مصدر سابق

٤- تطلق روسيا على الجزر الشمالية الأربعة اسم جزر الكوريل ، تطالب اليابان باسترجاعها وتعمد الى إثارة موضوعها بين الحين والآخر عبر تصريحات أو تلميحات أو تحركات من قبيل زيارة رئيس الوزراء الياباني السابق جونيشيرو كويزومي في النصف الثاني من عام٢٠٠٥ لمنطقة قريبة من هذه الجزر على ظهر أحد مراكب قوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية واستطلاعها عن بعد .

٥- توترت العلاقات بعد إطلاق زورق روسي النار باتجاه قارب صيد ياباني في مياه منطقة متنازع عليها في أقصى شمال اليابان مما أسفر عن مقتل صياد ياباني في ٢٠٠٦/٨/١٦ ، وتعتبر هذه أول حادث اطلاق نار منذ ١٠ سنوات ، وذكرت المصادر الرسمية اليابانية في حينها بأن الحادث وقع داخل المياه الاقليمية اليابانية قبالة شواطئ جزيرة كياغارا وهي إحدى مجموعة الجزر المتنازع عليها.

وقعت الدولتان وثيقة حول التعاون فيما يتعلق بمراقبة واصدار تحذيرات للزلازل واندلاع البراكين بالقرب من اليابان وروسيا بما فى ذلك الجزر الاربعة المتنازع عليها ، وقد وافقت اليابان وروسيا على دفع التعاون فى قطاع المعلومات والاتصالات ، ووقعت عشرة اتفاقيات اخرى على مستوى خاص من ضمنها اتفاقية بين شركة NTT اليابانية للاتصالات وشركة ترانستيليكوم الروسية لاقامة شبكة من كيبل الياف بصرية بين هوكايدو وسخالين يمتد بطول ٥٠٠ كيلومتر ، في الجانب النووي توصل الطرفان الى اتفاق تعاون نووي في اطار تعزيز العلاقات بين البلدين في مجال الطاقة ، تقوم روسيا بموجب الاتفاق بتخصيب اليورانيوم الياباني(1) ، وبذلك تكون روسيا مصدراً ثابتاً للطاقة في اليابان .

إن اليابان تبدي حرصاً على تلقي الغاز الطبيعي القادم من مشروع ساخالين ٢ في الموعد المحدد بعد ان سيطرت مجموعة غازبروم العملاقة الروسية على المشروع . عند مناقشة مشكلة التوقيع على اتفاقية السلام بين البلدين توصل الجانبين الى استئناف عمل المجموعة المشتركة الخاصة بمسائل السياسات العسكرية والاستقرار الاستراتيجي وكما هو معروف أن البلدين لم يوقعا معاهدة سلام بينهما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بالرغم من توقيعهما على اعلان مشترك عام ١٩٥٦ حول انتهاء حالة الحرب بينهما (2) ، وأبدى الجانب الياباني بعدم وجود نوايا وخطط باستخدام مشاركة اليابان في إقامة منظومة الدفاع المضاد للصواريخ مع الولايات المتحدة بالضد من مصالح روسيا .

لقد تمخض لقاء قمة بين البلدين في روسيا للفترة (٢٥-٢٧/٤/٢٠٠٨) عن : .

١- مواصلة الحوار فيما يخص السيادة على الجزر الأربع .

٢- دعوة اليابان الى التعاون الثنائي مع موسكو عبر المشاركة ببرنامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الشرق الأقصى وما وراء بحيرة بايكال حتى عام ٢٠١٣ ، وترى موسكو أن مشاركة اليابان في هذا المشروع يساعد على تسريع تكامل روسيا في النظام الإقليمي لتوزيع العمل، الذي أخذ ينشأ في شرق آسيا .

٣- تبدأ روسيا في بداية عام ٢٠٠٩ بتجهيز اليابان بالغاز الطبيعي بمقدار ٨ ملايين طن سنويا في إطار مشروع سخالين/ ٢، والذي يشكل حوالي 8.5% من مجمل حجم الغاز الطبيعي الذي تستورده اليابان .

٤- الاتفاق على التعاون في مجال إنشاء خطوط سكك حديد فائقة السرعة ، وكما هو معروف أن اليابان من أكثر الدول تطوراً في مجال إنشاء خطوط السكك الحديدية والقطارات السريعة.(3)

١- تلجأ اليابان التي تملك محطات نووية تؤمن ٣٠% من حاجاتها الى الطاقة بصورة عامة الى شركات اجنبية فرنسية او بريطانية لتخصيب اليورانيوم غير ان كلفة هذه العمليات دفعت الشركات اليابانية للتوجه الى روسيا.

2- Diplomatic Bluebook 2006 , Ministry of Foreign Affairs, Japan, PP 95-100 مصدر سابق

٣- تسير القطارات اليابانية الفائقة السرعة (القطار الرصاصة) التي يطلق عليها شينكانسن بسرعة حوالي ٣٠٠كم / ساعة .

ان أهداف الدبلوماسية اليابانية من تنمية علاقتها مع روسيا الاتحادية يمكن تلخيصها بالمقاصد التالية :

أ– تأمل اليابان من تطوير علاقتها مع روسيا بناء علاقات قائمة على الثقة تقود الى إبرام معاهدة سلام مع روسيا بعد تسوية النزاع على الجزر الأربع.

ب– تسعى اليابان الى تعاون روسيا في حل ملف المختطفين اليابانيين على يد كوريا الشمالية وكذلك المشاركة في حل الملف النووي الكوري .

ج– تعتبر العلاقات بين اليابان وروسيا نقطة تحول هامة نظراً لأن روسيا تخضع لتغييرات سياسية واسعة، الامر الذي يدفع صانعي السياسة الخارجية اليابانية إعادة تقييم سياستها الخارجية مع روسيا ، خاصة أن روسيا تسعى الى إقامة روابط أوثق مع اليابان وهي الآن تمثل مجتمع مفتوح والرأي العام يضطلع بدور قوي.

٥– العلاقات بين اليابان والهند:

تعود العلاقات بين اليابان والهند إلى أوائل القرن السادس الميلادي حينما وصلت البوذية إلى اليابان عبر جنوب شرق آسيا، وفي العصر الحديث كانت الهند إحدى أوائل الدول التي وقعت معها اليابان معاهدة سلام وذلك في أعقاب تأسيس العلاقات الدبلوماسية الكاملة في عام ١٩٥٢، كما أن الهند ساهمت في الأربعينيات والخمسينيات في عملية إعادة تعمير ما دمرته الحرب في اليابان من خلال تزويد الأخيرة بحاجتها من خام الحديد. غير أن العلاقات شابها بعض الفتور أثناء سنوات الحرب الباردة بسبب دخول البلدين في تحالفات مضادة وتبنيهما لسياسات خارجية واقتصادية معاكسة ، تعود أسباب اهتمام اليابان بالهند بسبب الاستقرار السياسي والعمالة الرخيصة المدربة والفرص الاستثمارية الكبيرة ذات العوائد الكبيرة، أضافة الى عدم وجود ملفات شائكة بين البلدين أو رواسب تاريخية بينهما، إضافة إلى إن البلدين هما من أكبر ديمقراطيتين خارج المنظومة الغربية، ومتناغمتان في سياساتهما الخارجية، ومتطلعتان الى لعب دور اكبر على الساحة الدولية ، ويشتركان في قلقهما جراء الطموح العسكري الصيني في المحيطين الهندي والهادي، وسعيهما التعاون المشترك من أجل توفير الطاقة واستقرار أسواقها وتأمين خطوط إمداداتها انطلاقاً من حقيقة أن اليابان والهند هما ثالث وسادس أكبر الأقطار المستهلكة للطاقة في العالم على التوالي .(1)

شهدت العلاقات تطوراً ملحوظاً مع المتغيرات التي شهدها العالم في التسعينيات، والتي دفعت الهند إلى تغيير تحالفاتها الاستراتيجية وتحرير اقتصادها، فيما منحت اليابان فرصة لعب دور أكبر استقلالية على الساحة الدولية،

1- Diplomatic Bluebook 2006 , Ministry of Foreign Affairs, Japan, PP. 56-57

فبعد هذه المتغيرات ونجاح الهند السريع في البروز كقوة اقتصادية ومنطقة جذب استثمارية، شهدت العلاقات نمواً متسارعاً، وازداد اهتمام القطاع الخاص الياباني بالاستثمار في الهند، ليتوج كل هذا بالإعلان الياباني- الهندي الذي صدر في أعقاب زيارة رئيس الحكومة الهندية السابق أتال بيهاري فاجبايي لليابان في عام ٢٠٠١، وتضمن اتفاق البلدين على الدخول في شراكة استراتيجية شاملة. وكان من نتائج كل هذه التطورات ارتفاع حجم الاستثمارات اليابانية المباشرة في الهند.(1)

أهم ما يمكن استنتاجه من تلك التفاعلات الاقتصادية بين الدولتين هو أن هناك تحولاً استراتيجياً مهماً في موازين القوى العالمية، وأن قواعد اللعبة الاقتصادية لم تعد حصراً بين اللاعبين التقليديين، بل انضم إليهم لاعبون جدد في مقدمتهم الهند والذي يبشر بظهور قوة اقتصادية عالمية جديدة ، وفي ظل التحول الملحوظ الذي بدأ يطرأ على مركز القوة العالمية وانتقاله من الغرب إلى الشرق حيث تقف الصين كإحدى أبرز المرشحين لتتبوأ مركز الصدارة، شرعت اليابان والولايات المتحدة في التحرك وبدأت تبرز أهمية العلاقات الهندية الأمريكية واليابانية الهندية.
في المجال السياسي فأن موضوع إصلاح الأمم المتحدة يعتبر أحد الملفات التي حققت التقارب بين الهند واليابان ، إلا أن تلك العلاقات بينهما ضعفت بسبب إجراء الهند تجاربها النووية عام ١٩٩٨، في هذا الصدد تواجه اليابان مشكلة تتمثل في الاتفاقية النووية التي تمّت بين الولايات المتحدة والهند في ٢٠٠٧/٧/٢٠، خصوصاً وانّ بنود الاتفاقية لا تشتمل على إجراءات مضادّة في حال أقدمت الهند على اختبار أسلحتها النووية ، ويبدو أن اليابان تجد نفسها مرغمة على الإذعان للاتفاقية الأميركية . الهندية ، وبهذا الصدد ألمحت اليابان الى استعدادها للموافقة على الاتفاقية النووية، وفي نفس الإطار من جهتها تبدو الولايات المتحدة متحمّسة جداً لأن تحظى بالموافقة اليابانية على الاتفاقية، لكن وبغض النظر عن هذه الضغوطات، فإن اليابان بل ومعظم دول العالم تتعاطى مع هذه الاتفاقية بشيء من الشك والترقب.(2)

١- ارتفعت حجم الاستثمارات اليابانية من نحو مليار دولار في عام ٢٠٠١ إلى ملياري دولار في عام ٢٠٠٥، وزادت واردات اليابان من الهند من ١.٥ مليار دولار إلى ٢.٥ مليار دولار في الفترة ذاتها مقابل ارتفاع واردات الهند من اليابان من ٢.٢ مليار دولار إلى نحو ٤ مليارات دولار ، ووقع البلدان عام ٢٠٠٧ على صفقة بقيمة ٥٠ مليار دولار لإقامة حزام صناعي، يربط ما بين عاصمة الهند السياسية (نيودلهي) وعاصمتها الاقتصادية (مومباي) بطول ١٥٠٠ كيلومتر، وذلك على غرار الحزام الصناعي الرابط ما بين طوكيو و أوساكا والذي يعمل منذ انتهاء العمل فيه في الستينيات بنجاح ويساهم بأكثر من ثلث الناتج المحلي الكلي لليابان.

2- Diplomatic Bluebook 2006 , Ministry of Foreign Affairs, Japan, P. 157. P. 161

لكون الهند تنمو كقوة اقتصادية مهمّة في المنطقة(1)، فمن الطبيعي أن تسعى اليابان على تعزيز روابطها معها (2).

مما تم تناوله يمكن الاستنتاج : أولاً: ان التعاون بين البلدين في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية سيعود بالفائدة على كليهما ،ان احد التحديات الرئيسية التي تواجهها الهند هو الحفاظ على نموها الاقتصادي المضطرد من خلال تأمين موارد الطاقة اللازمة وخاصة لتوليد الكهرباء ، وللحاجة الى تقليل الاحتباس الحراري فأن الهند تبدو بحاجة الى الاعتماد اكثر فاكثر على الطاقة النووية مستقبلا، وهنا فان التقنيات والخبرات اليابانية في توليد وضمان الطاقة النووية الامنة هي من بين افضل ما متوفر عالميا ، لذا تبدو اليابان في موقع مميز واستثنائي للتعاون مع الهند في هذا المجال، وبالنسبة لليابان فأن مثل هذا التعاون سيكون مفيدا لها لعدد من الاسباب اهمها :
١- حاجتها الى الهند للتعامل مع مشكلة نقص الموارد التى تعاني منها. ٢- تنامي تهديدات الاحتباس الحراري.
٣- مساهمة الشركات اليابانية المعنية بالطاقة النووية.

ثانياً: ان اليابان واحدة من القوى الكبرى التي تعتمد مصالحها الحيوية على استقرار النظام العالمي، واليابان إذ تعمل بجد على تأمين مصالحها القومية المتمثلة في استمراريتها واستقرارها وازدهارها، لذلك فعليها أن تقوي روابطها مع الدول الصديقة التي تشترك معها في وجهات النظر والمصالح المشتركة، وهي بالتحديد الولايات المتحدة وأستراليا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) بالإضافة الى الهند ، والعمل مع هؤلاء لتوسيع ما أطلق عليه وزير الخارجيه الاسبق تارو أسو "قوس الحرية والازدهار" (Arc of Freedom and Prosperity) . (3)

ثالثاً: تأتي أهمية منطقة جنوب آسيا من وجهة النظر الامنية بوصفها إحدى مناطق العالم التي تعاني من نزاع نووي ، وتمتاز هذه المنطقة بوجود امكانية للتكامل الاقتصادى بين الهند واليابان في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات IT ، ويمكن أن يشكل النجاح الاقتصادي في الهند كتجربة تستفيد منها اليابان في دعم حيوية أقتصادها المتين ، وتنطلق السياسة الخارجية نحو المنطقة للمساهمة بشكل فعال لحسم النزاع في كشمير بين الهند وباكستان ، لكون اليابان تؤمن بأن استمرار النزاع وإنهيار باكستان يمكن ان يؤدي ذلك الى انتشار الاسلحة النووية وتكنولوجيا الصواريخ وبالتالي تصاعد موجة الارهاب الدولي.

1- Shinzo Abe/ Toward a Beautiful Country/, 20/7/2006/ **http://www.rediff.com/news/2007/aug/22guest.htm**

٢- في كتابه (نحو أمّة جميلة) الذي أصدره رئيس الوزراء الياباني الأسبق شينزو آبي ذكر فيه "ليس من المستغرب أن تكتسح العلاقات اليابانية مع الهند خلال السنوات العشر المقبلة علاقات اليابان مع الولايات المتحدة أو حتى مع الصين". ولكن ولكونها تُعتبَر من أبرز المدافعين عن منع انتشار السلاح النووي، وبالتالي فإذا ما وافقت في اجتماع مجموعة مورّدي المواد النووية (NSE) الذي يضم ٤٥ دولة على الاتفاقية، فإنّ الدول الأعضاء الأخرى ستحذو حذوها بسهولة. لذا يرى بعض المحللون أنه في حال دخلت الهند إلى سوق الطاقة النووية السلمية العالمي، وبقيت في الوقت نفسه خارج اتفاقية عدم انتشار السلاح النووي (NPT)، فهذا من شأنه أن يخفف الدافع لدى الدول الموقعة على الاتفاقية للبقاء خارج اللعبة النووية، وهنا على اليابان أن تتدخل بطاقاتها الاقتصادية لتجبر الهند على الموافقة على اتفاقية عدم انتشار السلاح النووي والتوقيع عليها .

3- http://www.mofa.go.jp/announce/fm/aso/speech0611.html

المطلب الثاني: أولاً: علاقات اليابان مع الدول الغربية:

١- **علاقات اليابان مع الولايات المتحدة الأمريكية :**

ترتبط اليابان بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية تتجسد في المعاهدات والاتفاقيات الأمنية المنبثقة عنها الموقعة بين البلدين ، فقد وقعت اليابان مع الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة أول معاهدة في الثامن من شهر أيلول عام ١٩٥١ (معاهدة سان فرانسيسكو) (1) والتي أنهت الاحتلال العسكري على جميع اليابان باستثناء أيوجيما (بقيت تحت الاحتلال حتى عام ١٩٦٨) وأوكيناوا (بقيت تحت الاحتلال حتى عام ١٩٧٢) ، وبموجب المعاهدة تم إعادة السيادة لليابان ، ولكنها قضت بتواجد فرق وقواعد عسكرية أمريكية على امتداد الإقليم الياباني ، جدير بالذكر أن الولايات المتحدة تعهدت بموجب معاهدة سان فرانسيسكو في الدفاع عن اليابان ضد أي عدوان خارجي يقع عليها ، والمعاهدة احدى نتائج الحرب العالمية الثانية التي أسفرت عن هزيمة اليابان واحتلالها من قبل الولايات المتحدة حيث فُرض على اليابان حينذاك التخلي عن جميع مظاهر التسلح العسكري الهجومي وصياغة دستور سلمي للبلاد مناهض لعودة الروح العسكرية ، وبسبب الدور المهم الذي لعبته اليابان كموقع متقدم في الحرب الكورية وقعت الولايات المتحدة الامريكية واليابان معاهدة جديدة شكلت تحالفاً استراتيجياً يرسم العلاقات بين البلدين وعرفت بمعاهدة التعاون المشترك والأمن (Treaty of Mutual Cooperation & Security) (2) ، وتم التوقيع عليها في ١٩ كانون الثاني من عام ١٩٦٠ ، وبموجب البند السادس من هذه المعاهدة الاستراتيجية تم التوصل الى أتفاقية أمنية بين الطرفين سميت باتفاقية وضع القوات الامريكية(3) **(SOFA) – Status Of Force Agreement** .

ان معاهدة التعاون سمحت للولايات المتحدة الاحتفاظ بقواعد عسكرية في اليابان بتعداد ٥٠ ألف جندي أمريكي إلا أن اعتراض اليابانيين تصاعد على تواجد القواعد العسكرية الامريكية في اليابان لما تسببه من ضوضاء وتلوث ومشاكل اجتماعية ، وبهذا السياق يعقد الطرفان مباحثات مستمرة حول إعادة انتشار القوات الامريكية في اليابان ، ومناقشة القضايا المشتركة التي تهم كل من الولايات المتحدة واليابان والتي تشمل كوريا الشمالية ، الحرب ضد الارهاب ، إعادة اعمار العراق ، ملف افغانستان ، برنامج ايران النووي ، والاصلاحات المقترح إدخالها الى مجلس الأمن ، بالاضافة الى تطوير مشروع نظام الدفاع الصاروخي المشترك. تتفق السياسة اليابانية بشكل عام مع السياسة الأمريكية الا أنها تراعي في الوقت ذاته علاقاتها ومصالحها مع دول العالم الأخرى لذا تحاول اتخاذ مواقف متوازنة في تعاملها مع القضايا الدولية المختلفة ، أما من الناحية الإقتصادية فيرتبط البلدان بشراكة اقتصادية مهمة كونهما الأقوى اقتصاديا بين دول العالم كما يتمتعان بعلاقات واسعة في مختلف المجالات الأخرى(4) .

1- **http://www.yale.edu/lawweb/avalon/diplomacy/japan/japan001.htm**
2- http://www.mofa.go.jp/region/n-america/us/q&a/ref/1.html
3- http://www.niraikanai.wwma.net/pages/archive/sofa.html
4- Diplomatic BlueBook 2006 , ministry of Foreign Affairs, Japan , PP. 67-75 مصدر سابق

أن العلاقات اليابانية - الامريكية علاقات أمنية استراتيجية، تنطلق من : .

أ- وجود القوات الأمريكية في اليابان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم طبقا لاتفاق الدولتين.

ب- شكل وجود هذه القوات عنصرا مهما خلال الحرب الباردة، ليس في سياق التوازن في شرق آسيا مع الاتحاد السوفيتي السابق وحسب، بل وأيضا مع القوة العسكرية لكل من الصين وكوريا الشمالية، فضلاً عن أن هذا الوجود مثل ولا يزال صمام أمان لليابان من الناحية الأمنية في مواجهة أخطار تهدد أمنها، سواء من جهة الصين وكوريا الشمالية ، ويعتبر اليابانيون أن الحماية الأمنية الأمريكية تمثل ضماناً أساسياً لليابان، وبهذا يمكن تفسير حرص الجانب الياباني على التنسيق والتشاور الدائم مع الولايات المتحدة بشأن المواقف اليابانية تجاه القضايا الدولية والإقليمية، مع مراعاة ما يخص المصالح الوطنية اليابانية واحتياجات الأمن القومي الياباني.(1)

ج- أبرم البلدان تحالف استراتيجي شامل في ٢٩ تشرين الأول/ ٢٠٠٥ والذي اعتبر كنقطة تحول في العلاقات الثنائية على الصعيد العسكري وما يعنيه من تقليل الفجوة العسكرية بين الدولتين من خلال الرفع الجزئي للحظر المفروض على نقل التكنولوجيا العسكرية الأمريكية المتطورة إلى اليابان ، ويهدف هذا الرفع الجزئى للحظر إلى تمكين اليابان من التزود بالتدريج بعدد من صواريخ باتريوت حتى عام ٢٠١٠ ، وجاءت هذه الخطوة فى إطار تطوير قدرات اليابان الدفاعية فى مواجهة الصواريخ الباليستية لكوريا الشمالية ، وبذلك فقد حصلت اليابان على منظومة الدفاع الصاروخي (Ballistic missile defense (BMD منذ عام ٢٠٠٦ التي شكلت الخطوة الأولى فى تدشين التكنولوجيا العسكرية المتطورة فى اليابان.(2)

إن أهم اسباب التحالف الاستراتيجى الشامل بين الولايات المتحدة واليابان والذي تبلور نتيجة التغييرات الهائلة في البيئة الاستراتيجية الآسيوية والعالمية هي :

أ- الحرب ضد الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول /٢٠٠١ وما نتج عنها من إرسال القوات اليابانية للدفاع الذاتي فى مهام خارج البلاد في إطار التحالف الدولى لإسقاط نظام طالبان فى أفغانستان ومهمة أخرى فى عام ٢٠٠٣ فى جنوب العراق.

ب- محاولة احتواء الصين عسكرياً ، باعتبار أن تعاظم قوة الصين العسكرية هو ما تخشاه اليابان والولايات المتحدة ولذلك فالتنسيق العملياتى بين الولايات المتحدة واليابان يهدف إلى تمكين اليابان من الدفاع عن بعض جُزرها فى المحيط_الهادي.

1- United States–Japan Security Treatyhttp://www.bookrags.com/research/unitestatesjapan-security-treaty-ema-06/1-

2- http://www.stratfor.com/japan_unique_position_ballistic_missile_defense

وفي هذا الإطار تعتبر جزيرة أوكيناوا (1) هي نقطة الارتكاز الأمريكى الأكثف فى المحيط الهادي ، وهي جزء من الإقليم السياسي لليابان وحجر الزاوية فى التأمين الاستراتيجي الأمريكي لمنطقة المحيط الهادي٠

لقد جاء الاتفاق على التحالف الاستراتيجي الشامل بين الولايات المتحدة واليابان بعد العديد من اللقاءات بين وزراء دفاع وخارجية كل من البلدين، وبموجب هذا التحالف الاستراتيجى الشامل يتم تخفيف الكثافة العسكرية الأمريكية فى جزيرة أوكيناوا اليابانية ، وتتعهد اليابان بتغطية ٧٥% من نفقات إقامة القوات الأمريكية على أراضيها والبالغة أربعة مليارات دولار سنوياً ويعتبر هذا الاتفاق الاستراتيجى هو الثالث بين الولايات المتحدة واليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.(2)

نستنتج من ذلك أن الولايات المتحدة هي البلد الاكثر اهمية بالنسبة لليابان، ولكنها تجنبت حتى الان تحديد نوعية علاقاتها مع الولايات المتحدة أو إعادة تعريفها بشكل واضح بما فيها العلاقة الأمنية بين البلدين وهو أمر أساسي في العلاقة (3)، وبهذا المنحى يتوجب على اليابان ان تجري استعراضاً شاملاً لعلاقتها مع الولايات المتحدة خاصة ما يتعلق بالجوانب الأمنية بإعتبار أن أعادة النظر في العملية سيؤدي الى مزيد من تعزيز الثقة في العلاقات بينهما وذلك بسبب ان الأولويات السياسية والأمنية بين البلدين تتغير بتغير الظروف والمصالح . **(انظر ملحق رقم ٢ المعاهدة الاستراتيجية للتعاون بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتفاقية الأمنية (SOFA)المنبثقة عنها)**

٢ – العلاقة بين اليابان والاتحاد الأوروبي : تعتبر اليابان أحد الشركاء الرئيسيين للإتحاد وثالث أكبر أسواقه الخارجية، وقد تم دعم العلاقات بين اليابان والاتحاد الاوربي من خلال إستراتيجية الإتحاد الأوروبي التي أعلنت في العام ١٩٩٥ ، والتي تم تمديدها من خلال خطة العمل التي تم أقرارها في قمة طوكيو في شهر تموز/ ٢٠٠٠ ، والذي أطلق عليها عقداً من التعاون بين اليابان وأوروبا بداية منذ عام ٢٠٠١ ، ان الخطة التي جرى اقرارها في قمة طوكيو تشمل أربع مجالات رئيسية :

أولاً . نشر السلام والأمن، وتقوية الشراكة الإقتصادية والتجارية.

١– تقع على مسافة ١٥٠٠ كم جنوب العاصمة اليابانية طوكيو تحيطها من أحد الجوانب مياه المحيط الهادي ومن جانب آخر مياه بحر الصين الشرقى، يتواجد عليها ٣٧ فرقة عسكرية أمريكية بكامل عتادها وأسلحتها ومنشآتها مما يخلق مشاكل كثيرة يومية لسكان الجزيرة تتمثل فى ضوضاء مستمرة ووقوع العديد من الحوادث أثناء التدريبات.

2- Drohan , Thomas Alan / The US-Japan Security Burgain ; Origins and Transformation , 1991. P. 195, P. 201

3- *Kawashima, Yutaka/* Japanese foreign policy at the crossroads : challenges and options for the twenty-first century , *1942*-/ Brookings Institutions Press, c2003, P. 22 مصدر سابق

ثانياً . تحمل عبء تحديات عالمية وإجتماعية وحضارية بالإضافة للمقاربة بين الثقافات والشعوب.
ثالثاً . التحليلات المشتركة والمنتظمة فيما يتعلق بالسياسة والأمن في كوريا الشمالية، والدور الصيني المتنامي في آسيا.
رابعاً . وضع اللبنات الأساسية للأمن والترقية والمساعدة في التطوير.

مع تصاعد المد القومي في اليابان بعد سيطرة تيار المحافظين جرى بحث مستقبل العلاقات اليابانية – الأوروبية، والتعاون مع الحلف الأطلسي، في مسعى الى ترجمة قوة اليابان الاقتصادية في الساحة الدولية على المستويين الأمني والسياسي ليتناسب مع حجم اليابان كقوة عظمى في القرن الجديد، بعيداً من القواعد والاتفاقات التي تربطها مع واشنطن .

لقد تيقن صانعوا السياسة في اليابان بضرورة عدم رهن كل تحالفاتهم بالولايات المتحدة بل توسيع الآفاق، والبحث عن تفاهمات استراتيجية جديدة للعمل على إيجاد توازن في العلاقات السياسية الخارجية اليابانية التي ظلت مرتهنة للاتفاقات التاريخية مع الولايات المتحدة ، ونظراً لما للاتحاد الأوربي من ثقل سياسي واقتصادي ولقربه من منابع النفط في الشرق الأوسط يمكن أن يلبي الطموح الياباني الذي يتجاوز حدود الاقتصاد بكثير ، حيث اقتنعت اليابان بأن وزن أوروبا السياسي له تأثير قوي في إدارة وحل قضية الشرق الأوسط وكعامل لكبح صعود قوة روسيا ، وعدم ارتياح اليابان من تطور مستوى العلاقات الصينية الأوربية ، إضافة الى قلقها من الطموحات النووية الإيرانية ، كل ذلك جعل صانعوا القرار في اليابان التوجه نحو أوربا للبحث عن شراكة استراتيجية معها وحث الاتحاد الاوربي على مزيد من الالتزام بالشؤون الآسيوية .(1)

نستنتج بأنه نظراً لكون الاتحاد الاوروبى يعتبر واحد من أقوى التكتلات الاقتصادية في العالم فقد بادر صانعوا السياسة الخارجية اليابانية في التعامل مع وضع الاتحاد الاوروبي بشكل فعال نظراً لأهمية الاتحاد في سياق تاريخ العالم المعاصر بسبب الآثار المترتبة بالنسبة للتوازن في المجتمع الدولي، لا سيما أن السياسة الخارجية اليابانية تتطلب شركاء اقوياء لعدد من الحالات في النظام العالمي الجديد ، والاتحاد الاوروبي يمكن ان يكون من أكثر شركاء اليابان قوة في العديد من الحالات، والذي يعني أن على اليابان دراسة افضل السبل للتعاون مع الاتحاد الاوروبي ووضع استراتيجية للتعامل مع الاتحاد الاوروبي على المدى الطويل.(2)

1- Diplomatic Bluebook 2006 , Ministry of Foreign Affairs, Japan, PP. 85-92 مصدر سابق

1 - *Kawashima, Yutaka /* Japanese foreign policy at the crossroads : challenges and options for the twenty-first century , *1942-*/ Brookings Institutions Press, c2003, P. 126 مصدر سابق

ثانياً: <u>العلاقات اليابانية الاسترالية:</u> وقعت اليابان واستراليا اتفاقية تعاون أمني وعسكري مشترك في طوكيو يوم ٢٠٠٧/٣/١٣ (1) فى مجال الدفاع والتدريب ومكافحة الارهاب الدولي ، وتنص الاتفاقية على تولى القوات اليابانية مهمة تدريب نظيرتها الاسترالية على عمليات الاغاثة وحفظ السلام اضافة الى التعاون والتنسيق بين الجانبين فى مجال مكافحة الارهاب وتبادل المعلومات، وتمت مناقشة اتفاقية التجارة الحرة بين اليابان واستراليا في العاصمة الاسترالية كانبيرا للفترة ٢٣-٢٤ نيسان/٢٠٠٧ ، وكان الجانبان قد اتفقا على إقامة ما يسمى باللجنة الوزارية الأمنية اثنين زائد اثنين والتأكيد على أهمية توقيع الإعلان الأمني المشترك بينهما الذي يشكل إطار عمل جديد . إثر قيام السيد جون هاوارد رئيس وزراء استراليا الاسبق بزيارة رسمية لليابان للفترة ١١-٢٠٠٧/٣/١٤ ، حيث أجرى محادثات مع رئيس الوزراء الياباني الأسبق شينزو آبي ووزير الخارجية الأسبق تارو آسو ووزير الدفاع الأسبق فوميو كيوما تناولت العلاقات الثنائية والشؤون الدولية ذات الاهتمام المشترك ، وأهم ما نجم عن الزيارة هو التوقيع على اتفاقية تعاون أمني وعسكري مشترك فى مجال الدفاع والتدريب ومكافحة الارهاب الدولي ، وذكرت في حينها وسائل الاعلام اليابانية ان الاتفاقية ستعزز من مستوى التعاون بين البلدين ووقعها رئيسا الوزراء الياباني شينزو آبى والاسترالي جون هاوارد عقب اجتماعهما يوم ٢٠٠٧/٣/١٣ ، وتنص الاتفاقية على تولى القوات اليابانية مهمة تدريب نظيرتها الاسترالية على عمليات الاغاثة وحفظ السلام اضافة الى التعاون والتنسيق بين الجانبين فى مجال مكافحة الارهاب وتبادل المعلومات، وتمت مناقشة اتفاقية التجارة الحرة بين اليابان واستراليا في العاصمة الاسترالية كانبيرا للفترة ٢٣-٢٤ نيسان/٢٠٠٧ ، وكان الجانبان قد اتفقا على إقامة ما يسمى باللجنة الوزارية الأمنية اثنين زائد اثنين والتأكيد على أهمية توقيع الإعلان الأمني المشترك بينهما الذي يشكل إطار عمل جديد ، يذكر أن العلاقات الأمنية الثنائية توطدت بين البلدين منذ قيام القوات العسكرية الأسترالية بالتعاون في مهمة الإغاثة الإنسانية التي قامت بها قوات الدفاع الذاتي اليابانية في جنوب العراق .وفي نفس الإطار تعتبر اليابان إن الاتفاق الأمني المشترك مع أستراليا ثاني أهم اتفاق من نوعه بعد اتفاقيتها مع الولايات المتحدة ، وذلك بسبب مخاوفها من الصين وكوريا الشمالية ، وتتزامن الاتفاقية مع اعلان الصين مؤخراً أنها سوف تزيد إنفاقها العسكري ليصل إلى ثلاثمائة وخمسين مليار يوان أو ما يعادل حوالي خمسة وأربعين مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٧ بزيادة ١٧.٨% عن عام ٢٠٠٦ وهذه الزيادة مستمرة للعام التاسع عشر على التوالي ، إلا أن المراقبين يشككون في أن إنفاق الصين الحقيقي أكبر بمرتين أو بثلاث مرات عن الرقم الرسمي المعلن مما قد يجعله أعلى إنفاق عسكري في آسيا ، وعبرت اليابان عن قلقها من خلال ما صرح به الى وسائل الاعلام الأمين العام الأسبق لمجلس الوزراء الياباني ياسوهيسا شيوزاكي

1- DIPLOMATIC BLUEBOOK 2006-Ministry of Foreign Affairs, japan . P.59 مصدر سابق

بـأن الصـين يجب عليهـا أن تجعـل سياسـاتها الدفاعيـة أكثـر شـفافية مضـيفاً إنـه مـن المحتمـل وجـود شـيء مـن الغموض حول سياسات الصين الدفاعية ومن بين ذلك نفقاتها الدفاعية ، وفيما يتعلق بتجربـة الصـاروخ المضـاد للأقمار الصناعية التي أجرتها الصين في شهر كانون الثاني/ ٢٠٠٧، قال شيوزاكي "إن الشفافية تعتبر قضـية أيضاً فيما يتعلق بتجربة تدمير القمر الصناعي لأن ذلك يمثل مطلبا ابتدائياً من أجل إيجاد الثقة المتبادلـة بين البلدين".

ثالثاً: علاقات اليابان مع دول أمريكا اللاتينية: (1)

تتعامل اليابـان مـع دول امريكـا اللاتينيـة والكاريبى باعتبـارهم شركاء في المنـافع المتبادلـة ، وتعتزم اليابـان تكثيف علاقاتها مع بلدان المنطقة مع الاستفادة من الثقـة المتبادلـه وتبـادل الزيـارات والتجـارة والاستثمار والمسـاعدة التـي تقدمها اليابـان الـى المنطقـة مـن خـلال وسـائل المسـاعدات الانمائيـة الرسـمية (Official Development Assistance) .

تعتمد السياسة الخارجية اليابانية نحو دول امريكا اللاتينية ودول الكاريبي على ثلاث ركائز أساسية :

أولاً: تعزيز العلاقات الاقتصادية بين اليابان وامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. **ثانياً:** مساهمة اليابان في استقرار مساعي التنمية فيها. **ثالثاً:** التعاون مع دول المنطقة فى الساحة الدولية . لليابان علاقات جيدة مع أغلب دول أمريكا اللاتينية ، وتسعى من خلالها الحصول على تأييدها في المطالبة بمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. لا توجد موروثات سلبية لليابان فى امريكا اللاتينية ويمكن لها استخدام إمكانياتها والاستفادة من القدرات المتوفرة في أمريكا اللاتينية دون قيود. لقد تراجع النفوذ والتواجد الياباني في امريكا اللاتينية بشكل مطرد منذ التسعينات، ويعمل صانعي السياسة الخارجية في اليابان على توسيع نطاق التعاون الاقتصادي مع دول أمريكا اللاتينية.

رابعاً: العلاقات اليابانية مع القارة الأفريقية:

قامت اليابان وهي ثاني أكبر دولة مانحة في العالم بعد الولايات المتحدة بزيادة مساعداتها المالية لأفريقيا بمعدل ثلاثـة أضـعاف منذ عـام ٢٠٠٦. حيث تـرى اليابـان أن الاسـتقرار فـي أفريقيـا يلقـي بثقلـه علـى السـلام الـدولي ، وتدعم اليابان بعثة الاتحاد الافريقى فى دارفور والانشطة المرتبطة بها وجهود الاتحاد الافريقي لتعزيز بنـاء القدرة للدول الافريقية لمكافحة الارهاب استنادا الى خبراتها فى آسيا ، وتدرس اليابان تمويل

1- مصدر سابق -DIPLOMATIC BLUEBOOK 2006- Ministry of Foreign Affairs , Japan. p. 77

خمسة مشروعات كبرى للبنية التحتية فى إطار مجموعة البنية التحتية من أجل افريقيا، وتشمل محور مالي ، السنغال الجنوبي، وبرامج اعادة تأهيل موانئ انغولا وكينيا وكذلك تحسين ميناء تاكورادي وشبكات الطرق المجاورة له فى غانا ، والتركيز فى الوقت الحالي على مشروعات زراعية فى غينيا وأوغندا ، وحول تنمية الموارد البشرية تم تحديد معالم أربعة مشاريع للتعاون الفني فى كينيا وغانا والسنغال واوغندا كمشاريع مختارة للتعاون المستقبلي ، وتم ادخال المكون الاخير من اجراءات اليابان من اجل السلام والتنمية فى شكل خطة عمل لمكافحة الامراض المعدية فى افريقيا ، وتسعى خطة العمل الى ترجمة "مبادرة الصحة والتنمية"، التى اطلقتها اليابان فى عام ٢٠٠٥ وتستغرق خمس سنوات وتبلغ تكلفتها خمسة مليارات دولار الى اجراءات ملموسة فى مجال الامراض المعدية فى افريقيا ، وتركز الخطة على اتخاذ اجراءات لمكافحة مرض نقص المناعة/الايدز والملاريا والسل الرئوي وشلل الاطفال والامراض الطفيلية والامراض المعدية الناشئة بما فى ذلك انفلونزا الطيور وكذلك تنمية الموارد البشرية وتعزيز التبادلات بين المنظمات المعنية ، وفي هذا السياق أعلنت اليابان عن جائزة دولية لشؤون البحوث الطبية والرعاية في أفريقيا تساوي في قيمتها جائزة نوبل السويدية ، وستحمل الجائزة اسم شيديو نوغوتشي وهو عالم ياباني توفي لاصابته بالملاريا في غانا عام ١٩٢٨ حينما كان يجري أبحاثا على الحمى الصفراء.

يتضمن المقترح الياباني حول التنمية الاقتصادية في أفريقيا معونات مالية بقيمة عشرة مليارات دولار تقدم للدول النامية لمساعدتها على خفض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري، وعلى ضرورة تسريع عجلة التنمية الاقتصادية في أفريقيا من خلال بناء البنية التحتية وتحسين وسائل المواصلات (1)، في نفس الاطار اتفقت اليابان والغابون على بدء مناقشة آلية جديدة لتقديم الدعم المالي إلى الدول النامية في إطار الجهود الرامية لخفض ارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال تأسيس صندوق مالي لمساعدة الدول النامية التي تتطلع إلى تحقيق نمو اقتصادي وحماية البيئة.

مما سبق استعراضه نستنتج أن السياسة الخارجية اليابانية نحو أفريقيا تهدف إلى :

١- التصدي لنفوذ الصين المتزايد في أفريقيا ، حيث يتركز نشاط الصين في مجال الطاقة لاسيما النفط ، كذلك يأتي التحرك الياباني المكثف في افريقيا كجزءا من حملة اليابان للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن كاحدى الأولويات بالنسبة للدبلوماسية اليابانية، ورغم ذلك فأن اليابان لم تتمكن بعد من إقناع الاتحاد الأفريقي بدعم مشروعها لإصلاح الأمم المتحدة الذي يصطدم بمعارضة شديدة من الصين ، فقد رفضت الدول الـ٥٣ الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التخلي عن مطالبتها بمقعدين دائمين في مجلس الأمن إذا تم توسيعه مع حق النقض ، فيما تنشط اليابان لكي لا يحصل الأعضاء الجدد على حق النقض.(2)

---

1 -http://www.mofa.go.jp/region/africa/index.html

2- Diplomatic Bluebook 2006 , Ministry of Foreign Affairs, Japan P. 117. P. 128 . مصدر سابق

٢- مساعدة شعوبها في ممارسة الديمقراطية وتقديم المساعدات الاقتصادية والصحية والتبادل الثقافي إنطلاقاً من أن الاستقرار في أفريقيا امر ضروري لاستقرار وازدهار العالم ومكافحة الارهاب من خلال تقديم مساهمات مناسبة من اجل المساعدة في حل بعض التحديات العالمية التي تتركز في افريقيا كالمجاعة والتصحر وانتشار الامراض لا سيما مرض نقص المناعة، بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي. ٣- تعزيز أسس الدبلوماسية اليابانية من خلال تقوية العلاقات مع الدول في افريقيا ، التى تضم ما يقرب من ٣٠ ٪ من الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

٤- تقوية علاقاتها الاقتصادية مع افريقيا الغنية بالموارد الطبيعية التي من المتوقع أن تكون السوق الكبيرة في المستقبل.

لغرض التوصل الى تلك الاهداف استضافت اليابان مؤتمر طوكيو الدولي الرابع للتنمية الأفريقية (TICAD) والذي استمر لمدة ٣ أيام (٢٨ - ٢٠٠٨/٥/٣٠) .

<u>خامساً: الامم المتحدة :</u> الامم المتحدة هي المكان الذي تتشابك فيها مصالح الدول الأعضاء ، فبالرغم من أن اليابان تدرك أنها لم تحرز اي تقدم في استراتيجيتها الرامية الى الحصول على مقعد دائم في مجلس الامن، إلا أن اليابان مقتنعة بأهمية المنظمة للقيام بواجباتها في المحافظة على السلام والاستقرار في العالم وعليه فاليابان تتعاون وتقدم التزاماتها المالية للمنظمة وتبذل كل ما في وسعها من اجل ضمان مستقبل افضل للمنظمة.

أما حول علاقة اليابان مع المنظمات الدولية والاقليمية والمنظمات غير الحكومية من خلال المنظمات الناشطة فيها ، لليابان علاقات جيدة مع معظم المنظمات من خلال استضافتها لنشاطات الكثير منها وخاصة ما يتعلق بحقوق الانسان ومنع انتشار الاسلحة النووية وحقوق المرأة وغيرها .

(المنظمات التي تنشط فيها اليابان حسب الملحق رقم ٣ المرفق في نهاية البحث).

<u>المبحث الثاني: سياسة اليابان الخارجية في الشرق الاوسط</u>

تنطلق اليابان في سياستها الشرق أوسطية باعتبارها مثالاً نادراً لدولة غير أوربية نجحت في تحديث نفسها مع الحفاظ على تقاليدها الخاصة وتمتلك علاقات جيدة مع كافة الأطراف.

<u>المطلب الأول: الملامح الاساسية لسياسة اليابان الخارجية نحوالشرق الاوسط</u>

تعود أهمية تناول السياسة الخارجية اليابانية نحو الشرق الاوسط لكون اليابان مرشحة لدور يتناسب مع قوتها في نظام عالمي جديد يتسم بتعدد الأقطاب بعد ظهور ملامح انحسار النظام الاحادي القطبية ، وفي هذه الحالة لن تكون

الولايات المتحدة الأميركية هي الدولة المهيمنة الوحيدة على الشرق الأوسط وإنما هناك قوى دولية أخرى قد تشاركها في النفوذ وتنافسها واليابان هي إحداها ، فالتغيرات المتلاحقة والتطورات المتسارعة التي هي سمة العصر، ما لبثت أن فرضت نفسها على الساحة العالمية مع بداية الألفية الثالثة، ومن الطبيعي أن مثل تلك التغيرات تفرض نفسها على اليابان لتعيد صياغة توجهاتها السياسية وحساباتها، وعلاقاتها بمختلف القوى السياسية وخاصة مع العالم العربي بسبب مصالح اليابان الحيوية المتمثلة بمصادر الطاقة كالنفط والغاز.

تنطلق الدبلوماسية اليابانية نحو الشرق الأوسط من مفهوم أن ضمان السلام والاستقرار في المنطقة قضية مرتبطة ارتباطاً مباشراً في تحقيق السلام والازدهار للمجتمع الدولي ككل ولضمان أمن الطاقة لليابان ، ومع ذلك فإن منطقة الشرق الاوسط لا تزال تواجه العديد من القضايا التى تؤثر على استقرار المنطقة ، بما فيها عملية السلام في الشرق الأوسط ، والأوضاع في العراق ، والملف النووي الايراني وتداعياته ، وبناءً على كل ذلك تشارك اليابان بدبلوماسية فعالة ونشطة في الشرق الاوسط ، ومتابعة اهدافها الرئيسية لضمان السلام والاستقرار عبر التعاون مع المجتمع الدولي.

لقد تبنت السياسة الخارجية اليابانية دبلوماسية مبدأ ممر السلام والازدهار بسبب إيمان اليابان بأن الفقر هو النقيض للتجانس الاجتماعي والسياسي، وفي ذات السياق فإن تعزيز الأسس الاقتصادية يمكن أن تخلق مناخا لإزدهار السلام، مع الأخذ بنظر الاعتبار بأن اقتصاداً سليماً سيكون أمرا حاسماً لدولة فلسطينية مستقبلية قابلة للحياة، وتدعو المبادرة اليابانية الإسرائيليين والفلسطينيين للتعايش والتنعم المشترك بالازدهار من خلال التطوير الزراعي في الضفة الغربية وتوفير كافة سبل دعم الصناعة الزراعية الفلسطينية في الضفة الغربية وإنشاء طريق لتسويق المنتجات عبر الأردن.

إن دبلوماسية (ممر السلام والازدهار) تؤمن بأهمية رعاية وتقوية الثقة بين الأطراف المتنازعة وذلك من خلال التركيز على المصالح المشتركة التي تربط بينهم والدبلوماسية اليابانية في الشرق الأوسط تعمل بشكل عام على تحقيق الامور التالية:

أ- جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

ب- تقديم العون ولعب دور بارز بشأن قضايا إنسانية واقتصادية لتسهيل تقدم عملية السلام في الشرق الأوسط .

ج- المساعدة في إعادة الاستقرار السياسي وترسيخ الأمن في العراق.

د- المساهمة في الجهود الرامية الى القضاء على خطر الارهاب الدولي.

هـ - ضمان تدفق النفط من الشرق الأوسط الى الأسواق العاليمة .(1)

1- www.enech.meti.go.jp/english/energy/new_energy – مصدر سابق

تحركت السياسة الخارجية اليابانيه تجاه الشرق الاوسط ببطء إلا أنها تغيرت بشكل تدريجي لا سيما بعد تحولات السياسية الدولية في اعقاب حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ .١٩٩١)، ورغم عدم تبني سياسة جديدة متجاوبة وتغييرات السياسة الدولية إلا أن النهج الجديد للسياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط ينبغي اعتباره استمرارا لعدة حقائق جديدة داخل الأطر السياسية الداخلية والخارجية يمكن الاشارة اليها من خلال العوامل التالية:

١ – عامل استمرار اعتماد اليابان على استيراد النفط الخام من الشرق الأوسط .

٢ – تزايد الارتباطات الاقتصادية بين اسواق اليابان واسواق الشرق الأوسط .

٣ – التغييرات في هيكلية النظام العالمي التي مهدت الظروف للنهج الجديد في السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط ومن ضمنها سياستها نحو اسرائيل الذي تجلى بصورة رئيسية في مشاركتها في عملية السلام . (1)

لقد شهدت السياسة الخارجية اليابانية في مضمونها وأدواتها تجاه الشرق الأوسط تحولاً جوهرياً منذ بداية عقد التسعينيات مع تصاعد أهمية الشرق الأوسط في السياسة الخارجية اليابانية لتصبح قضية الاهتمام الياباني بالعراق أحد أهم فصول ذلك التحول ، حيث شكل ارسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية الى العراق منعطفاً في السياسة الخارجية اليابانية.

تتمتع اليابان بعلاقات جيدة مع دول الشرق الأوسط وخاصة مع الدول العربية ، ويعود السبب الى عدم وجود أي ماضي استعماري لليابان في الشرق الاوسط وللسمعة الطيبة دولياً التي تحتلها في الوقت الحالي والسبب الآخر يعود الى حاجة اليابان الى مصادر آمنة للطاقة .

إن استقرار السياسة الخارجية إزاء منطقة الشرق الأوسط(2) يعود لعدة أسباب أولهما جدية الحكومة اليابانية وسرعة تجاوبها مع مشاكل المنطقة فضلا عن أهمية دول مجلس التعاون الخليجي في توفير النفط لليابان . وثانيهما التحول الاقتصادي الذي يفتح فرص استثمار ذات عوائد كبيرة لليابان. وثالثهما أهمية الاستقرار في الشرق الأوسط وأثره على الأمن والسلام الدوليين (3) ، لذلك فالعلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان علاقة مصالح مشتركة واحترام متبادل، فالمنطقة تتطلع لليابان ليس كمجرد دولة مستوردة للنفط وإنما كمصدر كبير للاستثمارات والخبرات العلمية والتقنية.

1- http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/arab_e.pdf#search='JapanArab مصدر سابق

2- Diplomatic BlueBook, 2006 , , ministry of Foreign Affairs, Japan,PP.110-111- مصدر سابق

3- Japan's Concept for Creating the Corridor for Peace and Prosperity: www. Mofa.go.jp/region/middle_e/palestine/concept0607.html

سمات السياسة الخارجية اليابانية بعد أحداث أيلول٢٠٠١

١ – بالرغم من أن اليابان شريكاً أساسياً للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الارهاب لكنها رفضت إلصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين.

٢ – شاركت اليابان في الحرب على العراق بإرسال قوات سلام ودعمت جهود إعادة اعمار العراق.

٣ – موقف اليابان من الصراع العربي– الإسرائيلي انطلق من رؤيتها في تأييد إقامة دولتين ، وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، وتدعو إلى تحقيق السلام بالوسائل السلمية ، وفي إطار الشرعية الدولية، مع إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

٤– تشجيع حوار الحضارات وتوظيف الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية لتعزيز هذا التوجه العام.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية اليابانية نحو الشرق الأوسط :

لمعرفة السياسة الخارجية اليابانية فيما يتعلق بالعلاقات اليابانية العربية لا بد من دراسة الخلفية التاريخية والآفاق المستقبلية للسياسة اليابانية باعتبار أن السياسة الخارجية لبلد ما هي إلا انعكاس وامتداد طبيعي لواقع داخلي يخضع لخصوصيات تاريخية وحضارية. لذلك لا يمكن إدراك وجهة السياسة الخارجية اليابانية وأبعادها إزاء الشرق الأوسط إلا من خلال فهمها في إطار النظام الدولي وتطوراته منذ الحرب العالمية الثانية، وإلقاء الضوء على المحددات التي تحكم توجهات سياسة اليابان الخارجية والقيود التي تعمل في إطارها هذه السياسة منذ هزيمة اليابان عام ١٩٤٥.(1)

تتمتع السياسة الخارجية اليابانية نحو الشرق الأوسط بأهمية خاصة في محيط السياسة العامة اليابانية ، ودرجة توزيعها بين دول الشرق الأوسط والادوات المستخدمة في تنفيذها ، والقضايا التي تدور حولها. فقد عاشت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ضمن قيود دستورية تنص على البقاء بعيداً عن مواطن الصراع والنزاع والاكتفاء بدور إنساني واقتصادي يكون محل ترحيب متفق عليه من جانب مختلف الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بهذا الدور.

لقد انطلقت سياسة اليابان الجديدة من رؤية استراتيجية ترى أن لليابان مصلحة كبيرة في حل النزاعات بالطرق السلمية خدمة لمصالحها العليا بسبب مصادر الطاقة والاستثمارات المالية الكبيرة فيها، فضلا عن أنها تشكل مركزاً أساسياً لسلعها وأسواقها الخارجية. (2)

1-.SEMINARS/ Japanese Policy in the middle East / http://www.passia.org/seminars/99/japan/jpolicy.htm-

2- Palgrave Macmillan / Japanese foreign policy in Asia and the Pacific : domestic interests, American pressure, and regional integration/, 2001. P. 103, P. 106, P. 118مصدر سابق

إن محددات السياسة الخارجية اليابانية نحو الشرق الأوسط تنطلق من :

أ-النفط والمصالح التجارية: منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، إزداد بشكل كبير اعتماد اليابان على النفط الخام فقد أصبحت تعتمد بشكل كبير على نفط الشرق الأوسط ، وبسبب التطورات الاقليمية والدولية في الثمانينات والتغيرات الهيكلية في سوق النفط الدولية ، والمصاعب السياسية والاقتصادية داخل البلدان الرئيسية المنتجة للنفط جعل اليابان تعمل من أجل تأمين مصادر مستقرة ومضمونة ورخيصة من امدادات النفط .

ب- التغييرات السياسية الداخلية:

تتميز الاوضاع السياسية الداخلية في اليابان الحالي بالتوتر والجمود السياسي بعد فقدان الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم هيمنته على مجلس المستشارين منذ انتخابات تموز/٢٠٠٧ لتزداد حدة معارضة أحزاب المعارضة في مسألة مساهمة اليابان في الحرب على الارهاب من خلال ارسال قوات الدفاع الذاتي البرية أو الجوية أو البحرية الى بؤر التوتر .

ج- الساحة الدولية:

ساعدت نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي في تخفيف التحفظ الدولي من التدخل الياباني في شؤون الشرق الاوسط ، ففي الماضي كانت اليابان في الحاجة الى التوفيق بين المطالب السياسية الرئيسية للبلدان المنتجة للنفط في الشرق الاوسط من اجل تأمين إحتياجاتها من الطاقة وبين مواصلة تطابق سياستها مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الاوسط ، وفي معظم الحالات كان من الصعب على اليابان التوفيق بين موقفيها بسبب تناقضهما ، وجاء توقيت بدء عملية السلام الشاملة في الشرق الاوسط التي بدأت في إطار جديد لتمكن اليابان من طرح رؤيتها للسلام في المنطقة بشكل أكثر استقلالية دون المخاطرة بعلاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة ومع الدول الشرق أوسطية التي تمدها بالنفط وخاصة الدول العربية .

إن التنافس الاقليمي بين الصين واليابان على مركز القيادة في آسيا يبرز كأحد مظاهر التغيير الكبير في الساحة الدولية والذي يقود اليابان للسعي لانتزاع الاعتراف الدولي بها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن والذي تراه اليابان ضرورياً من أجل ترسيخ التعاون الدولي بوصفه دعامة رئيسية للسياسة الخارجية اليابانية في المحافظة على النظام الدولي .(1)

1- Palgrave Macmillan / Japanese foreign policy in Asia and the Pacific : domestic interests, American pressure, and regional integration , 2001. P. 112 مصدر سابق

المطلب الثالث: سياسة اليابان ازاء دول الشرق الأوسط

أولاً : موقف اليابان من النزاع العربي . الاسرائيلي

أفرزت تغيرات النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة تحولاً واضحاً في السياسة الخارجية اليابانية حيث تصاعد نشاط السياسة الخارجية لليابان بعد أربعة عقود من التركيز على القضايا الداخلية والتحرك الخارجي المتحفظ تحت المظلة الأمريكية ، ولعل أهم ما يميز السياسة الخارجية اليابانية هي اتساع هامش التحرك المرن في ظل عالم القطب الواحد صوب الشرق الأوسط لتتخرط اليابان بفعالية في عملية السلام بين الفلسطينين واسرائيل.

لقد شكل الحظر النفطي في الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٧٣ منعطفاً مميزاً في موقف اليابان من الصراع العربي– الإسرائيلي والشرق الأوسط بشكل عام بعد أن أصبح الحظر النفطي مشكلة كبيرة على استمرار تحقيق نموها الاقتصادي بسبب اعتماد الاقتصاد الياباني بشكل كبير على النفط المستورد من الدول العربية .

في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧٣ أصدرت وزارة الخارجية اليابانية بياناً استنكر احتلال إسرائيل للأراضي العربية مع التأكيد على ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ وكان البيان قد مثل اول خطوة مستقلة في السياسة الخارجية اليابانية عن الحليف الأمريكي فيما يتعلق بالصراع في الشرق الأوسط ، واستمر الخطاب الياباني موالياً للدول العربية حتى النصف الثاني من عقد الثمانينيات من القرن الماضي حين شهدت العلاقات بين اسرائيل واليابان تطوراً وتنسيقاً مشتركاً بسبب التعامل بين الشركات اليابانية والاسرائيلية .(1)

ان تغير السياسة الخارجية اليابانية وبدء التعاطف مع اسرائيل يعود إلى الاسباب التالية :

١– سبب ارتفاع الفائض التجاري بين اليابان والولايات المتحدة لصالح اليابان في تصاعد الضغوط الامريكية على اليابان عبر جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل(اللوبي) في الولايات المتحدة .

٢– جاء توقيع إسرائيل اتفاقيات كامب ديفيد للسلام مع مصر كأحد اسباب انتهاج اليابان سياسة محايدة مع اسرائيل والدول العربية وبعدها اتبعت اليابان سياسة أكثر تقارباً مع اسرائيل .

٣– تواجد فائض من النفط شهدته السوق النفطية في النصف الثاني من الثمانينيات إضافة الى استقرار الاسعار الامر الذي أدى إلى تراجع الدور السياسي للدول العربية المصدرة للنفط.

لقد طرأ تغيير كبير في السياسة الخارجية اليابانية بعد حرب الخليج الثانية /١٩٩١ تمثل في التخلي عن الحذر الشديد الذي اتسمت به سابقاً والسعي إلى زيادة الدور السياسي لليابان على المستوى الدولي (2)، وضمن هذا الإطار

1- http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/israel/index.html مصدر سابق

2- Palgrave Macmillan/ Japanese foreign policy in Asia and the Pacific : domestic interests, American pressure, and regional integration/ 2001. P.101 - P. 118 مصدر سابق

كانت منطقة الشرق الأوسط الساحة النموذجية لتطبيق توجهات السياسة الخارجية اليابانية الجديدة.

إن مفاوضات السلام التي انطلقت في مدريد عام ١٩٩١ بين إسرائيل والفلسطينيين كانت فرصة مناسبة لليابان لتأكيد حضورها في المنطقة ، وفي إطارهذه العملية تحركت السياسة الخارجية اليابانية نحو الاتجاه المتمثل في المساهمة في المفاوضات متعددة الأطراف .

ان العوامل التي شجعت اليابان للمساهمة في المفاوضات متعددة الاطراف هي:

١- تعامل اليابان مع الجوانب الفنية غير السياسية التي لا تتضمن أية انعكاسات أو مخاطر قد يعترض عليها الداخل الياباني .

٢- الخبرة التي تملكها اليابان في المسائل الفنية المتمثلة في المجال الاقتصادي وإعادة الاعمار وتصفية المياه وتحسين الوضع الصحي كما تمتلك التمويل اللازم للمشروعات التي تدخل في إطارها.

ان العوامل المشار اليها شجعت اليابان على اتخاذ خطوة سياسية بتعيين مبعوث خاص للحكومة اليابانية في الشرق الأوسط لمتابعة تطورات عملية السلام مع طرح أفكار ومبادرات سياسية والمشاركة في بعض الترتيبات الأمنية التي تتفق عليها الأطراف المعنية بعملية السلام .

لقد شهدت السياسة الخارجية اليابانية تحولاً جذرياً بعد عام ٢٠٠٠ باتجاه تحميل السلطة الفلسطينية مسؤولية فشل مفاوضات السلام وتحميل الجانب الفلسطيني المسؤولية في استمرار أعمال العنف التي اجتاحت الأراضي المحتلة وعلى إثرها قامت اليابان بتخفيض المساعدات اليابانية المقدمة إلى السلطة الفلسطينية ، ورافق كل هذه المتغيرات حدثين مهمين هما تصاعد وتيرة العلاقات والمصالح التجارية بين اليابان وإسرائيل أثناء عقد التسعينات (1) من القرن الماضي مع ضعف نفوذ التيار المتعاطف مع القضية الفلسطينية في دوائر وزارة الخارجية اليابانية والذي يعود أحد اسبابه الى إجادة إسرائيل عملية إدارة الصراع بمساندة الولايات المتحدة .

تميزت السياسة الخارجية اليابانية في فترة رئيس الوزراء الياباني السابق جونيشيرو كويزومي (٢٠٠١-٢٠٠٦) بكونها سياسة متطابقة مع سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط والتي تجسدت بإرسال قوات يابانية إلى

١- - في شهر كانون أول/ ١٩٩٤ زار رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إسحق رابين اليابان ، ومن هناك أعلن فتح البورصة الإسرائيلية أمام المستثمرين اليابانيين. ووقع البلدان أيضا اتفاقا للتعاون الاقتصادي والتقني. وفي شهر أيلول /١٩٩٥ قام رئيس الوزراء الياباني توميتشي مورو بزيارة الى اسرائيل.

العراق عام ٢٠٠٣ دعما للقوات متعددة الجنسية التي تقودها الولايات المتحدة في العراق ، وفي عهد السيد شينزو آبي(٢٦/٩/٢٠٠٦-٢٦/٩/٢٠٠٧) بدأت اليابان بتطبق سياسة خارجية نحو الشرق الأوسط تحت عنوان بناء قوس الحرية والازدهار والذي يعني التأكيد على القيم العامة مثل الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون التي تعتبرها اليابان جوهر الدبلوماسية اليابانية(1)، وتؤمن اليابان بإجراء زيارات على مستوى عالي بين اليابان و الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني تكون متزامنة مع الجهود التي تبذلها الدول الرئيسية في المنطقة مثل مصر و السعودية ، لغرض تفعيل "ممر السلام و الازدهار" من الضفة الغربية لنهر الأردن مرورا بالأردن حتى يصل الى دول الخليج العربي حسب الرؤية اليابانية. (2)

<u>ثانياً: العلاقات اليابانية- الايرانية:</u>

شهدت العلاقات اليابانية الايرانية فتوراً بسبب تداعيات الملف النووي الايراني لا سيما بعد أن أعلنت الحكومة اليابانية عن عزمها على إيقاف الدعم المالي عن مشروع تطوير حقل النفط الايراني آزاديكان في حال مواصلة ايران تخصيب اليورانيوم ، يذكر أنه في عام ٢٠٠٤ وقعت شركة INPEX التابعة للحكومة اليابانية عقداً مع إيران لتطوير حقل آزاديكان الذي يعتبر أحد أكبر حقول احتياطي النفط في الشرق الأوسط ، وكانت اليابان سابقاً تواصل سياستها في دعم المشروع رغم معارضة الولايات المتحدة ولكن في الفترة الأخيرة تغير الموقف بسبب إصرار ايران على عدم وقف برنامج تخصيب اليورانيوم حسب رأي الحكومة اليابانية(3) ،وغالباً ما تؤكد اليابان عن رغبتها في تسوية القضية النووية الايرانية مع المجتمع الدولي بالطرق السلمية ، ويسود القطاع الصناعي الياباني قلق بسبب تداعيات الملف النووي الايراني في حال فشل الجهود الرامية للتوصل
الى حل سليم للملف النووي الايراني والمتمثلة بفرض حصار ضد ايران والذي سيؤثر على استيراد النفط الايراني الى اليابان ، حيث تستورد اليابان حوالي ١٥% من استهلاكها للنفط من ايران منذ عام ٢٠٠٤ .(4)

مصدر سابق 1- DIPLOMATIC BLUEBOOK 2006- Ministry of Foreign Affairs , Japan.PP. 110-112

مصدر سابق 2 - http://www.passia.org/seminars/99/japan/jpolicy.htm

مصدر سابق3- Diplomatic BlueBook2006, Ministry of Foreign Affairs, Japan,PP.102-103,P.115

مصدر سابق 4- - SEMINARS/ Japanese Policy in the middle East / http://www.passia.org/seminars/99/japan/jpolicy.htm

في الوقت الذي ترى فيه اليابان أن المملكة العربية السعودية يمكنها أن تلعب دوراً كبيراً في إطار تحقيق الرؤية اليابانية لإنشاء معبر للسلام والازدهار (1) الذي يمتد عبر مسار يبدأ من الضفة الغربية عبر الأردن لينتهي عند دول الخليج ، ترى في نفس الوقت ضرورة إشراك إيران في مشروع معبر السلام والازدهار ضمن الاستراتيجية اليابانية (2) في نشر السلام والاستقرار .

وما يؤهلها هو علاقاتها الطبيعية مع ايران والمتميزة مع المملكة العربية السعودية ، وفي نفس هذا الإطار لليابان علاقات جيدة مع تركيا ، وعليه فاليابان قادرة على ممارسة نفوذها للتأثير على الموقف الايراني من أجل التوصل إلى حل سلمي لقضية الملف النووي من خلال التنسيق مع المملكة العربية السعودية وتركيا لإقناع إيران بالتراجع عن حافة الدخول في مواجهة مع المجتمع الدولي ، وبدون شك للمملكة العربية السعودية مصلحة مباشرة إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في حث إيران على التخلي عن محاولات امتلاك قدرات نووية ، إن نجاح مثل هذا الجهد سيستفاد منه كافة الاطراف لا سيما تركيا التي تواجه مصاعب جمة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، وخصوصاً إذا تمكنت من المساهمة بصورة إيجابية في التغلب على الأزمة الحالية بشأن البرنامج النووي الإيراني علماً بأنها تلعب دور الوسيط بين اسرائيل وسوريا للتوصل الى اتفاقية للسلام بينهما ، يذكر أن إيران تعتبر ثاني أكبر مصدر للنفط لليابان بعد السعودية.(3)

ثالثاً: العلاقات اليابانية– الاسرائيلية:

أن السياسة اليابانية تجاه إسرائيل ارتبطت منذ نشأتها عام١٩٤٨ بتأثير العامل الخارجي عليها أكثر من استجابتها للعامل الداخلي أو اعتبارات اخرى تتعلق بسير العلاقات الثنائية مع إسرائيل (4)، فالسياسة اليابانية تجاه إسرائيل حرصت على المحافظة على علاقات طيبة مع الدول العربية لضمان تدفق نفط الشرق الأوسط الذي يعتمد عليه الإقتصاد الياباني بشكل رئيسي وثانيهما المحافظة على علاقات التحالف الاستراتيجي التي تربط اليابان بالولايات المتحدة منذ عام١٩٤٥. وجدير بالذكر أن اليابان استضافت مؤتمراً حول عملية السلام في الشرق الأوسط للفترة ١٤– ٢٠٠٧/٣/١٥ ، وشارك فيه ممثلين عن اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن وممثلون عن قطاعات

1- مصدر سابق http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/arab_e.pdf#search='JapanArab

2- SEMINARS/ Japanese Policy in the middle East / http://www.passia.org/seminars/99/japan/jpolicy.htm Japanese foreign policy towards the Middle East

3- http://www.passia.org/seminars/99/japan/jpolicy.htm

4- Diplomatic Bluebook 2006 , Ministry of Foreign Affairs, Japan, PP. 110-112 مصدر سابق

الأعمال ، ويعد الثالث من نوعه ، وكان أول اجتماع قد عقد في عام ٢٠٠٣ وأعلنت اليابان أنها تبذل جهدها لتعزيز الحوار والثقة المتبادلة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ، وتندرج هذه المبادرة في اطار التعهدات التي قطعها رئيس الوزراء الياباني السابق جونيشيرو كويزومي من اجل السلام ، وقد شهدت العلاقات الاسرائيلية اليابانية (1) تطوراً دراماتيكياً بعد اتفاق الجانبان على وضع آلية لتبادل المعلومات دورياً عن برنامج كوريا الشمالية النووي (2)، فضلاً عن استمرار التعاون في ما يتعلق بالتقنية اليابانية في مجال الاتصالات الحديثة .

<u>يمكن إيجاز مبادئ السياسة الخارجية اليابانية نحو الشرق الأوسط بما يلي:</u>

ترتكز الاستراتيجية اليابانية في سياستها الخارجية نحو الشرق الأوسط على أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة إلى اليابان، ودور اليابان في عملية سلام الشرق الأوسط ، والتركيز على مبادئ السلام العالمي، وتفعيل مبادرات إحلال السلام في الشرق الأوسط ، مع توجهات اليابان على تقديم كل المساعدات الممكنة لتحقيق السلام في هذه المنطقة وذلك من خلال:

١- قناعة اليابان التامة بضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل، ومنع انتشار أو تطوير الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط .(3).

٢- تضامن السياسة الخارجية اليابانية نحو الشرق الأوسط مع توجهات الولايات المتحدة الأمريكية ، لكنها تأمل في تفعيل دور الأمم المتحدة لإيجاد حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط.

٣- الحرص على المشاركة في كافة مؤتمرات الدول المانحة لأفغانستان والعراق، وتوظيف رؤوس أموال كبيرة في البلدين.

٤- إدانة العنف في الشرق الأوسط والحرص على عدم التصويت لأي قرار يفرض عقوبات على إسرائيل مع مساندة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في جميع المحافل الدولية.

٥- تبني مبدأ حوار الثقافات مع دول الشرق الأوسط، والتأكيد على رفضها القاطع لمقولة صراع الحضارات والتوصيف الديني للإرهاب، ورفض اليابان لأي تفسير للإرهاب موجها ضد المسلمين أو ضد العرب والدول العربية.

٦- تؤمن اليابان بأن نجاح سياستها الخارجية يتطلب بالضرورة وجود نظام إقليمي عربي موحد وفاعل يشجعها على رسم استراتيجية مستقلة تؤمن مصالحها مع الدول العربية والإسلامية، لكن من دون الاصطدام بسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

1- Japanese foreign policy towards the Middle East- (http://www.passia.org/seminars/99/japan/jpolicy.htm) مصدر سابق-

٢- فقد نشرت صحيفة THE ASAHI SHIMBUN التي تصدر بالانكليزية في اليابان بتأريخ ٢٠٠٨/٣/٣١ بأن إسرائيل ابلغت اليابان بتاريخ (٢٥- ٢٠٠٨/٢/٢٩) أن الموقع الذي قصفه سلاح الجو الاسرائيلي في سورية في شهر ايلول/٢٠٠٧ كان مشروع منشأة نووية تبنى بمساعدة كوريا الشمالية ، وعبرت إسرائيل عن قلقها من تصدير كوريا الشمالية لأحدث التقنيات العسكرية إلى بلدان الشرق الأوسط ، كما طلبت إسرائيل .

3- Palgrave Macmillan/ Japanese foreign policy in Asia and the Pacific : domestic interests, American pressure, and regional integration/, 2001. P. 119 مصدر سابق

المبحث الثالث: العلاقات اليابانية – العراقية

المقدمة

القاسم المشترك بين العراق واليابان هو معاناة الشعبين العراقي والياباني من أهوال الحروب حيث عانت اليابان بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية الخراب الشامل الذي طال البنية التحتية اليابانية وهذا ما حصل للدولة العراقية التي عانت من ثلاثة حروب متتالية ، كذلك تم احتلال اليابان من قبل قوات الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة عام ١٩٤٥ وهذا ما حصل للعراق بعد سقوط بغداد في التاسع من نيسان /٢٠٠٣ ، ورغم الفارق الزمني إلا أن الحدثين كان سببهما النزعات التوسعية لحكومتي اليابان والعراق .

لقد اشتركت وإختلفت اليابان والعراق بالقضايا التالية :

أولاً– تنامي النزعة العسكرية والروح التوسعية: يشترك البلدان بنمو النزعة العسكرية فيهما ، فقد بدأت النزعة الاستعمارية في اليابان خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، وبدأت بذات الوقت سياسة اليابان التوسعية لتصبح قوة عسكرية مهيمنة في المنطقة ، شاركت اليابان في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، وقد أعطتها الحرب فرصة لتوسيع الإمبراطورية اليابانية ، وأخذت طموحات اليابان في تأسيس إمبراطورية عظمى تتبلور أكثر فأكثر، ، وفي عام ١٩٤٢ كانت اليابان في قمة قوتها. في مطلع عام ١٩٤٥ بدأ الجيش الياباني في الانهيار بعد أن ضربت الولايات المتحدة مدينتي هيروشيما وناكازاكي بالقنبلة الذرية في السادس والتاسع من شهر/آب/١٩٤٥ استسلم اليابانيون في ٩/٢/ ١٩٤٥ رسميًا على ظهر البارجة الأمريكية ميسوري في خليج طوكيو.

شهد العراق بعد انتهاء فترة الانتداب البريطاني واعلان استقلاله وقبوله عضواً في عصبة الامم في ٣ / تشرين أول /١٩٣٢ تصاعد النزعة العسكرية من قبل قادة الجيش العراقي لا سيما بعد استلام الملك غازي السلطة ، حيث قام الجيش العراقي بشن حملات عسكرية داخلية ضد الشعب العراقي . لقد استمر تصاعد النزعة العسكرية العراقية لدى الحكومات العراقية المتعاقبة لتصل ذروتها في بداية العقد الثامن من القرن العشرين وليدخل العراق بعدها في ثلاثة حروب مدمرة هي حربي الخليج الأولى(١٩٨٠–١٩٨٨) والثانية(١٧ / كانون الثاني – ٢٨/ شباط/ ١٩٩١) ، والحرب الثالثة التي أدت في التاسع من نيسان/٢٠٠٣ إلى غزو العراق واحتلاله من قبل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة .

ثانياً: الاختلاف بين الحكومتين والتأثيرات الاقليمية: ترتبط اليابان بمعاهدة أمنية مع الولايات المتحدة تم توقيعها عام ١٩٥١ والتي بموجبها تتمتع اليابان بالحماية والمظلة النووية الامريكية إضافة الى التوقيع على معاهدة التعاون والأمن المشترك عام ١٩٦٠ وأخيراً توصل البلدان الى تحالف استراتيجي شامل تم إبرامه في ٢٩/تشرين أول/٢٠٠٥ ، في حين أن الاتفاقية الأمنية الطويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة المطروحة على الطاولة لا تزال مشروع

للنقاش والتداول ، وتنفرد اليابان في هذا المجال بكونها كانت تتمتع بحكومة موحدة في القرار وبعيدة عن المؤثرات الاقليمية والتجاذبات السياسية الداخلية الا ان العراق يتأثر بشدة بمحيطه الإقليمي.

ثالثاً: القوة الاقتصادية: حقق الاقتصاد الياباني تقدمًا كبيرًا بعد الحرب العالمية الثانية، فمع منتصف الخمسينيات، عاد الإنتاج الصناعي إلى مستواه قبيل الحرب، وأثناء الفترة من ١٩٦٠ إلى١٩٧٠، كان الإنتاج الاقتصادي ينمو بمعدل ١٠% سنويًا ، ويعود الفضل في هذا النجاح السريع إلى عدة أسباب منها: تبني اليابان للتقنية الغربية ، تركيز اليابانيين على إنتاج سلع للسوق العالمية، وتمتع اليابان بقوى عاملة مدربة بشكل جيد، وتعمل بجدية متناهية. يتمتع معظم سكان اليابان بمستوى معيشة مرتفع بسبب الاقتصاد المتطور ، نسبة البطالة في اليابان منخفضة جداً .

مع نهاية ستينيات القرن العشرين حوَّل اليابانيون المهرة بلدهم ليصبح قوة اقتصادية عظمى في العالم. في حين أن نسبة كبيرة من العراقيين يعانون من الفقر بسبب الاقتصاد الضعيف والبطالة بالرغم من أن العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي من النفط في العالم .

رابعاً: الدستور: وضع الجنرال الأمريكي ماك آرثر ومستشاروه مسودة دستور لليابان، وقد وضع موضع التنفيذ في ٣/٥/ ١٩٤٧، وقد نقل الدستور جميع السلطات السياسية من الإمبراطور إلى الشعب، كما ألغى الدستور الجيش والبحرية اليابانية، وأكد على أن اليابان ستتخلى عن استعمال الحرب سلاحًا سياسيًا حسب المادة التاسعة ، كما ضمن الكثير من الحريات الإنسانية، كحرية الرأي، وحرية الدين وحرية الصحافة وحرية الأحزاب. وقد قسم الدستور المهام بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية. في حين أن الدستور العراقي تمت صياغته من قبل مجموعة عراقية متخصصة وتم التصويت عليه وبعدها تم تشكيل لجنة إعادة صياغة الدستور لإدخال بعض التعديلات على الدستور.

خامساً: نجاح التجربة اليابانية: رغم أن العراق فيه الكثير من مقومات النهضة المتمثلة بالكفاءات العلمية والعامل الجغرافي والبشري ويتفوق بالموارد الطبيعية وخاصة النفط على اليابان ، إلا أن هناك مشكلة الصراع بين الثقافة المحلية من جهة وعناصر الحداثة الوافدة مع المشروعات الغربية من جهة أخرى ، ففي هذا المجال نجحت اليابان في عدم الانقياد الكامل للنموذج الغربي في نهضتها، وإحداث تنمية تعتمد على اقتباس التكنولوجيا المتطورة من دون استيراد الثقافة الغربية . إن إشكالية التحديث والتغريب والمحافظة على التقاليد في مواجهة النموذج الغربي لاتزال احد المواضيع الساخنة في مسيرة إعادة بناء العراق مع تصاعد التيارات السياسية الدينية ، وتنفرد اليابان عن العراق بمجتمعها المتجانس إثنياً ودينياً في حين أن العراق بلداً متعدد الإثنيات واللغات والأديان والذي كان المفروض أن يكون عامل إغناء ، ولكن العراق يتميز بحكم الجغرافيا والتاريخ بكونه بلد سهل الحكم إذ تداولت عليه حكومات مركزية ظلت تتداول الحكم في البلاد على مدار سبعة آلاف سنة، بعكس اليابان التي لم تشهد التوحد إلا بعد عام ١٨٦٨ ، لكن اليابان نهضت والسبب في ذلك اعتمادها سياسة العزلة الطوعية التي دامت حوالي القرنين حتى أواسط

القرن التاسع عشر ، في المقابل فإن العراق تعرض الى السيطرة من قبل الدول المجاورة كما حصل أثناء الاحتلال الفارسي والعثماني والبريطاني والأمريكي تتميز اليابان بكونها بعيدة لا تملك حدود مشتركة أو قريبة من الغرب وتخضع للعزلة الطوعية أيضاً ، الأمر الذي وفر لها حماية طبيعية من الهجمات العسكرية الغربية المتتالية . لعب عامل البنية الاجتماعية في العراق دوراً سلبياً في بناء الدولة الموحدة بعد أن تصاعد تأثير الولاءات القبلية والمذهبية والقومية ، على عكس ما حصل في اليابان عندما بدأ الاندماج المدني للطبقات الاجتماعية الوافدة من الأرياف الى المدن وتخليها عن ولاءاتها القبلية والمحلية الضيقة لصالح ولاء عام لليابان ، لتساهم في ولادة وتطور المجتمع الياباني الحديث والمعاصر على عكس ما يحصل اليوم في العراق ليصبح ولاء الفرد العراقي يتراوح اليوم بين العشيرة ، القبيلة ، الحزب ، المذهب ، والمنطقة .

لم يمر العراق بفترة من النهضة الحقيقة بسبب الأنظمة الدكتاتورية التي قمعت الفكر الحر والابداع ، في حين أن اليابان عاشت نهضتين الأولى في القرن التاسع عشر وهي نهضة كانت من اجل بناء الجيش والتي انتهت ببناء دولة اليابان الامبريالية ، بينما في المرحلة الثانية من نهضة اليابان فقد كانت بمثابة استمرارية للنهضة الاولى ولكن بدون الطموح العسكري والامبريالي التوسعي ، بعد أن أصبحت اليابان دولة منزوعة السلاح تحت الحماية الأميركية .

سادساً: المقارنة بين الوضعين العراقي والياباني: من الصعوبة بمكان المقارنة بين الوضعين العراقي والياباني ، فاليابان بعد الحرب العالمية الثانية كانت في وضع أفضل بكثير، ولم تكن بلداً متخلفاً تكنولوجياً ، فقد كان لديها تكنولوجيا متطورة ، وكان عندها اقتصاد قوي جداً، والذي حصل أنه في عام ١٩٤٨– ١٩٤٩ انتصرت الثورة الشيوعية في الصين وبدأت بوادر الحرب الكورية ، فاضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى معاملة اليابان كدولة صديقة وأنهت الولايات المتحدة الاحتلال الأميركي لليابان بمعاهدة عسكرية في عام ١٩٥١ (معاهدة سان فرانسيسكو)، ، وبسبب تماسك وقدرة وخبرة الشعب الياباني على الاستفادة من الظروف الإقليمية والدولية التي نشأت ، بدأت النهضة اليابانية تأخذ مساراً تصاعدياً في المجال الاقتصادي .

المطلب الأول: مراحل تطور العلاقات بين العراق واليابان

أولاً: تأريخ العلاقات الدبلوماسية:

بعد انتهاء فترة الانتداب البريطاني بدأت الدبلوماسية الالمانية تنشط من أجل كسب الحكومة العراقية الى جانب دول المحور وازداد النفوذ الألماني في العراق بتعيين الدكتور فريتز غروبا سفيراً لالمانيا في بغداد عام ١٩٣٣ ، وكان غروبا دبلوماسياً نشطاً يتقن التحدث باللغات العربية والفارسية والتركية بطلاقة وقد تأثر العراقيون كثيراً بشخصية السفير الالماني وبذلك تمكن السفير من اقامة علاقات ودية متينة مع الحكومة العراقية بعد نيل العراق استقلاله، ولكون اليابان كانت على علاقات جيدة مع المانيا لذلك كان لألمانيا دوراً في تقوية العلاقات اليابانية العراقية نظراً لأهمية العراق من ناحيتي قربه من الجبهة الروسية ومن ناحية كونه يشكل أحد مصادر النفط اللازمة للآلة العسكرية الالمانية لمواجهة دول الحلفاء في

الحرب العالمية الثانية . لقد أتخذت العلاقات العراقية اليابانية شكلاً رسمياً بافتتاح مفوضية يابانية في العراق عام ١٩٣٩، تبعها إفتتاح مفوضية عراقية في طوكيو عام ١٩٥٥ ، ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الى مستوى السفارة عام ١٩٦٠ ، في شهر أيلول من عام ١٩٥٦ زار الأمير ميكاسا شقيق إمبراطوراليابان آنذاك هيروهيتو وعم الأمبراطور الحالي أكيهيتو العراق وذلك لتدشين عمل أول فريق جيولوجي ياباني والذي وصل بغداد في يوم الأثنين ١٧ أيلول/١٩٥٦ وغادرها يوم ٩ تشرين أول/١٩٥٦ . وألتقى خلال الزيارة بولي عهد العراق وزار العديد من المدن العراقية مثل البصرة والسماوة والموصل وكركوك ، وفي شهر تشرين ثاني عام ١٩٥٧ ، أي بعد زيارة الأمير ميكاسا بعام واحد ، زار اليابان الأمير عبد الاله الوصي على عرش العراق سابقاً اليابان في زيارة رسمية بصحبة وفد رسمي ، وقام الأمبراطور بتقليد الأمير عبد الاله بوسام اليابان الخاص. شهدت فترة السبعينات والثمانينات إزدهاراً كبيراً في العلاقات التجارية بين البلدين وأزداد نشاط الشركات اليابانية في العراق بشكل ملحوظ فعلى سبيل المثال قامت شركة متسوبيشي بتنفيذ مشاريع غاز الجنوب وغاز الشمال وقامت شركة ماروبيني ببناء العديد من المستشفيات ومشاريع الأعمار وقامت شركة تومن– تويوتا تسوشو حالياً ببناء العديد من محطات الكهرباء الحرارية والكهرومائية وكذلك شركة هيتاشي . وفي تلك الفترة أصبح العراق البلد الثاني بالنسبة لشركة تويوتا بعد الولايات المتحدة ، في عام ١٩٧٩ زار الأمير ميكاسا العراق مرة ثانية وأستمرت الزيارة لمدة عشرة أيام وأن كان الطابع التراثي هو الغالب على الزيارة إذ أن الأمير خبير في الآثار العراقية وشغل منصب رئيس جمعية الآثار اليابانية ، الا أن الزيارة أكتسبت جانباً سياسياً بلقاء الأمير الياباني برئيس جمهورية العراق الراحل أحمد حسن البكر ونائبه طه محي الدين معروف وغيرهم.

ثانياً: موقف اليابان من الحرب العراقية – الايرانية:

مع بداية الحرب العراقية . الأيرانية رأت اليابان في تلك الحرب تهديداً لمصالحها أذ أنها كانت تتمتع بعلاقات أقتصادية جيدة مع البلدين ، ورأت أن من مصلحتها أستثمار علاقاتها الجيدة مع البلدين في محاولة للتوفيق بينهما ، لذلك قام وزير الخارجية الياباني آنذاك السيد شنتارو آبي والد رئيس الوزراء السابق شينزو آبي وبعد التشاور مع وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جورج شلتز باعلان مبادرة سلام بين العراق وايران وذلك في شهر آب /١٩٨٣عندما قام الوزير آبي وبصحبة أبنه شينزو آبي بزيارة للعراق وايران وتركيا في محاولة لأحداث تقارب بين البلدين في سبيل إيقاف الحرب، وبعدها قامت وزارة الخارجية اليابانية بدعوة كبار المسؤولين من كلا البلدين لزيارة اليابان في سبيل دفع مبادرة السلام. في شهر أيلول ١٩٨٤ قام العراق بقصف المجمع البتروكيمياوي الذي تقوم اليابان بتشييده في ايران ، ويعتبر هذا المشروع من أكبر المشاريع اليابانية في ايران ، لتشهد بعدها العلاقات اليابانية العراقية فترة فتور ، لكنها شهدت تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين من خلال الزيارات المكثفة لمسؤولين عراقيين على مستوى عالي والتي تؤكد عمق العلاقات والأهمية التي يوليها العراق لليابان.

ثالثاً: مسار العلاقات بين البلدين:

تميزت العلاقات بين البلدين بكونها علاقات (جيدة) ، ولم تشهد توترات عدا ما حدث أثناء الحرب العراقية الإيرانية ، واستمر الوضع لغاية عام ١٩٩٠ حيث اتخذ مسار العلاقات منعطفاً مهماً بعد غزو النظام العراقي لدولة الكويت فكانت

اليابان من أوائل الدول التي سارعت الى إدانة العراق وتأييد قرارات مجلس الأمن الصادرة بخصوص الحالة بين العراق والكويت وعمدت الى تجميد العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية مع العراق، واستمر هذا الوضع حتى منتصف التسعينات إذ شهدت السنوات اللاحقة بعض التحسن أو ما يمكن تسميته (المرونة الحذرة) في التعامل مع العراق .بعد سقوط النظام السابق في نيسان عام ٢٠٠٣ وإحتلال العراق من قبل قوات التحالف تغيرت طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين ووضعت الحكومة العراقية المؤقتة منذ تشكيلها اليابان في أولويات اهتماماتها كدولة صناعية ذات اقتصاد متطور يمكن أن تلعب دوراً بارزاً في عملية إعادة اعمار البلاد وتعززت مبررات هذا التوجه بعد الخطوات الكبيرة التي اتخذتها الحكومة اليابانية تجاه العراق سواءاً ما يتعلق منها بالمشاركة العسكرية أو بالمنحة المقدمة ضمن مؤتمر الدول المانحة .

<u>العوامل المؤثرة على تطور العلاقات الثنائية :</u>

<u>العوامل السلبية :.</u>

١- توجهات النظام السابق وممارساته التي كانت تتعارض مع طبيعة النظام السياسي القائم في اليابان وتوجهاته وتحالفاته وخصوصاً مع الولايات المتحدة .

٢- طبيعة النظام الأقتصادي السائد في العراق وملكية الدولة والقطاع العام لعموم الصناعات الكبيرة الأمر الذي حد من قدرة الشركات اليابانية والقطاع الخاص الياباني على الدخول الواسع في السوق العراقية ، ناهيك عن عدم السماح للأستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للعمل في العراق.

<u>العوامل الإيجابية:</u> .

١- الثقة العالية التي يوليها المستهلك العراقي للمنتج الياباني الذي أثبت جودته وكفاءته بحيث باتت عناوين الجودة والإتقان مرادفة للمنتج الياباني في السوق العراقية وهذا عنصر بالغ الأهمية يمكن أن يساهم مستقبلاً في انفتاح السوق العراقي الكبير على المنتجات اليابانية ورغبة المستهلك العراقي لاقتنائها .

٢- الوزن الإقليمي والدولي للعراق وما يمتلكه من ارث ثقافي وحضاري ومؤهلات اقتصادية وبشرية تجعلها تحرص على تطوير العلاقات معه وعلى مختلف الأصعدة ، ولهذا فان اقتصاد البلدين مؤهلين للتعاون والتنسيق من اجل منفعة الدولتين ، ففي العراق وبعد ما مر به من ظروف ، توجد فرص هائلة للاستثمار وإعادة الأعمار تجد فيها الشركات اليابانية مجالاً رحباً للعمل وتحقيق الأرباح ، وتمتلك اليابان خبرات تقنية متقدمة وتجربة غنية في قضايا الأعمار واعادة بناء البنية التحتية سوف يستفيد منها العراق .

٣- زيارات المسؤولين العراقيين أسفرت على تمتين العلاقات الثنائية في مجال التعاون الاقتصادي بينهما ، فقد شهدت اليابان زيارات لمسؤولين عراقيين على مستوى عالي ، أثمرت عن توقيع إتفاقية تخفيض الديون العراقية لليابان بنسبة ٨٠% وفق تفاهمات نادي باريس ، فضلا عن التوقيع على مذكرة تفاهم بين الجانبين تتضمن اطر التعاون .

<u>رابعاً: السياسة الخارجية اليابانية المعاصرة نحو العراق:</u>

رافق تصاعد الأهتمام بالشرق الأوسط في السياسة الخارجية اليابانية حدوث تحول مهم في مضمون وأدوات تلك السياسة، وقد جاءت الحرب على العراق كأحد مشاهد هذا التحول، بعد أن كان الموقف الياباني قبل وقوع الحرب مبنياً

على رفض استخدام القوة العسكرية لتسوية الأزمة الدولية مع الحكومة العراقية السابقة والدعوة إلى التسوية السلمية، مع التأكيد على ضرورة تعاون العراق مع المفتشين الدوليين وتطبيق قرارات مجلس الأمن، إلا أن هذا الموقف شهد تحولا متسارعا بعد بدء العمليات العسكرية في الاتجاه نحو تأييد الحرب، إذ أعلنت الحكومة اليابانية فور بدء تلك العمليات عن تأييدها لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق ، مبررة موقفها ذلك بكون عملية نزع أسلحة الدمار الشامل تمثل مهمة رئيسية للمجتمع الدولي بسبب ما تمثله تلك الأسلحة من تهديد خطير للاستقرار العالمي .

ان البيان الصادر عن مجلس الوزراء الياباني في ٢٠ /٢٠٠٣/٣ الخاص بخطة الحكومة اليابانية للتعامل مع تلك الحرب أفرد بنداً خاصاً أكد على التزام الحكومة اليابانية بتقديم الدعم اللوجستي اللازم لتلك الحرب وفق قانون الإجراءات الخاصة بمكافحة الإرهاب(Anti-terrorism Special Measures Law) (1) ، وفي خطوة لاحقة قررت الحكومة اليابانية المشاركة في القوات الدولية متعددة الجنسيات في العراق وفق قرار مجلس الأمن رقم ١٥١١ الصادر في ١٦ /تشرين أول/٢٠٠٣، حيث إنحصر عمل تلك القوات في ثلاث مهام رئيسية، هي:

١- تقديم خدمات الرعاية الطبية لسكان المناطق المحيطة بتمركز القوات اليابانية وتقديم النصح والإرشادات الطبية للأطباء العراقيين حول طرق إدارة المستشفيات وصيانتها.

٢ – توفير المياه وتنقيتها وتوزيعها على السكان الذين يعانون من نقص مياه الشرب.

٣ – إعادة تأهيل المدارس وغيرها من المرافق كقنوات الري والطرق وصيانتها.

إن سيطرة الطابع المدني الإنساني على مهمة تلك القوات لا تخلو من دلالات سياسية مهمة بالنسبة لتطور السياسية الخارجية اليابانية وهذا ما بينه الجدل العام داخل اليابان وما نتج عنه من قدرة الحكومة على التغلب على الاتجاهات المعارضة لدعم الحرب ونشر تلك القوات داخل العراق. شهدت اليابان معارضة شديدة ضد المشاركة في الحرب على العراق، خاصة بعد إعلان اليابان في ١٨ /٢/ ٢٠٠٣ تأييدها للموقف الأمريكي داخل مجلس الأمن، واستند المعارضون لتلك الحرب ليس إلى المادة التاسعة من الدستور الياباني فقط ، بل إلى قانون الإجراءات الخاصة بمكافحة الإرهاب الذي لا يوفر أساسا لمشروعية قرار المساهمة في الحرب الأمريكية ضد العراق بسبب عدم وجود روابط قاطعة بين النظام العراقي السابق وتنظيم القاعدة.

1- http://www.kantei.go.jp/foreign/policy/2001/anti-terrorism/1029terohougaiyou_e.html

تلخيصاً يمكن التعرف على ملامح السياسة الخارجية اليابانية نحو العراق من خلال كلمة المبعوث الخاص للشرق الأوسط التي ألقاها بتأريخ ٢٢/٥/ ٢٠٠٤ (1) في مؤتمر قمة الجامعة العربية في تونس ، والذي دعى فيها الى :

١ – مشاركة المجتمع الدولي في إعادة إعمار العراق مع التأكيد على أن حل المسألة العراقية يتطلب تعاون الأسرة الدولية في إطارالأمم المتحدة .

٢ – نقل السلطة إلى العراقيين وتمسك اليابان بوحدة العراق أرضا وشعبا ومؤسسات .

٣ – تقديم اليابان قرض ميسر بقيمة 3.5 مليار دولار أمريكي ومنحة قدرها 1.5 مليار دولار منها ٨٥٠ مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة لدعم العراق . (2)

٤– تعاون اليابان مع الأسرة الدولية لتقديم مساعدات عاجلة للعراقيين، خاصة في مجالي الخدمات الطبية واصلاح محطات وخطوط الكهرباء .

٥ – التنديد بكل أعمال العنف الدموي التي يدفع ثمنها الأبرياء.

٦ – إن الحلول التي تراها اليابان للمسألة العراقية يكمن في تضامن العراقيين ، وإيجاد حلول دبلوماسية وليس عسكرية ، وبمساهمة فعلية من الأمم المتحدة بعد تفعيل دورها على المستوى العالمي.

ان أصالة اليابان واعتمادها على فلسفة الحوار والتعايش الحضاري بين الامم أعطت دافعاً قوياً للتعاون العراقي الياباني.

خامساً : ارسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية الى العراق

١– الموقف من الحرب على العراق: يعود سبب دعم اليابان للحرب على العراق إلى مجموعة من العوامل ارتبطت بعضها بتحولات هيكلية مهمة داخل مؤسسة صناعة قرار السياسة الخارجية اليابانية تجاه منطقة الشرق الأوسط والتحول الهيكلي الذي شمل المؤسسة العسكرية اليابانية، ومن تلك العوامل:

أ– يتعذر فهم الموقف الياباني من القضية العراقية برمتها بمعزل عن التحولات المهمة التي طالت السياسة الخارجية اليابانية تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وحالة التحالف الأمريكي – الياباني في الحرب ضد الإرهاب بشكل خاص.

1-(MFAJ: ARAB Countries and JAPAN: Partners for PEACE, PROGRESS AN PROSPERITY D
. Statement by Tatsuo ARIMA, Representative of the Government of Japan, and Japan's Special Envoy for Peace in the Middle East on the occasion of the Arab League Summit. May 22, 2004)

http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/peaceprocess/state0405.html

2- Diplomatic Bluebook 2006 , Ministry of Foreign Affairs, Japan, P. 106 مصدر سابق

ب- التحول المهم الذي طال المؤسسة العسكرية اليابانية، ونمو تيار قوي داخل تلك المؤسسة يدعو إلي توسيع الدور العسكري الخارجي لليابان.

ج- العامل الاقتصادي والمتمثل في قيام الشركات اليابانية في الضغط على الحكومة اليابانية لدعم الحرب الأمريكية ضد العراق، ويرجع هذا إلى عاملين رئيسين، الأول هو حالة الانكماش العام التي عانى منها الاقتصاد الياباني خلال السنوات الأخيرة، والثاني هو رغبة الشركات اليابانية في توفير فرص جديدة للاستثمار الخارجي من خلال ضمان حصتها في عمليات إعادة إعمار العراق.

لقد ثبت عملياً دور الدافع الاقتصادي في قرار اليابان دعم الحرب ونشر قوات عسكرية في العراق بحصول شركة متسوبيشي في ٢٨ /٧/ ٢٠٠٣ على عقد استيراد ٤٠ ألف طن برميل يوميا من نفط البصرة خلال الفترة من آب إلى كانون الثاني/ ٢٠٠٣، وبالرغم من أن العقد ليس ضخماً قياساً لسمعة الشركة، إلا أنه اكتسب قيمة معنوية مهمة لدى الشركات اليابانية كما عبر عن بداية مرحلة جديدة لعودة الشركات اليابانية إلى العراق.

د- رغبة الحكومة اليابانية في إحراز بعض التحولات المهمة فيما يتعلق بثلاث قضايا رئيسية، هي تنويع مصادر وارداتها النفطية والتي كانت معظمها من إيران والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، والتحول عن دبلوماسية الصكوك* Checkbook diplomacy التي ارتبطت باليابان منذ حرب الخليج الثانية (1) ، وأخيرا الحصول على مقعد دائم بمجلس الأمن، وهو ما اقتضى تكريس الدور العسكري الخارجي لليابان في العلاقات الدولية وتحويل اليابان إلى قوة دولية .

٢- <u>مبررات ارسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية الى العراق:</u>

إن السياسة الخارجية اليابانية الجديدة المتمثلة بالتواجد في الشرق الأوسط حكمتها جملة عوامل ومبررات تجسدت في :

١- رغبة اليابان في القيام بواجباتها المترتبة بموجب التحالف العسكري بينها وبين الولايات المتحدة لتثبت أنها حليف يمكن الوثوق به في الأوقات الصعبة ، مقابل ضمان مساعدة الحليف الأمريكي ، إضافة الى ان استقرار العراق يخدم المصالح القومية اليابانية.

٢- رغبة اليابان في التخلص من ماضيها الاستعماري وتحمل مسؤوليتها والتزاماتها تجاه المجتمع الدولي.

٣- مشاركة قوات الدفاع الذاتي اليابانية في القوات متعددة الجنسية في العراق أشر الى تحولات اساسية في السياسة

1- Japan's Troop Dispatch to Iraq: The End of Checkbook Diplomacy: http://www.heritage.org/Research/AsiaandthePacific/wm419.cfm

*دبلوماسية الصكوك : هي السياسة التي تتبعها الدولة في علاقاتها الدولية باستخدام المعونة الاقتصادية وقد تم اطلاق المصطلح على السياسة اليابانية أثناء حرب الخليج الثانية بسبب دستورها الذي يحضر عليها ارسال قوات الى مناطق الصراع.

الخارجية اليابانية أعادت لليابان طموحها للاضطلاع بدور دولي يوازي دورها الاقتصادي المؤثر على الصعيد العالمي. لغرض تغيير سياستها الخارجية كان على اليابان التخلي عن أحد الأمور الاساسية التي حكمت التزاماتها بالشرعية الدولية ، لهذا فإن اليابان عندما بادرت في تأييد غزو العراق لم يكن هناك قراراً صادراً عن مجلس الأمن يمنح الشرعية لاستخدام القوة ضد عضو في الأمم المتحدة، وعندما أرسلت قوات دفاعها الذاتية لم يكن هناك قراراً دولياً ينظم ويحدد مهامها بل كانت تلبية لنداء الحليف الأمريكي. والنقطة المهمة الاخرى في هذا الصدد تمثل في تجاوز الحكومة اليابانية العقدة المزمنة المتمثلة بالحاجز الدستوري في المادة التاسعة من دستورها الذي يحظر عليها الاشتراك في عمليات دفاع جماعية بما فيها حفظ السلام الدولية.

شكلت منطقة الخليج العربي والعراق موقعاً أستراتيجياً مهماً للسياسة اليابانية ، ولذلك لابد من أن يكون لها دوراً فاعلاً في رسم خارطة المنطقة السياسية ، ولا يتحقق ذلك الا بالمساهمة العسكرية اليابانية في العراق ، ولمعالجة القيود الدستورية شرعت الحكومة اليابانية الى استصدار قانون خاص من البرلمان حول قضية العراق حمل اسم **"Special Measures on Humanitarian and Reconstruction Assistance in Iraq".** بتأريخ ٢٠٠٣/١٢/٩ يسمح لقوات الدفاع الذاتي اليابانية بالذهاب الى العراق (1)

إن سحب قوات الدفاع الذاتي لاحقا لم يمنع اليابان من المساهمة في جهود اعادة اعمار العراق وذلك عبر العمليات اللوجستية التي تقوم بها قوات الدفاع الذاتي الجوية اليابانية ، البالغ عددها ٢٠٠ فرداً والمستخدمة في الكويت بموجب قانون خاص.

انظر ملحق رقم (٤) حول مراحل ارسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية.

<u>سادساً: مواقف اليابان من العراق الجديد</u>

حظيت العملية السياسية عموماً في العراق بعد سقوط النظام السابق باهتمام ومتابعة من قبل الحكومة اليابانية ورحبت اليابان رسمياً بمراحل تشكيل الحكومة العراقية الجديدة واعتبرتها خطوة هامة تجاه بناء بلداً ديمقراطياً منسجماً ، وتعهدت بمواصلة دعم العملية السياسية في العراق.

لقد تمسكت اليابان بوحدة العراق أرضا وشعبا ومؤسسات،ونددت بكل أعمال العنف الدموي التي يدفع ثمنها الأبرياء. ورغم التطورات الدراماتيكية التي حلت بالعراق ومنطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة ما زالت اليابان تؤمن

1- http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/iraq/issue2003/law_o.html

The Outline of the Basic Plan regarding Response Measures
Based on the Law Concerning the Special Measures on Humanitarian and Reconstruction Assistance in Iraq.

بشدة بأن أحد اهم الحلول للمسألة العراقية يكمن في تضامن أبناء العراق وشعوب المنطقة ، وإيجاد حلول دبلوماسية وليس عسكرية ، وبمساعدة فاعلة من الأمم المتحدة بعد تطوير هيكلتها ومؤسساتها، وتفعيل دورها على المستوى العالمي .
تعتبر اليابان ثاني اكبر الدول المانحة لجهود **اعادة اعمار العراق** ، وتساهم اليابان من خلال مؤسساتها العديدة بتدريب اعدادا كبيرة من العراقيين من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ، وساهمت قوات الدفاع الذاتي اليابانية التي انتشرت في مدينة السماوة بجهود انسانية كبيرة.

(أهم الخدمات التي قامت بها قوات الدفاع الذاتي اليابانية في منطقة السماوة (1) ، **انظر الملحق رقم(٥))**

إضافة إلى أنها كانت من أوائل الدول التي سارعت الى **اعفاء ديون العراق** ، حيث تم التفاوض بين الحكومة العراقية والدول الدائنة ضمن ما يسمى بنادي باريس والذي يمثل مجموعة الدول الدائنة للعراق ، وضمن ميل السياسة الخارجية اليابانية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة تأتي المساهمة اليابانية الفعالة في جهود إعادة اعمار العراق بإلغاء نحو سبعة مليارات دولار من ديونها المستحقة على العراق، ويعادل هذا المبلغ نحو ٨٠% من إجمالي ديونها المستحقة على العراق بالإضافة إلى ذلك قدمت اليابان قرض ميسر الى العراق مقداره خمسة مليارات دولار لجهود إعمار العراق.

المطلب الثاني: ركائز العلاقات اليابانية – العراقية

تأتي أهمية العلاقات العراقية . اليابانية من القاعدة العريضة التي ترتكز عليها هذه العلاقات والتي يمكن إذا ما أحسنت إدارتها أن تتحول الى شراكة استراتيجية تأتي بالفائدة على الدولتين ، ومن أهم العوامل والاسس التي تساعد على نمو وتطوير العلاقات بين اليابان والعراق هي:

أولاً: التكنولوجيا اليابانية

إعجاب مواطني الدولة العراقية بالتكنولوجيا اليابانية ، فقد وصل الأمر بإعجاب العراق بالسيارات اليابانية وخصوصاً انتاج شركة تويوتا الى إعتباره البلد الثاني لشركة تويوتا بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، ولعل السبب الأساس في إعجاب العراقيين بالسيارات اليابانية هو مقاومتها لدرجات الحرارة العالية في صيف العراق الطويل والحار، هذا وقد وصل حجم الصادرات اليابانية للعراق عام ١٩٨٠ الى ٣ مليارات دولار .

ثانياً: هاجس أمن الطاقة

بالمقابل فأن حاجة اليابان الى مصادر الطاقة كبيرة خصوصاً وأن الأقتصاد الياباني هو ثاني إقتصاد في العالم واليابان من اكبر الدول الآسيوية استيراداً للنفط وتعتمد على الطاقة المستوردة بنسبة 90% مما تستهلكه من مصادرها ،

1- http://www.kantei.go.jp/foreign/policy/2003/031209housin_e.html

وتعد اليابان رابع اكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية والصين وروسيا ، وهي اكبر اقتصاديات آسيا حالياً وهذا يعني وجود انشطة اقتصادية واسعة ذات تأثير عالمي تحتاج الى توفر آمن للنفط قبل غيره من مصادر الطاقة البديلة. (1)

في ضوء الحاجة المتفاقمة في اليابان الى النفط ، ولكون العراق بلداً مؤهلاً اكثر من غيره من الدول المنتجة وفقاً لقدراته ومخزوناته ، فأن البلدين تجمعهما المصالح المشتركة التي تعود بالفائدة على كليهما من خلال هذا التعاون الذي سيفتح آفاق اخرى للتعاون في مجالات عديدة . (2)

ثالثاً: الحاجة الى الأسواق

يمثل العراق سوقاً واعدة للبضائع اليابانية بالإضافة الى أنه مرشحاً لجذب العديد من الشركات اليابانية للمساهمة في إعادة الأعمار، وتشمل هذه المشاريع مباني السكن والمستشفيات والمدارس والطرق والجسور وشبكة الأتصالات والمشاريع الصناعية والنفطية والأروائية وغيرها .

انظر الى الملحق رقم (٦) حول العلاقات الاقتصادية والتجارية ومراحل تطورها.

رابعاً: مشاريع المنحة اليابانية والقرض الميسر. (3)

توزعت مشاريع **المنحة اليابانية** البالغة 1.5 مليار دولار على قطاعات الخدمات المختلفة والتي شملت قطاعات الصحة ، الكهرباء ، الماء والأتصالات . **(انظر تفاصيل مشاريع المنحة اليابانية في الملحق رقم ٧)**

بالإضافة الى المنحة قدمت اليابان في مؤتمر مدريد عام ٢٠٠٣ **قرضاً ميسراً** للعراق قيمته ٣.٥ مليار دولار لاعادة اعمار العراق . وشروط القرض هي أن مبلغ القرض معفي من الفائدة لمدة عشرة سنوات بعدها يتم استحصال نسبة فائدة قدرها ٠.٧٥% ولمدة أربعين عاماً . واذا ما تم حصر تنفيذ المشروع على شركات يابانية بطلب من العراق فان

١- يشكل أمن الطاقة الهاجس الاول لصانع السياسة الياباني ، فبعد الارتفاع الحاصل في اسعار النفط والغاز في السوق العالمية عمدت اليابان مؤخراً الى وضع استراتيجية للطاقة تقوم بموجبها بتقليل الاعتماد على النفط في انتاج الطاقة بنسبة ٤٠% حتى عام ٢٠٤٠ ، من خلال تطوير البدائل الاخرى .وتمتلك اليابان الان ٥٢ مفاعلا نوويا تغطي حوالي ٣٠% من حاجة البلاد للطاقة الكهربائية وتخطط لانشاء ١١ مفاعلاً جديداً حتى عام ٢٠١١، وتعمل الان على زيادة الاعتماد على المساقط المائية وقوة الرياح البحرية والطاقة الشمسية ودعم البحوث الخاصة بأنتاج الوقود البايولوجي المستخرج من المواد العضوية وتطوير استخدام المركبات التي تسير بالطاقة الكهربائية وبالهيدوجين وتشجيع بحوث ترشيد استهلاك الطاقة بشكل عام حيث برز اهتمام ياباني جديد بنوعيات الوقود التي لا تضر بالبيئة، ويبلغ معدل استهلاك النفط في اليابان حوالي ٥.٥٧٨ مليون برميل يومياً ، في حين يبلغ حجم النفط المستورد من قبل اليابان حوالي ٥.٤٤٩ مليون برميل يومياً وأستوردت اليابان عام ٢٠٠٧ من النفط الخام ما قيمته ١٤٦ مليار دولار.

2- Facts & Figures of japan 2006- Foreign Press Center Japan –P. 121 مصدر سابق

3- A- DIPLOMATIC BLUEBOOK 2006- Ministry of Foreign Affairs , Japan PP. 106-109 مصدر سابق

B- http://japanfocus.org/products/details/2570

الفائدة تقل الى ٠.٤٥% ولنفس المدة . أما الطريقة التي يتم بموجبها صرف القرض الميسر فتتم عن طريق برنامج تم الأتفاق عليه بين الحكومتين وهو برنامج متبع مع كل دول العالم الأخرى المستفيدة من القروض اليابانية الميسرة . **(انظر الملحق رقم (٨) حول تفاصيل مشاريع القرض).**

المطلب الثالث: مبررات الشراكة الاستراتيجية بين العراق واليابان

تتمثل أهمية الشراكة الاستراتيجية بكونها ستوفر للجانب العراقي ما يحتاج اليه من التكنولوجيا اليابانية المتطورة لزيادة انتاج المشتقات النفطية التي يحتاجها العراق والتي تتطلب إنشاء مصافي جديدة للنفط لكون المصافي العراقية اغلبها قديم ولم يتم صيانته بسبب ظروف الحصار وتعرضها للقصف أثناء حربي الخليج الاولى والثانية والتخريب بعد احتلال العراق ، ويمكن الاستفادة من التقنية اليابانية في زيادة انتاج الطاقة الكهربائية من خلال منح الشركات اليابانية الفرصة للاستثمار ، ويمكن للشركات اليابانية المختصة ان تساهم في استخدام الغاز الطبيعي غير المستغل لتحويله الى طاقة كهربائية والاستفادة منها في تزويد المدن والقصبات المحيطة بها مما يوفر موارد مادية وفوائد بيئية ، ومن جانب آخر لا تزال اليابان تعتمد وبشكل كبير على نفط منطقة الشرق الاوسط في ادامة عجلة نموها الاقتصادي ، مما يعني أن العراق يقع في بؤرة اهتماماتها الاستراتيجية.

أولاً: معوقات بناء الشراكة الاستراتيجية :

١- غياب المنهجية في الاتصالات بين الحكومة والجانب الياباني، إضافة الى عدم وضوح آليات اتخاذ القرارات في الجانب الحكومي العراقي يرافقها عدم وضوح الرؤية حول قوانين النفط والإستثمار الأجنبي والتجاذبات السياسية في المشهد العراقي يجعل المهتمين بهذين القِطاعين الحيويين يترددون في الدخول الى السوق العراقية في الوقت الراهن خصوصاً من قبل الشركات الصناعية والمالية الكبرى التي تبحث عن أجواء مستقرة ملائمة للأستثمار.

٢- تردد الشركات اليابانية في الولوج الى السوق العراقية بسبب الاوضاع الامنية الحالية (1) ، مع تأكيد رغبتها القوية لأن تكون شريكا تجارياً كبيراً للعراق في ضوء الامكانات الواعدة التي يمتلكها الاقتصاد العراقي .

٣- تخوف العديد من الشركات اليابانية من إحتمال إنتقال الاجهزة والمعدات المتطورة أو الحساسة التي تنوي بيعها الى العراق، الى دول الجوار العراقي بطرق غير مشروعة ،مما يضع تلك الشركات في مواقف محرجة تسيء الى سمعتها في الأوساط اليابانية والدولية وتعرضها الى المسائلة قانونية .

٤- تشكو معظم الشركات اليابانية التي تتعامل مع الجهات العراقية من مسألة ضعف الاداء الاداري عند الجانب العراقي وعدم وجود آليات محددة في التعامل ، وافتقار الساحة العراقية الى البنى الاقتصادية المتخصصة التي

١- شكل مقتل إثنين من اليابانيين في العراق عام ٢٠٠٤ احدهما دبلوماسي والاخر صحفي، صدمة كبيرة للرأي العام في اليابان على المستويين الحكومي والشعبي . إن طبيعة النظام السياسي في اليابان يجعل الحكومة غير قادرة على مواجهة الرأي العام في البلاد في حالة فقدان مواطنيها إنطلاقاً من صفات المجتمع الياباني الذي يعتبر الإنسان الياباني إنسان مقدس ولا يجوز تعريضه للخطر.

تساعد على إنسيابية التعاملات الاقتصادية، كالبنوك والمصارف الكبيرة وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات الاقتصادية. إضافة الى وجود تخوف لدى المؤسسات الأقتصادية اليابانية من أستئثار أطراف دولية بعينها بالمشاريع الكبرى، وعدم وجود قرار عراقي مستقل بشكل كافي يتحكم في السياسة الأقتصادية للبلاد .

٥- الغياب شبه الكامل للقطاع الخاص العراقي وعدم قدرته في مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية ومحدودية نشاطاته وخبراته في التعامل مع السوق العالمي .

٦- تأثر الشركات العالمية بالتقارير الاقتصادية المتخصصة التي تشير الى أنتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي في المؤسسات العراقية ذات الصلة بالمجال الاقتصادي.

ثانياً: المبادرات الهادفة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدولتين:

أ- تنظيم زيارات لرؤساء الشركات اليابانية الى العراق وزيارات مسؤولين عراقيين عن شؤون اعادة الأعمار ورجال أعمال عراقيين الى اليابان للتعريف بمجالات الاستثمار .

ب- إقامة معارض اقتصادية مشتركة تتيح لكل طرف التعرف على ما يمتلكه الطرف الآخر من خبرات وتقنيات .

ج- انشاء مشاريع وشركات عراقية – يابانية مشتركة تعزز الخبرات وتوثق من أواصر العلاقة بينهما.

د- مواكبة التفاعلات على الساحة اليابانية ، والمبادرة إلى الإتصال بالفعاليات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأكاديمية المؤثرة بشكل منتظم ومستمر لنقل وجهة النظر العراقية بخصوص الشأن العراقي وكذلك للتعرف على توجهات وآراء المجتمع والساسة في اليابان فيما يخص العراق .

ثالثاً: الاجراءات العراقية الدافعة للشراكة مع اليابان:

١- حل كافة اشكالات القوانين المتعلقة بالنفط والأستثمار الأجنبي لما لذلك من أثر كبير في إستقطاب رؤوس الأموال والشركات اليابانية الكبرى الى العراق .

٢- تفعيل مبادرة المصالحة الوطنية والأستمرار ببناء القوات الأمنية العراقية مما يسهل جدولة إنسحاب القوات الأجنبية وعودة الأمان والأستقرار الى جميع مناطق البلاد الامر الذي يشجع الشركات اليابانية ورؤوس الاموال الأجنبية على الاستثمار في العراق وتوسيع عملية أعادة الاعمار فيه.

٣- قيام وزارة التخطيط العراقية بالتعاون مع الوزارات المختصة بإعداد قائمة تفصيلية بالمشاريع التي يحتاجها العراق ، لتكون قاعدة إنطلاق وخطة عمل مبرمجة للبعثات العراقية في الخارج تتحرك على أساسها لتشجيع المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة في اليابان للمشاركة في حملة إعادة اعمار العراق.

٤- استكمال بناء المؤسسات الاقتصادية المتخصصة وتطوير المؤسسات الحالية بالاستفادة من الخبرات الدولية وإعطاء دوراً أوسع للقطاع الخاص العراقي في المشاركة بالتنمية الشاملة من خلال خصخصة بعض القطاعات الاقتصادية في البلاد

٥- محاربة ظاهرة الفساد الاداري والمالي من خلال أتباع اساليب الشفافية في ادارة المؤسسات الاقتصادية .

٦- تشجيع قيام شراكات تجارية بين القطاعين العام والخاص العراقي من جهة والشركات اليابانية من جهة اخرى كوسيلة لنقل الخبرات ومعالجة المشاكل التي تعترض سبيل التنمية الشاملة في العراق في المجالات الامنية، التقنية ، الصناعية ، التعليمية ، التجارية والمالية.

رابعاً: أهم المجالات التي يمكن للعراق العمل من خلالها للاستفادة من دروس النهضة اليابانية

١- منح القرار السياسي الدور المركزي للسير قدماً في وضع اسس عملية لتحديث المجتمع ، ودمج القوميات والاقليات المختلفة في مشروع وطني من خلال تطوير النظام الاجتماعي بما يتواءم مع الخصوصية العراقية. وصولاً الى الدولة العراقية المعاصرة ، حيث تتميز التجربة اليابانية في التحديث بأنها تبدأ من القمة أي من النخبة الحاكمة وليس من الطبقة العامة أو القاعدة وبهذه يكون الهرم مقلوباً في الحالة اليابانية ، والتعامل مع التجربة اليابانية بشكل علمي وميداني من قبل أفراد متخصصين.

٢- تجنب مخاطر تحديث الجيش على حساب تحديث المجتمع علماً أن العراق مر بتجربة مريرة في هذا الخصوص عندما قام النظام السابق ببناء جيشاً قوياً وحديثاً استنفد موارد الدولة، في حين بقي المجتمع على حاله المفككة والضعيفة.

٣- دراسة تطورالنظام التعليمي الياباني ودراسة مبادئ وأسس نظرية الإدارة اليابانية(1) ذات العلاقة في إدارة الاقتصاد الياباني ، بالرغم من صعوبة تبني التجربة اليابانية في البيئة العراقية لعدم التوافق بين البيئتين الى جانب اختلاف النزعات والتوجهات.

٤- نظراً لكون العراق يملك طاقات بشرية كبيرة، ولديه طاقات مالية كبيرة، وطاقات ثقافية كبيرة، فعليه أن يدرس التجربة اليابانية للاستفادة منها في العراق . (2)

---

(١) هي "تخطيط سليم" "تنظيم سليم" "توجيه سليم" "الرقابة السليمة" وهي المرتكز الأساسي لأي نشاط .التخطيط : يعمل على تحديد الهدف .التنظيم : يعمل على تحديد المهام للوصول إلى تحقيق الهدف . التوجيه : توجيه القيادة وإرشادها . الرقابة : الرقابة على العمل واستنباط الأخطاء وعلاجها . نظرية الادارة اليابانية عملية ذهنية وسلوكية تعطي إلى استغلال الموارد المتاحة عن طريق تنظيم الجهود الجماعية وتنسيقها بشكل يحقق الهدف بكفائة وفاعلية وبوسائل إنسانية مما ساهم في تحسين حياة الإنسان الياباني سواءً كان عضواً في التنظيم أو مستفيداً من خدماته وأياً كان المجال الذي يعمل فيه.

(٢) لمعرفة مدى امكانية تطبيق التجربة اليابانية في الحالة العراقية لا بد من ذكر العوامل التي ساعدت في أن تنهض اليابان وتصبح قوة اقتصادية عظمى وهي: ١- اهتمام اليابان بإيجاد طاقات بشرية مدرَّبة وتأهيلها بإرسالها إلى الغرب. ٢- جذب رؤوس الأموال الأجنبية ودورها في إعادة بناء الاقتصاد. ٣- الظروف الدولية والإقليمية المتمثلة بالحرب الكورية، المد السوفييتي ، الخطر الشيوعي الصيني والحرب الباردة التي ساعدت اليابان لتصبح حليفاً أساسيا للولايات المتحدة .هذه الشروط الثلاث تكاد تكون فريدة، يعني أنه من الصعوبة حسب المستجدات أن تجتمع في بلدٍ ما في الوقت الحاضر.

الخاتمة

أولاً : الخلاصة

حاولت مختلف القوى السياسية اليابانية منذ نهاية الحرب الباردة صياغة استراتيجية قومية جديدة من خلال المبادرة بإصلاح النظام السياسى ، غير أن المعوقات الداخلية المتمثلة بالتنافر والتجاذبات السياسية حالت دون نجاح تلك المحاولات ، فقد بدأت القيادات السياسية اليابانية عقب انتهاء الحرب الباردة مباشرة في الاصلاحات وإعادة هيكلة الإدارة الشاملة للنظام السياسي الياباني ، وتجسد ذلك عام ١٩٩٣ عندما تخلى الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم عن السلطة وحدوث تغيرات فى العلاقات بين الأحزاب وكل القوى السياسية فى اليابان ، رافقه مبادرة مجلس النواب في صياغة تعديلات على النظام الانتخابى فى عام ١٩٩٤ من خلال استبدال الدوائر الانتخابية متوسطة الحجم بدوائر صغيرة الحجم ، إلى جانب مبدأ التمثيل النسبى، وقد أتاح هذا التغيير إمكانية تداول السلطة بين الحزب الحاكم والحزب المعارض ، وبعد عدة اعوام من التنافر السياسي دخلت العملية السياسية في حالة من الضعف في الأداء حيث تناقص عدد الاحزاب التى شاركت فى انتخابات مجلس المستشارين فى عام ١٩٩٨، وأدى التراجع المستمر فى مكانة الأحزاب الصغيرة إلى صعوبة أن تبقى منفردة ، وهو ما أدى إلى الاندماج مع بعضها البعض.

لقد تميز المشهد السياسي الياباني بحالة اللاستقرار السياسي وأظهرت الانتخابات الأخيرة مدى عدم الاستقرار الذى عانى منه الحزب الليبرالي الديمقراطي وشلل النمط السياسى القائم على حزب واحد كبير مسيطر، هذا بالإضافة إلى أن الحزب الديمقراطي الياباني المعارض نجح فى أن يتحول إلى محور لاحزاب المعارضة ، ولقد أثبتت انتخابات مجلس المستشارين في تموز ٢٠٠٧ تناقص الفجوة بين قوة الحزب الحاكم والحزب المعارض والذي يعني أن النظام السياسي الياباني قد اصبح أقرب الى نظام القطبية الحزبية الثنائية .

أن النظام السياسي الياباني يتعرض للانشطار السياسي واحتمال تناقص عدد الاحزاب وهي حالة غير صحية في الأنظمة الليبرالية الديمقراطية كما هو الحال في اليابان ، وعليه فاصلاح النظام السياسي في اليابان أصبح حاجة ضرورية لتفعيل وانسيابية العملية السياسية على المدى القريب بسبب السمات الجديدة التي بدأت تطغى على منطقة المحيطين الهادي والهندي منذ نهاية الحرب الباردة ، وما يتطلبه ذلك من صياغة استراتيجية قومية من خلال المبادرة بإصلاح النظام السياسى بالرغم من المعوقات الداخلية.

تتواجد في اليابان عدة تيارات سياسية (1) تؤثر على عملية صنع السياسة الخارجية أهمها التيار القومي اليميني الياباني الذي يعمل على:

١- نغم نذير شكر / باحثة في مركز الدراسات الدولية/ مقالة / الدور الياباني الجديد على الساحة الدولية .

١- خلق دولة قادرة على تحمل المسؤوليات العالمية بالتعاون مع الدول الأخرى من اجل الاستقرار الاقليمي و العالمي تحرر اليابان من كافة تداعيات الحروب السابقة .

٢- تعديل الدستور والسماح بإعادة تسليحها ومشاركاتها بجميع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، والعمل على بناء جيش للدفاع عن اليابان بشكل كفوء ، وتحرير اليابان من كافة القيود التي فرضت عليها .

٣- ضرورة المحافظة على علاقات التحالف مع الولايات المتحدة كحليف استراتيجي ليتسنى لليابان في الاضطلاع بدور متميز عالمياً.

هناك أيضاً التيار المحافظ الذي يؤمن بعدة خيارات مطروحة أمام صانعي السياسة الخارجية اليابانية لتلعب اليابان دورها على الساحة العالمية لتصبح دولة في النسق العالمي لها قوة عسكرية وسياسية في السياسة العالمية كما يتوجب عليها أن تحافظ على مكانتها الحالية كدولة اقتصادية كبرى. التيار الثالث هو التيار البراغماتي الذي يتكون معظمه من موظفي وزارة الخارجية اليابانية من التكنوقراط ومن بعض موظفي مجلس الوزراء ، ويدعوا هذا التيار الى العمل من أجل يابان قوية لها الحق في تسليح جيشها بأسلحة متطورة للدفاع والهجوم والردع ، وأن تأخذ مهمة الدفاع على عاتقها بدون حماية خارجية ، ويكون دورها العالمي محدداً في تحقيق التنمية على مستوى العالم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية دون استخدام القوة العسكرية والانطلاق بقوة للمشاركة في تحقيق السلام العالمي وصياغة سياسة خارجية ذات توجه عالمي مبنية على القوة الاقتصادية التي تتمتع بها اليابان ، وضرورة تمتين العلاقات مع الولايات المتحدة في جانبها الاقتصادي بطريقة تساهم في تطور الاقتصاد في آسيا والعالم.

تعتبر التحديات والتطورات التي طرأت على المجتمع الدولي وفي مقدمتها عولمة الاقتصاد مع زيادة القدرة العسكرية في الكثير من دول العالم بالإضافة الى التوسع السريع الذي يشهده الاقتصاد الصيني كتحديات تواجه استراتيجية صياغة السياسة الخارجية اليابانية، ومع هذه التطورات تظهر هناك فرص وتهديدات محتملة والتي تستدعي قيام اليابان بصياغة استراتيجية جديدة في سياساتها الخارجية تتناسب وحجم التحديات الجديدة وتكون مبنية على اساس المصالح الوطنية العليا لليابان المتمثلة في :

أولاً : المحافظة على السلم والأمن الدوليين بطريقة تتطابق مع القواعد الدولية وذلك من خلال إعادة صياغة السياسة الخارجية عبر زيادة وتيرة التحرك الدولي وتحديد إطار جديد للعلاقات مع القوى الكبرى وتقوية المكانة العالمية بإضفاء الاستقرار على العلاقات مع الصين وتحسين العلاقات مع روسيا وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية .

ثانياً : استمرار التعامل مع الولايات المتحدة كحليف استراتيجي وإضفاء الشرعية على توسيع دورها العسكري والتأكيد على تصميمها على أداء دور استراتيجي فى الساحة الدولية عبر الاصرار على إدخال تعديلات في الدستور الياباني وعلى بعض بنود المعاهدة الاستراتيجية للتعاون بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتفاقية الأمنية (SOFA)

المنبثقة عنها ، وبما يضمن لها حرية التحرك العسكري في الفضاء الدولي ، والتمكن من تبوء موقع بين القوى السياسية الكبرى.

ثالثاً : لمواجهة تصاعد مكانة الصين على الصعيد الدولي تتحرك اليابان لصياغة إطار من الردع الاستراتيجي المشترك مع الولايات المتحدة مع السعي لتحسين العلاقة مع الصين بالتركيز على رفع مستوى الحوار وتوسيع نطاق التعاون الثنائي، وتعمل اليابان فى خطوة غير مسبوقة إلى انعاش وتطوير علاقاتها مع الصين فى إطار التحرك لخلق توازن فى دبلوماسيتها العالمية، بالرغم من أن علاقات الصين واليابان أخذت تتسم بسمات عصر جديد من التعاون من أجل التخفيف من حدة الأزمة بينهما ودعم التنسيق والتعاون الثنائى بينهما فى المجالات الاقتصادية، إلا أن التعاون العسكري الأمريكي– الياباني وموقفهما من تايوان وأحداث التبت مؤخراً يمكن أن تشكل عناصر سلبية لتطوير العلاقات اليابانية – الصينية.

رابعاً : في حالة تبني اليابان نظام القطبية الحزبية الثنائية بشكل سلس لتسيير امور الحكومة سيكون هناك استقراراً في توازن القوى بين الجماعات المحافظة التقليدية والجماعات الوطنية المسالمة أو الساعية للسلام مع الجيران، ويمكن للقومية المحافظة أن تنتعش فقط في حالة فشل الحكومة تجاوز حالة الركود السياسي التي تشهدها اليابان ، وما يجدر ذكره هو أنه وبالرغم مما فرضته التفاعلات السياسية الداخلية من معوقات على السياسة الخارجية اليابانية إلا أن دور اليابان ازداد فى عمليات حفظ السلام خلال السنوات الماضية ، وتوسعت الأنشطة العسكرية اليابانية تحت شرعية الأمم المتحدة منذ حصول اليابان على مقعد غير دائم فى مجلس الأمن عام ١٩٩٦.

خامساً: لم تتوقف محاولات اليابان في دفع إصلاح الأمم المتحدة قدماً والمشاركة فى تسوية الصراعات الاقليمية رغم المكاسب المحدودة التي حصلت عليها لا سيما بفعل الإخفاق فى الحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن .

سادساً : العلاقات مع روسيا التي بدأت تبرز كدولة غنية بالنفط وكمصدر أكثر امناً من منابع نفط الشرق الأوسط دفعت اليابان في التحرك الدبلوماسي الناشط نحو روسيا فى إطار الحاجة إلى إحداث نوع من الطفرة فى العلاقات معها لموازنة العلاقات الصينية –الروسية.

ثانياً: الاستنتاجات

بسبب التطورات الدولية لم تعد السياسة الخارجية اليابانية تتصرف كمجرد سلوك سياسي خارجي يسعى للحصول على موارد الطاقة والمواد الأولية والى أسواق تصريف منتجاتها الصناعية، فالدور الياباني الجديد على الساحة الدولية يتمثل في تطلع اليابان لممارسة دور عالمي أكثر فعالية بعد انتهاء الحرب الباردة.

هذا السلوك تجسد بشكل واضح في الموقف الياباني نحو العراق من خلال توجهين أولهما موقف اليابان من الحرب على العراق، فعلى الرغم من إن الحكومة الأمريكية إتخذت قرار الحرب على العراق من دون التشاور مع الحليف الياباني ولم تطلعها على قرار شن الحرب إلا بوقت متأخر إلا أن اليابان قامت بالواجب المطلوب منها فسارعت إلى تأسيس غرفة عمليات طوارئ لمتابعة الحرب في العراق وكانت ثاني أكبر دولة مانحة ومساهمة في إعادة إعمار العراق. أما الأمر الثاني فهو دور قوات الدفاع الذاتي اليابانية في العراق، فالمشاركة اليابانية في العراق بقوات عسكرية جاءت بعد جدل طويل أدى إلى استصدار قانون خاص لتجاوز العقبة الدستورية ، وتم إرسال تلك القوات تحت بند

المساعدات الإنسانية لتقوم بتقديم الخدمات الانسانية ، وعليه فالتواجد العسكري الياباني في العراق كان أول خروج عسكري لليابان خارج الحدود منذ استسلامها في الحرب العالمية الثانية، وكانت له انعكاسات ونتائج، ولعل في مقدمتها الدعوة الى تعديل الدستور الياباني ، وان أحزاب المعارضة وجدت ذلك فرصة للضغط على رئيس الوزراء لتقديم استقالته والدعوة لانتخابات برلمانية مبكرة .

يمكن الاستنتاج بأن صانعي السياسة الخارجية اليابانية يركزون على تحسين مكانة اليابان كقوة كبرى وتقوية الأدوات الدبلوماسية والتأكيد على المشاركة الفعالة فى صياغة القواعد الدولية للتخفيف من تأثير التفاعلات الداخلية التي تفرض قيوداً على السياسة الخارجية اليابانية وذلك عبر النقاط التالية:

١- التأكيد على رسم إطارات محددة للعلاقات مع القوى الكبرى بما يجعلها في موقع مؤثر بين القوى السياسة الكبرى، والتأكيد على تصميم اليابان على أداء دور استراتيجي فى الساحة الدولية بعد إضفاء حالة الاستقرار على العلاقات مع دول الجوار.

٢- المحافظة على تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة والوصول بها لأن تكون حجر الزاوية استراتيجياً من خلال صياغة إطار جديد لآلية الردع الاستراتيجى المشترك بين اليابان والولايات المتحدة وإعادة النظر فى بعض البنود التي تحد من مساحة التحرك الياباني في إتجاه انتاج وتطوير بعض أنواع الاسلحة التي تراها اليابان ضرورية .

٣- دعم نظام التجارة الحرة عبر قيام اليابان بإنشاء شبكة من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية لاستكمال نظام منظمة التجارة العالمية (WTO).

من أكبر التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية اليابانية على الصعيد الدولي هي في كيفية التكيف مع تحولات تتمثل في انتقال مركز ثقل الشؤون الدولية من المحيط الاطلسي الى المحيطين الهادي والهندي، فالدول الرئيسية في اسيا، كالصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية والى حد ما كوريا الشمالية بسبب قدراتها العسكرية تتعامل مع بعضها البعض بموجب نظرية توازن القوى، وان تشاركوا احيانا في مشاريع تعاونية .

إن صعود الصين يمثل دوراً مماثلاً في تحويل هياكل القوة والنفوذ وهو ما يدعو بالضرورة الى تنافس يتضمن عناصر جيوبوليتيكية ، بالرغم من وجود عناصر اخرى في التنافس متمثلة بالعولمة المالية والاقتصادية، وتلك المتعلقة بالطاقة، إلا أن القوة التدميرية للاسلحة الحديثة تفرض بذل مجهود كبير لصالح التعاون العالمي خصوصا بين الصين من جهة وبين اليابان والحليف الاستراتيجي الأمريكي من جهة اخرى . يمكن رصد الدور الياباني المتنامي في السياسة الدولية في المحاور التالية :

١- الإهتمام بتطوير العلاقات اليابانية مع الصين، واستئناف منحها القروض والمنح بما يساعد في عملية التحول والممارسة الديمقراطية .

٢- تكثيف الحوار مع روسيا بهدف توصل اليابان إلى حل لنزاعها حول جزر الكوريل الأربع التي احتلها الاتحاد السوفيتي السابق في نهاية الحرب العالمية الثانية، وتسعى اليابان حثيثاً لاستعادة سيادتها على هذه الجزر ملوحة لروسيا بإمكانية منح المساعدات الاقتصادية الضخمة المطلوبة لدفع عجلة الاقتصاد الروسي.

٣- استمرار الضغط من أجل نزع القدرة النووية لكوريا الشمالية لجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية ، ووقف برنامج الصواريخ الكوري الشمالي.

٤- المساهمة اليابانية الفعالة مع مجموعة دول رابطة الآسيان ASEAN بهدف تنشيط التبادل التجاري وتعميق الحوار الاقتصادي مع حرص اليابان للمساهمة والتواجد في كافة التجمعات والمنتديات الاقليمية للحد من النفوذ الصيني.

٥- تسعى اليابان في المحافظة على ثوابت السياسة الخارجية اليابانية المتمثلة في العمل على إعادة هيكلة الأمم المتحدة و ضمان تبوئها وضعية الدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن ، والاستمرار بسياسات منع الانتشار النووي على المستويين الإقليمي و العالمي ودعم علاقات الحوار والتفاهم مع التجمع الأوروبي كحجر زاوية مكمل في مثلث علاقاتها مع الولايات المتحدة لتشكيل النظام الدولي الجديد.

نستنتج من كل ما تقدم وفي ضوء حاجة اليابان المتفاقمة للطاقة (النفط والغاز) ، وكون العراق مؤهلاً اكثر من غيره من الدول المنتجة لأن يتصدر توفير النفط وذلك وفقاً لقدراته ومخزوناته على المدى الطويل، لابد من وضع الخطوات الضرورية الهادفة الى إرساء شراكة استراتيجية دائمة بين العراق واليابان في القطاع النفطي تضمن الاستفادة القصوى من الخبرة اليابانية في الصناعة النفطية ومجال انتاج الطاقة الكهربائية وفي مجال إعادة اعمار العراق يقابله تأمين المصالح الاستراتيجية لليابان بضمان توفير مصدر آمن ومستمر للنفط والغاز لليابان .

ثالثاً: التوصيات

١- بناء الشراكة الاستراتيجية بين اليابان والعراق وذلك بالعمل على استثمار الأجواء الايجابية التي تعيشها العلاقات اليابانية – العراقية بما يصب في مصلحة اعادة اعمار العراق وبناء علاقة استراتيجية مع الاقتصاد الياباني الذي يمتلك قدرات مالية وتقنية هائلة. وذلك من خلال الشروع بتحرك دبلوماسي يهدف الى انشاء تحالف لاعمار العراق تكون فيه اليابان إحدى الدول الرائدة تقديراً لمواقفها الساندة للعراق.

٢- العمل على توفير بيئة آمنة للأستثمار والعمل ، وخلق مستلزمات (الأمن الاقتصادي) وذلك بوجود قوانين تحمي المستثمر الأجنبي وتضمن له بيئة مؤاتية للعمل والاستثمار وتحويل الأرباح والغاء مبدأ المصادرة والتأميم ، خاصة إذا علمنا أن الشركات اليابانية تمتاز بحذرها الشديد من الاقدام على مشاريع تكون المخاطرة فيها عالية .

٣- تشكيل قطاع أو هيئة عمل عراقية تتضمن شركات ومؤسسات رصينة لها قدرات مالية يمكن للشركات اليابانية أن تعتمد على مساعدتها في تنفيذ مشاريعها في العراق .

٤- منح الشركات اليابانية الأولوية نظراً لمساعدة الحكومة اليابانية للمواطنين العراقيين في محنتهم الاقتصادية والمعيشية.

٥- محاولة الاستفادة من توجهات السياسة الخارجية اليابانية من خلال العمل على ارساء الديمقراطية لأهميتها ودورها في التقريب بين مختلف التوجهات ، والتزام العراق بواجباته المتعلقة بتحمل مسؤولياته تجاه المجتمع الدولي من اجل الحفاظ على السلم والاستقرار في العالم ، واستثمار مشاركة اليابانية في اعادة اعمار العراق ، وذلك بتسهيل ابرام العقود النفطية مع اليابان ، مقابل مساهمتها في اعادة تأهيل البنية التحتية الاقتصادية في العراق ، والاستفادة من الخبرة اليابانية في هذا المجال. وتوظيف العامل الاقتصادي المتمثل بعاملين رئيسين ، اولهما إنتهاء حالة الانكماش العام التي عانى منها الاقتصاد الياباني في السنوات الاخيرة ، والثاني رغبة الشركات اليابانية في توفير فرص جديدة للأستثمار الخارجي لغرض اعادة إعمار العراق .

إن تطور العلاقات اليابانية العربية تتطلب من الدول العربية التحرك ليس على صعيد تعزيز العلاقات العربية اليابانية وحسب بل لتفعيل الدور الياباني على الصعيد الدولي من خلال:

١- مساندة ودعم الرغبة اليابانية في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي ودعم اليابان في رئاسة أغلب المنظمات التابعة للأمم المتحدة .

٢- مساندة الطلب الياباني في الدعوة الى إدخال اصلاحات هيكلية الى الأمم المتحدة .

٣- التركيز على تقوية فكر التواصل والتفاعل والتسامح والحوار الإيجابي بين اليابان والدول العربية.

٤- إعداد مخطط طويل الأمد للتعاون الثقافي والتكنولوجي بين الدول العربية واليابان وعلى مختلف المجالات للفترة المقبلة.

٥- تفعيل منتديات الحوار العربي الياباني ومنتديات الحوار البرلماني الياباني – العربي من خلال توسيع مشاركة الدول العربية من أجل إطلاق حوار دائم يحقق تفاعل ثقافي حقيقي بين الشعوب.

الملاحق:

ملحق رقم(١) أهم الكتل البرلمانية التابعة الى الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم :

المصدر : http://www.jimin.jp/jimin/index/giin.html
http://en.wikipedia.org/wiki/Liberal_Democratic_Party_(Japan)

اسم الكتلة	المقاعد في البرلمان
Machimora	٨٧
Tsushima	٦٩
Koga	٤٦
Yamasaki	٣٣
Ibuki	٢٨
Aso	١٨
Nika	١٦
Komura	١٥
Tanigak	١٥
كتلة المستقلين	٧٦

حجم الكتل في الفترة من آذار ٢٠٠٧– آذار ٢٠٠٨

	آذار-٠٧	آذار-٠٨
Machimura Ha	87	86
Tushima Ha	72	69
Yamasaki Ha	33	41
Ibuki Ha	33	28
Aso Ha	10	18
Nikai Ha	12	16
Koumura Ha	15	15
Tanigaki Ha	14	15
Koga Ha	48	46
non-affiliated	55	76

ملحق رقم (٢)

المعاهدة الاستراتيجية للتعاون بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتفاقية الأمنية (SOFA)المنبثقة عنها (1)

أولاً- نبذة تأريخية:

مرت العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان في الفترة الزمنية التي تبعت الحرب العالمية الثانية واستسلام القوات اليابانية للقوات الامريكية بثلاث مراحل متميزة هي:

١- مرحلة الاحتلال : امتدت هذه المرحلة لمدة ست سنوات وذلك من يوم ١٥ آب عام ١٩٤٥ حين أعلن امبراطور اليابان السابق هيروهيتو استسلام اليابان والقبول باعلان بوتسدام(**مؤتمر بوتسدام كان آخر اجتماع عقده زعماء كل من بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق خلال الحرب العالمية الثانية. عقد المؤتمر في بوتسدام قرب برلين في المانيا من ١٧/تموز -٢/آب/١٩٤٥ ، تضمن إعلان بوتسدام التهديد بتدمير اليابان ما لم تتوقف عن حربها مع دول الحلفاء، وأن تستسلم بدون شروط**) ، وبموجب ذلك قام الرئيس الأمريكي ترومان بتعيين القائد الاعلى لقوات التحالف الجنرال مكارثر حاكماً عسكرياً على اليابان . وفي عام ١٩٤٦ أقر البرلمان الياباني الدستور الجديد للمسودة التي أملتها الادارة الامريكية والتي تحولت بموجبها اليابان الى دولة ديمقراطية منزوعة السلاح، ومن أهم الامور التي أقرها الدستور الجديد انه سلب السلطة السياسية من الامبراطور وجعلها بيد الحكومة المنتخبة من قبل البرلمان ، وبعد ذلك تم انتخاب شيغيرو اشيدا رئيساً لوزراء اليابان والذي يعتبر من أهم القيادات اليابانية التي قادت عملية إعادة اعمار اليابان.

٢- مرحلة الاستقلال: بسبب انشغال الولايات المتحدة بالحرب الكورية ، أرادت أن تخفف من الأعباء الأمنية والعسكرية على قواتها في المحيط الهادي ، وذلك باعطاء المزيد من الصلاحيات للقيادة اليابانية المحلية ، وفي الثامن من شهر أيلول عام ١٩٥١ تم التوقيع على

اتفاقية سان فرانسيسكو والتي أنهت الاحتلال العسكري على جميع اليابان باستثناء أوكيناوا (بقيت تحت الاحتلال حتى عام ١٩٧٢) ، وأيوجيما (بقيت تحت الاحتلال حتى عام ١٩٦٨).

٣-مرحلة التحالف : بسبب الدور المهم الذي لعبته اليابان كموقع متقدم في الحرب الكورية ، وبروز أهمية الدور الياباني في الحرب الباردة وقعت الولايات المتحدة الامريكية واليابان تحالفاً استراتيجياً يرسم العلاقات بين البلدين وعرفت هذه المعاهدة بمعاهدة التعاون المشترك والأمن(Treaty of Mutual Cooperation & Security) ، وتم التوقيع على المعاهدة في ١٩

1-A: United States–Japan Security Treaty
(http://www.bookrags.com/research/unitestatesjapan-security-treaty-ema-06/)
B: Major Milestones in Security Cooperation between Japan and the United States
- http://www.mod.go.jp/e/publ/w_paper/pdf/2007/34Part3_Chap2_Sec1.pdf

كانون الثاني من عام ١٩٦٠ وأقرها مجلس النواب في ٢٠ مايس في نفس العام ، وأصبحت نافذة دون موافقة مجلس المستشارين ، وذلك لنفاذ المدة القانونية والتي تمنح مجلس المستشارين فترة ٣٠ يوماً للتصويت على القوانين التي يقرها مجلس النواب وإلا تصبح نافذة. لاقت هذه المعاهدة معارضة شديدة من قوى اليسار في اليابان وأدت التظاهرات الصاخبة التي عمت اليابان الى إلغاء زيارة الرئيس الأمريكي آيزنهاور وإسقاط حكومة رئيس الوزراء الياباني كيشي .

ثانياً: أهم بنود المعاهدة: حددت المعاهدة في مقدمتها أن الهدف المشترك للطرفين هو حماية الأمن والاستقرار في شرق آسيا (1)، وتتكون المعاهدة من عشرة بنود ومن أهم بنودها هي البند الخامس والذي ينص على التزام الولايات المتحدة الامريكية بالدفاع عن اليابان " يعتبر كل طرف أن أي هجوم مسلح ضد أي منهما في أي منطقة تحت السيطرة اليابانية يعتبر تهديداً لسلامه وأمنه ويعلن لذلك التزامه بمواجهة ذلك الخطر ضمن الالتزامات والعملية الدستورية " . والبند المهم الآخر هو البند السادس والذي مفادة أن تسمح اليابان للقوات الأمريكية في استخدام أراضيها " من أجل حماية اليابان وإدامة السلام العالمي وامن المنطقة فأن الولايات المتحدة لها الحق في استخدام قواعد لقواتها البرية والجوية والبحرية في مناطق من اليابان ".

ثالثاً: أتفاقية وضع القوات الأمريكية (SOFA) – Status of Force Agreement :

بموجب البند السادس من المعاهدة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان تم

التوصل الى أتفاقية أمنية بين الطرفين سميت باتفاقية وضع القوات الامريكية ومن أهم مواد الاتفاقية هي:(2)

١- **المادة ٢** : التزام اليابان بتقديم قواعد للقوات الأمريكية.

٢- **المـادة ٣:** تكون القوات الأمريكية هي المسؤولة عن القواعد مع مراعاة عدم الاخلال باحتياجات أنظمة النقل والاتصالات في اليابان.

٣- **المادة ٤** : لا تكون الولايات المتحدة الامريكية مسؤولة عن إعادة تأهيل القواعد في حالة إعادتها الى اليابان بعد نفاذ المعاهدة.

٤- **المادة ٥** : للولايات المتحدة وقواتها الحق في استخدام أي مطار أو ميناء في اليابان من دون إلزام بدفع إجور.

٥- **المادة ٩** : يحق للولايات المتحدة بإدخال أي شخص الى اليابان من القوات المسلحة أو من المدنيين أو عوائلهم.

٦- **المادة ١٦:** يلتزم أفراد القوات المسلحة والمدنيين وعوائلهم باحترام القوانين اليابانية.

٧- **المادة ١٧ : المسؤولية القانونية:**

أ- للقيادة العسكرية الأمريكية الحق في استخدام كافة الصلاحيات الممنوحة لها بموجب القانون الأمريكي وإيقاع العقوبات على جميع الأفراد الخاضعين للقانون العسكري الأمريكي.

ب-السلطات اليابانية لها الحق القانوني على جميع أفراد القوات المسلحة الأمريكية والمدنيين وعوائلهم في أي مخالفة قانونية يعاقب عليها القانون الياباني ضمن حدود اليابان.

ج- في حالة تداخل الصلاحيات فأن القوات الأمريكية لها الحق الأول في تطبيق القانون وخاصة فيما يتعلق بالامور التالية:

1- Rowman & Littlefield / Yoshida Shigeru : last Meiji man / 1878-1967., c2007.PP. 213-217 مصدر سابق
2- http://www.jca.apc.org/omoiyari/treaties_law/SOFA_E.html

١- اذا كانت الجريمة موجهة ضد ممتلكات أو أمن الولايات المتحدة.

٢- الجريمة حدثت أثناء أداء الشخص لمهامه الاعتيادية.

أما فيما عدا ذلك فان تطبيق القانون يعود الى الجانب الياباني.

- **حق القوات الأمريكية في حفظ الأمن:**

أ- القوات المسلحة الأمريكية لها الحق في حفظ الأمن في كل المناطق والقواعد المنصوص بموجب الاتفاقية (البند الثاني).

ب- أما خارج القواعد والمناطق المشمولة بالاتفاقية فإن الانضباط العسكري يمكن أن يستخدم صلاحياته ولكن بعد التشاور مع السلطات اليابانية.

ج- القوات المسلحة الامريكية لها الحق في اعتقال أي شخص قرب القواعد الأمريكية يهدد أمن وسلامة القواعد ، وفي حالة كون الشخص غير خاضع لصلاحيات القوات الامريكية فيجب تسليمه فوراً الى السلطات اليابانية .

٨- **الفصل ١٨: الدعاوي المدنية:** اسقاط الدعاوي من قبل الطرفين إذا ما حدث الضرر أثناء أداء الواجب.

٩- **الفصل ٢٤: التكاليف:** ١- تلتزم الولايات المتحدة بدفع كافة تكاليف الافراد والتكاليف المطلوبة للعمل.

٢- تلتزم اليابان بدفع تكاليف المطارات والبنايات.

رابعاً: ملاحظات عامة حول الاتفاقية:

إن المعاهدة الاستراتيجية واتفاقية SOFA المنبثقة عنها نظمت العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة واليابان في جوانب مهمة خاصة العلاقة بين المجتمع الياباني والقوات الامريكية التي بلغ تعدادها حوالي ٥٠ ألف جندي معظمهم في جزيرة أوكيناوا ، إضافة إلى أن الاتفاقية جاءت في مرحلة متقدمة من العلاقات بين البلدين وذلك لكون التوقيع تم بعد مرور ١٥ عاماً على احتلال اليابان وبعد ١٠ اعوام من استقلال اليابان إلا أنها اغفلت عدة جوانب مهمة نذكر منها ما يلي:

١- الاتفاق يركز على العسكريين والمدنيين وعوائلهم وليست هناك معالجة واضحة لمسألة المسلحين من المدنيين كالشركات الأمنية التي تعمل في حماية الافراد والمؤسات ، وهذه المسألة على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للعراق.

٢- الاتفاق لا يلزم الجانب الأمريكي بالمحافظة على القواعد أو الأراضي التي تستخدمها قواته وحتى إعادة تأهيلها بعد نفاذ الاتفاقية.

٣- الاتفاقية تغفل الآثار البيئية لوجود القواعد.

٤- الاتفاقية الأمنية لم تتطرق الى التفاصيل مثل تشكيل اللجنة المشتركة المنبثقة عنها وإنما تركت ذلك لإتفاق الطرفين ، ولم تتطرق الى التفاصيل المالية والتي تركت تفاصيلها لاتفاقات ثنائية تسمى اتفاقات خاصة SMA (Special Measures Agreement) ، لتحديد المساهمة المالية التي تتحملها اليابان. التجربة اليابانية وعلاقتها مع الولايات المتحدة والتي حددت بموجب معاهدة استراتيجية واتفاقية أمنية (SOFA) تجربة غنية تستحق الدراسة.

ملحق رقم (٣) علاقة اليابان مع المنظمات الدولية والاقليمية والمنظمات غير الحكومية

١. بنك التنمية الأفريقي AFDB
٢. منظمة التعاون الاقتصادي بين دول آسيا والمحيط الهادئ APEC
٣. المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا ARF (شريك حوار)
٤. بنك التنمية الآسيوي ASD
٥. رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN (شريك حوار).
٦. مجموعة استراليا Australia Group.
٧. بنك التسويات الدولية BIS .
٨. مجلس التعاون الكمركي CCC.
٩. المجلس الأوربي (مراقب)
١٠. المنظمة الدولية للبحث النووي CERN(مراقب)
١١. خطة كولومبو CP
١٢. البنك الأوربي للاعمار والتنمية EBRD
١٣. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ESCAP
١٤. منظمة الأغذية والزراعة FAO
١٥. مجموعة الدول الخمس G-5
١٦. مجموعة الدول السبع G-7
١٧. مجموعة الدول العشر G-10
١٨. بنك التنمية للدول الأمريكية IADB
١٩. الوكالة الدولية للطاقة الذرية

IAEA

٢٠. البنك الدولي للاعمار والتنمية

IBRD

٢١. المنظمة الدولية للطيران المدني

ICAO

٢٢. الغرفة التجارية الدولية

ICC

٢٣. الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

ICFTU

٢٤. حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر

ICRM

٢٥. الاتحاد الدولي للتنمية

IDA

٢٦. الوكالة الدولية للطاقة

IEA

٢٧. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

IFAD

٢٨. مؤسسة التمويل الدولية

IFC

٢٩. الاتحاد الدولي لجمعيات الصلب الأحمر والهلال الأحمر

IFRCS

٣٠. المنظمة الهيدروجينية الدولية

IHO

٣١. منظمة العمل الدولية

ILO

٣٢. صندوق النقد الدولي

IMF

٣٣. المنظمة الدولية للملاحة البحرية

IMO

٣٤. المنظمة الدولية للقمر الصناعي المتجول

Inmarsat

٣٥. المنظمة الدولية لاقمار الاتصالات

Intelsat

٣٦. المنظمة الدولية للشرطة الجنائية

Interpol

٣٧. اللجنة الأولمبية الدولية

IOC

٣٨. المنظمة الدولية للهجرة

IOM

٣٩. المنظمة الدولية للمعايرة والتوحيد القياسي
ISO
٤٠. الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
ITU
٤١. حركة عدم الانحياز
NEA
٤٢. وكالة الطاقة النووية
NEA
(ضيف)
٤٣. مجموعة الموردين النوويين
NSG
٤٤. منظمة الدول الأمريكية
OAS (مراقب)
٤٥. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OECD
٤٦. منظمة حظر الأسلحة الكيمياوية OPCW
٤٧. منظمة الأمن والتعاون في أوربا OSCE
٤٨. المحكمة الدائمة للتحكيم
PCA
٤٩. منظمة الأمم المتحدة
UN
٥٠ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNCTAD
٥١. قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك UNDOF
٥٢. منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم
UNESCO
٥٣. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNHCR
٥٤. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
UNIDO
٥٥ معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث
UNETAR
٥٦. جامعة الأمم المتحدة
UNU
٥٧. وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط UNRWA
٥٨. اتحاد البريد العالمي
UPU
٥٩. الإتحاد العالمي للنقابات العمالية
WFTU

٦٠. منظمة الصحة العالمية
WHO
٦١. المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية
WIPO
٦٢. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
WMO
٦٣. منظمة السياحة العالمية
WTO
٦٤. منظمة التجارة العالمية
WTrO
٦٥. لجنة زانجر
ZC

ملحق رقم (٤) مراحل ارسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية الى العراق:

مرت عملية ارسال القوات الى العراق بالمراحل التالية :

أ- في شهر تموز عام ٢٠٠٣ تم أقرار القانون الخاص بعد أن صوت البرلمان الياباني بتأريخ ٢٠٠٣/٧/٢٦ بالموافقة على طلب رئيس الوزراء السابق جونيشيرو كويزومي إرسال قوات إلى العراق، في ما يعتبر المرة الأولى التي سترسل فيها اليابان قوات إلى منطقة حروب منذ الحرب العالمية الثانية، وبدأت الحكومة بوضع جدول زمني لإرسال القوات إلى العراق ، وتم تحديد مهمة قوات الدفاع الذاتي اليابانية في القيام بمهام انسانية ، وبموجب قانون اليابان السلمي الذي فرض عليها بعد الحرب العالمية الثانية لا تشارك قوات الدفاع الذاتي في أي عمليات عسكرية منذ عام ١٩٤٥.

ب . بعد ذلك تم أرسال فرق لدراسة الوضع الأمني في مناطق العراق المختلفة .

ج . في شهر كانون أول ٢٠٠٣ أقرت الحكومة اليابانية الخطة الأساسية لارسال قوات الدفاع الذاتي وعلى أثر ذلك غادرت مجموعة من قوات الدفاع الذاتي الجوية JASDF .

د . في شهر كانون ثاني ٢٠٠٤ غادرت المجموعة المتقدمة من قوات الدفاع الذاتي البرية JGSDF وكذلك غادرت بقية مجموعة قوات الدفاع الذاتي الجوية .

هـ - في شهر شباط/٢٠٠٤ غادرت الى العراق بقية مجموعة قوات الدفاع الذاتي الأرضية .

و. آذار/ ٢٠٠٤ باشرت قوات الدفاع الذاتي الجوية عملها من قاعدة علي السالم الصباح في الكويت الى قاعدة الطليل في جنوب العراق .

ز- في شهر حزيران / ٢٠٠٦ أعلن رئيس الوزراء الياباني السابق كويزومي اعادة قوات الدفاع الذاتي اليابانية من العراق الى اليابان ، وتوسيع خدمات قوات الدفاع الذاتي الجوية لتشمل كل من بغداد وأربيل بالأضافة الى جنوب العراق .

ح . في ١٧/ تموز/ ٢٠٠٦ أتمت قوات الدفاع الذاتي البرية انسحابها من العراق .

ط . في حزيران /٢٠٠٧ أقر البرلمان الياباني تمديد العمل بالقانون الخاص لقوات الدفاع الذاتي الجوية العاملة في العراق لمدة سنتين .

ملحق رقم (٥): الخدمات التي قامت بها قوات الدفاع الذاتي اليابانية في العراق

١. تقديم الخدمات الطبية وأصلاح المستشفيات والعيادات :

قامت قوات الدفاع الذاتي اليابانية باعادة تأهيل ٢٩ مستوصفاً طبياً في محافظة المثنى وقامت بتوفير المعدات والأدوية والأجهزة الطبية لهذه المراكز كما قامت بتدريب الكوادر الطبية العاملة في أربع مستشفيات بالمحافظة .

٢. توفير مياه الشرب :

قامت قوات الدفاع الذاتي بتوفير مياه الشرب لسكان محافظة المثنى وذلك باعادة تأهيل محطة مياه الرميثة وتوفير ناقلات مياه الشرب التي قامت بتوزيع المياه على سكان المحافظة .

٣. تقديم الخدمات التعليمية وأصلاح المدارس :

أولت قوات الدفاع الذاتي أهمية كبيرة لاعادة تأهيل القطاع التعليمي في محافظة المثنى فقامت باعادة تأهيل أكثر من مئة مدرسة ووفرت لها الأجهزة والمعدات .

٤. اصلاح الطرق والمباني :

قامت قوات الدفاع الذاتي باصلاح الطرق الرئيسية في مدينة السماوة وما حولها وبلغ طول الطرق التي تم اصلاحها ١٣٠ كيلومتر ، مما أدى الى ازالة العديد من الأختناقات في الطرق الرئيسية في المدينة . كما واعادة تأهيل العديد من المباني الأساسية في المحافظة .

٥. تدريب الكوادر .

٦. حماية الأماكن الأثرية .

ملحق رقم (٦) العلاقات الاقتصادية والتجارية ومراحل تطورها

١- المساعدات الأقتصادية اليابانية وتطورالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين

تعتبر اليابان ثاني اكبر دولة مانحة بعد الولايات المتحدة ، فقد قدمت اليابان قرض قدره 5 بليون دولار أمريكي ، 1.5 بليون دولار كمنحة و3.5 بليون دولار كقرض ميسر بفائدة قدرها 0.75 ويتم تسديده خلال ٤٠ عاماً ، جاء ذلك خلال مؤتمر مدريد للمانحين والخاص بإعادة اعمار العراق الذي انعقد في مدريد ٢٠٠٣. فقد قدمت اليابان العديد من المساعدات الأقتصادية للعراق بصورة مباشرة وعن طريق المنظمات الدولية كالأمم المتحدة أو البنك الدولي . كما أن هنالك العديد من المساعدات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية اليابانية للعراق ، أما عن أهم المساعدات الاقتصادية اليابانية للعراق فقد تمثلت باطفاء الديون عن العراق وتقديم المنحة اليابانية والقرض الياباني الميسر لاعادة الأعمار وكذلك قيام اليابان باقامة الدورات التدريبية للكوادر العراقية في اليابان أو في بلد ثالث .

٢- العلاقات الاقتصادية والتجارية:

شهدت العلاقات بين البلدين في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، تطوراً كبيراً هيمن عليه الطابع الاقتصادي واصبح العراق حينها الشريك الاقتصادي الأول لليابان في منطقة الشرق الأوسط وكان للشركات اليابانية حضوراً متميزا في مجال البناء والإعمار في العراق الذي اضحى سوقاً رائجاً للبضائع المستوردة من اليابان، إلا ان هذه العلاقات بدأت بالتراجع أثر إقدام القوة الجوية العراقية على قصف مجمع للبتروكيمياويات في أيران، وبعد آب ١٩٩٠ إثر احتلال الكويت وما أعقبها من قرارات دولية ، جمّدت اليابان علاقتها الدبلوماسية مع العراق حيث أتسمت المقاطعة اليابانية للعراق بالجدية التي فاقت في صرامتها القطيعة الامريكية ذاتها، حتى عام ٢٠٠٠ ، حيث بدأت عجلة التعامل الإقتصادي بالدوران من جديد . وفيما يلي أهم النقاط على صعيد تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية:

أ- بسبب الاوضاع الأمنية الحالية في العراق فأن الشركات اليابانية تتردد في الولوج الى السوق العراقية منتظرة تحسن هذه الاوضاع ، مع تأكيد رغبتها القوية لأن تكون شريكاً تجارياً كبيراً للعراق في ضوء الامكانات الواعدة التي يمتلكها الاقتصاد العراقي.

ب- اليابان ثاني أكبر المانحين لاعادة اعمار العراق.

ج- استضافت اليابان المؤتمر الثالث للمانحين لاعادة اعمار العراق في تشرين ثاني ٢٠٠٤ وتعهدت خلاله بتقديم ٤٠ مليون دولار لدعم العملية الانتخابية في العراق.

د- تساهم اليابان ومن خلال مؤسساتها العديدة بتدريب أعداداً كبيرة من العراقيين كمؤسستي JICA (الوكالة اليابانية للتعاون الدولي) و Japan Foundation ، والمعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية .

هـ- وافقت اليابان على شطب 6.2 مليار دولار أمريكي من ديون العراق(1)، وإن هذه النسبة تشكل ٨٠ % من اجمالي ديون العراق لليابان والتي تبلغ 7.6 مليار دولار ، كما وافقت اليابان جدولة ٢٠% الباقية من الديون على أن يسدد العراق ديونه المتبقية على فترة ٢٣ عاما بما في ذلك فترة سماح مقدارها ٦ سنوات ، وقد جاء هذا الاتفاق بعد أن قررت الدول الأعضاء في نادي باريس خفض ديون العراق لتلك الدول والتي يبلغ الاجمالي لها مايقرب من ٣٩ مليار دولار بنسبة ٨٠ %.(2) وكانت اليابان من أول الدول التي سارعت الى اعفاء ديون العراق وتم ذلك بموجب الأتفاقية التي وقعت في شهر تشرين ثاني عام ٢٠٠٥ بين معالي وزير خارجية العراق السيد هوشيار زيباري ووزير خارجية اليابان السابق تارو آسو في طوكيو أثناء زيارة السيد وزير الخارجية العراقي لليابان للفترة (٢٣-٢٦/١١/٢٠٠٥) .

1- Diplomatic BlueBook 2006, Ministry of Foreign Affairs, Japan, P. 106 . مصدر سابق

2–- Japan to write off majority of Iraq debt.http://www.msnbc.msn.com/id/3826476/

و– قيام عدد من المسؤولين العراقيين بزيارة اليابان لتعزيز العلاقات الاقتصادية كالزيارات التي قام بها وزير النفط السابق الدكتور حسين الشهرستاني ، والزيارات التي قام بها وكيل وزارة الصناعة ، ووكيل وزارة النفط . أبرمت وزارة النفط العراقية اتفاقاً مع شركة JAPEX (Japan Petroleum Explorration Co., Ltd) للعمل في أربعة حقول نفطية عراقية. علماً بأن الشركة اليابانية قد وقعت اتفاقية مع وزارة النفط العراقية لتقديم مساعات تقنية في طوكيو بتأريخ ٢٧/٤/٢٠٠٥ ، وبهذا السياق قدمت اليابان بعد زيارة وزير النفط العراقي قرضاً الى العراق قدره ٢٠١٩٩ مليون ين ياباني لتطوير الخدمات الهندسية في مشروع مصفاة البصرة وتأهيل مصنع الاسمدة في خور الزبير ، وفي اطار التعاون الاقتصادي قال وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني اكيرا اماري بعد لقائه وزير النفط العراقي الدكتور حسين الشهرستاني ان " العراق شريك لا غنى عنه بالنسبة الى اليابان كأحد مصادر الطاقة " . (1)

ز – اعلنت وزارة الخارجية اليابانية انها خفضت تحذير السفر الى اقليم كوردستان ، وجاء القرار بعد قيام وفد ياباني رفيع المستوى برئاسة السيد غوتارو اوغاوا السفير المسؤول عن تقديم المساعدة لاعادة اعمار العراق في زيارة الاقليم للفترة من ١١–١٥/كانون الاول /٢٠٠٦ لاستعراض الوضع على الارض ، وهذا القرار عزز من سبل التعاون والتنسيق بين اليابان والعراق .

خ– لا توجد احصائيات دقيقة حول حجم **التبادل التجاري** بين الدولتين نظراً للظروف التي يمر بها العراق ، ومعظم التبادل التجاري يأتي على هيئة مساعدات اقتصادية تقدمها اليابان للعراق بصورة مباشرة وعن طريق المنظمات الدولية كالأمم المتحدة أو البنك الدولي ، كما أن هنالك العديد من المساعدات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية اليابانية. من الصعب الحديث حول الميزان التجاري وحجم التجارة البينية الصادرات والوردات لأن معظم التجارة بين العراق واليابان تحدث عن طريق طرف ثالث ممثلة بشركات مسجلة في دول الخليج .أما نشاطات اللجان المشتركة فتوجد لجنة تجارية بين العراق واليابان ولكنها غير مفعلة بسبب الظروف التي يمر بها العراق. لا توجد اتفاقيات اقتصادية معينة حالياً إلا أن اليابان تساعد العراق عن طريق المنحة اليابانية والقرض الياباني الميسر ضمن جهود إعادة الأعمار.

1- Diplomatic BlueBook 2006, Ministry of Foreign Affairs, Japan, PP. 102-110 مصدر سابق

ملحق رقم (٧) تفاصيل مشاريح المنحة اليابانية

. قطاع الصحة :

١. سيارات الأسعاف : قامت اليابان بتوفير ٧٠٠ سيارة أسعاف تم توزيعها على مختلف محافظات القطر . وتقدر القيمة الكلية للمشروع حوالي ٥٤ مليون دولار .

٢. إعادة تأهيل المستشفيات العامة : تشمل مشاريع المنحة اليابانية إعادة تأهيل ١٣ مستشفى عام في مختلف أنحاء القطر وذلك بتوفير الأجهزة والمعدات الطبية الأساسية هذا وقد تم لحد الآن تأهيل ١٠ مستشفيات هي :

١. مستشفى الصدر ٢. مستشفى الزهراء ٣. مستشفى الكاظمية

٤. مستشفى دهوك ٥. مستشفى أربيل ٦. مستشفى الموصل

٧. مستشفى كركوك ٨. مستشفى الديوانية ٩. مستشفى الناصرية

١٠. مستشفى السماوة

تبلغ الكلفة الكلية للمشروع حوالي ٢٠٠ مليون دولار .

. قطاع الكهرباء : تم تمويل المشاريع التالية في قطاع الكهرباء من خلال المنحة اليابانية .

١. توفير وتشغيل ٢٣ محطة كهربائية متنقلة في مختلف أنحاء القطر – ٧٤ مليون دولار

٢. اعادة تأهيل محطة الكهرباء الغازية في الموصل – ٤٣ مليون دولار

٣. اعادة تأهيل المحطة الكهرومائية في الموصل– ٥٣ مليون دولار

٤. اعادة تأهيل المحطة الغازية في التاجي – ٦٨ مليون دولار

٥. بناء محطة كهرباء السماوة – ١١٨ مليون دولار

المجموع: ٣٥٦ مليون دولار.

. قطاع المياه والمجاري .

١. مشروع مياه بغداد : سوف يتم توفير ١٩ وحدة مياه لتوفير مياه الشرب لسكان مدينة بغداد ، هذا وقد بدأ العمل في المشروع والذي يكلف ٥٧ مليون دولار .

٢. توفير أجهزة ومعدات لمجاري أمانة بغداد– مليون دولار

٣. توفير أجهزة ومعدات لدوائر المجاري في المحافظات–٣٤ مليون دولار

٤. توفير أجهزة ومعدات لدائرة مجاري السماوة –٦ مليون دولار

د . الأتصالات : توقيع اتفاق بين وزارة الأتصالات العراقية والحكومة اليابانية يتم بموجبه :

١. توفير ٢٩ محطة مايكرويف لتطوير شبكة الأتصالات–٦٧ مليون دولار

٢. تطوير محطات التحويل –٣٤ مليون دولار

هـ . قطاع الأمن :

١. توفير ٧٠ سيارة أطفاء–٢٠ مليون دولار

٢. توفير ١١٥٠ سيارة شرطة –٢٩ مليون دولار

٣. توفير ٢٠ سيارة مصفحة–٥.٦ مليون دولار

٤. توفير سيارات وسيارات اسعاف وعجلات ودراجات نارية للشرطة العراقية– ٢٤ مليون دولار.

المجموع : ٧٨.٦ مليون دولار.

وكذلك قدمت اليابان أنواع اخرى من الدعم العلمي والفني والتقني تمثل في نقل الخبرات واقامة الدورات التدريبية لكوادر العديد من الوزارات العراقية من خلال المؤسسة اليابانية للتعاون الدوليJICA ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد اليابانية التي قامت بتدريب حوالي ألف مهندس عراقي في القطاع النفطي.

ملحق رقم (٨) مشاريع القرض الياباني الميسر :

إن أهم مراحل البرنامج :

أ . تحديد المشاريع.

تقوم الوزارات والدوائر المعنية بتقديم ترشيحاتها للمشاريع التي يراد تنفيذها عن طريق القرض الياباني الى وزارة التخطيط والتي تقوم باستحصال موافقة مجلس الأعمار ومجلس الوزراء علىتلك المشاريع وتفاتح وزارة الخارجية اليابانية برغبة الحكومة العراقية بتمويل المشروع أو المشاريع عن طريق القرض الياباني .

ب . موافقة الجانب الياباني :

تدرس وزارة الخارجية اليابانية المشاريع المقترحة وتقوم بدراسة المشروع وملائمته للشمول بالقرض ولكي يتم ذلك فان المشروع يجب أن يستوفي شروطاً معينة (بالنسبة للعراق) منها أن المشروع يجب أن يكون ذو منفعة عامة لشريحة واسعة من السكان ، أن تكون الكلفة التقديرية معقولة بالنسبة لحجم القرض الكلي (٣.٥ مليار دولار) فمثلاً لا يستخدم المبلغ كله أو أكثره في مشروع واحد ، بمعنى آخر لا يمكن أن تتجاوز القيمة الكلية لأي مشروع عن مليار دولار . ولايمكن إستخدام القرض لمشاريع تجارية يمكن أن تمول من قبل إستثمارات عالمية كتطوير حقول النفط وانما تستخدم لبناء مشاريع البنية التحتية كالمستشفيات والطرق والجسور والأتصالات وغير ذلك .

ج . دراسة الجدوى :

تقوم المؤسسات الحكومية اليابانية مثل وكالة التعاون الدولي اليابانية (JICA) ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية (JETRO) بالقيام بدراسة جدوى المشروع وتشمل هذه الدراسة على بحث آلية تنفيذ المشروع وتوفر المواد الأولية لادامته (مثلاً توفر كميات من الوقود ونوع الوقود لتشغيل محطات الكهرباء) ، وغير ذلك . كذلك تشمل الدراسة الجدوى الأقتصادية الكلفة التقديرية وتصحب الدراسة دراسة أخرى عن الآثار البيئية للمشروع تصادق عليها وزارة البيئة العراقية .

د . التزام المشروع :

بعد ذلك تعلن الخارجية اليابانية التزام تنفيذ المشروع من خلال القرض الياباني الميسر (Pldgeing)

هـ . النقاط القانونية :

تتقدم الحكومة العراقية الى الجانب الياباني بالنقاط القانونية وهي عبارة عن العملية التي يتم بموجبها أقرار القرض والجهات الحكومية المخولة بالتوقيع على العقود من قبل الحكومة العراقية ، لذلك فقدأخبر الجانب العراقي اليابان أن البرلمان العراقي هو الجهة المخولة بالمصادقة على الأتفاقيات في العراق .

و. تبادل الوثائق : (Exchange of Notes)

يتم بموجبها التوقيع على الوثائق من قبل الجانبين .

ز . اقرار المشروع : (Sigining Agreement)

– المشاريع المرشحة للتنفيذ بموجب القرض الياباني الميسر:

. تطوير الموانىء العراقية في خور عبد الله وأم قصر وخور الزبير .

. قرض لتوفير أدوات ومكائن الري .

. إعادة تأهيل محطة كهرباء المسيب .

. طرق وجسور مدينة السماوة .

. إعادة تأهيل مصفات بترول البصرة .

. إعادة تأهيل مشروع غاز الجنوب .

. توسيع القدرة التصديرية لميناء البصرة العميق لتصدير النفط الخام .

. تطوير معمل أسمدة خور الزبير .

. إعادة تأهيل مصنع اسمنت كركوك ومصنع اسمنت كبيسة .

. توسيع شبكة مجاري الكرخ .

. تطوير شبكة مياه بغداد .

. توسيع محطة شرق دجلة لمعالجة المياه .

. مشروع مياه البصرة .

. تطوير شبكة كهرباء كردستان .

. مشروع طرق وجسور بغداد .

. تطوير مشاريع المياه والمجاري .

وهناك مشاريع أخرى تجري دراستها .

لقد قررت اليابان تمويل عشرة مشاريع من خلال برنامج القرض الميسر للعراق بعد أن تم تبادل الوثائق الرسمية لثمانية مشاريع إضافة الى مشروعين هما قطاع كهرباء كوردستان ومشروع مياه البصرة اللذين تم اقرارهما خلال زيارة السيد نوري كامل المالكي رئيس الوزراء لليابان للفترة ٨-٢٠٠٧/٤/١١ ، وتم التوقيع على العقود بعد موافقة مجلس النواب العراقي من اجل اطلاق القرض.

علماً بأن جزءاً من القرض الياباني البالغ قيمته ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار والمخصصة لمختلف القطاعات في العراق تم تخصيصه لتطوير وتأهيل القطاع النفطي في جنوب العراق وفي مقدمتها إعادة إعمار مصفاة البصرة إذ ستتم إضافة وحدة جديدة لتحويل المشتقات النفطية الثقيلة (أي النفط الأسود) إلى مشتقات نفطية خفيفة مثل البنزين وزيت الغاز والنفط الأبيض إلى جانب تقليل الهدر الموجود بسبب غياب استخدام التكنولوجيا في الإنتاج ، والمشروع الآخر يتضمن بناء ميناء نفطي جديد في المياه الإقليمية العراقية لضخ صادرات النفط الخام إلى الخارج وتعهّدت اليابان بتقديم قروض إضافية بالشروط الميسرة ذاتها التي قدمتها سابقاً في حال تنفيذها مشاريع نفطية كبيرة أخرى .

ومن الجدير ذكره أنه في يوم ٢٠٠٨/١/٢٥ تم في مقر بنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC) التوقيع على اتفاقية القرض الياباني الميسّر للعراق بين الحكومة العراقية ممثّلةً بسعادة السفير الدكتور غانم علوان الجميلي والحكومة اليابانية ممثّلةً بمحافظ بنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC) السيد كوجي تانامي.

<u>المشاريع التي شملها القرض فهي:</u> (1)

١- مشروع إعادة تأهيل محطة كهرباء المسيب الحرارية وبكلفة تبلغ حوالي (٣٦٠ مليون دولار) والذي من المؤمل ان يضاعف من قدرة هذه المحطة على إنتاج الطاقة من ٤٠٠ ميغاواط حالياً الى ٨٥٠ ميغاواط مستقبلاً.

٢- مشروع تقديم الخدمات الهندسية لبناء وحدات معالجة جديدة (FCC) في مصفاة البصرة وبكلفة تبلغ حوالي (١٧ مليون دولار) ويهدف المشروع الى تقليص الفجوة الحاصلة بين العرض والطلب على المنتجات النفطية.

٣- مشروع إعادة إعمار وإنشاء انابيب وتوصيلات جديدة لزيادة القدرة التصديرية لميناء البصرة من النفط الخام وبكلفة تبلغ حوالي (٤١٧ مليون دولار).

٤- مشروع زيادة الطاقة الانتاجية لمعمل اسمدة خور الزبير في البصرة وبكلفة تبلغ حوالي (١٥١ مليون دولار) وبما يسهم في تقليص الفجوة الحاصلة بين العرض والطلب على الاسمدة وزيادة الانتاجية الزراعية.

٥- مشروع إعادة تأهيل ميناء ام قصر في البصرة وبكلفة تبلغ حوالي (٢٥٢ مليون دولار) وبما يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

٦- مشروع بناء جسور وطرق محافظة السماوة وبكلفة تبلغ (٢٨ مليون دولار) يهدف الى تنمية المحافظة والمناطق المحيطة بها.

٧- مشروع تحسين انظمة الري الموجودة في عموم العراق وبكلفة تبلغ (٧٩ مليون دولار) وذلك من خلال توفير الاجهزة والمكائن والمضخات الضرورية بما يسهم في زيادة الانتاج الزراعي ويوفر فرصاً للعمل على المديين المتوسط والطويل.

٨- مشروع تحسين كميات ونوعيات تجهيزات المياه في البصرة وبكلفة تبلغ حوالي (٣٢٥ مليون دولار) والذي يهدف الى تحسين الظروف المعيشية والصحية للمواطنين.

٩- مشروع كهرباء كوردستان.

١٠- مشروع تطوير ماء البصرة.

1- DIPLOMATIC BLUEBOOK 2006- Ministry of Foreign Affairs , Japan, PP. 105-106 مصدر سابق-

المصادر

المصادر العربية:

١ – سفارة جمهورية العراق في طوكيو / قسم الشؤون السياسية.
http://www.iraqi-japan.com
٢– سفارة اليابان في جمهورية مصر العربية.
http://www.eg.emb-japan.go.jp/a/index.htm
٣– سفارة اليابان في المملكة العربية السعودية .
http://www.ksa.emb-japan.go.jp/sa/index.htm
٤– سفارة اليابان في مملكة البحرين.
http://www.bh.emb-japan.go.jp/Arbic/JapanBahrainRelationsAr.htm
٥– سفارة اليابان في دولة الكويت.
http://www.kw.emb-japan.go.jp/arabic/about_us_a/message_a.htm
٦- سفارة اليابان في المملكة الاردنية الهاشمية.
http://www.jordan.emb-japan.go.jp
٧– المنتدى الأول من أجل الحوار البرلماني الياباني – العربي (دمشق ٢٠–٢٢/آب ٢٠٠٤)
http://www.arab-ipu.org/news/japanese.html
٨– المنتدى الثاني من أجل الحوار البرلماني الياباني – العربي (طوكيو ١٩–٢٠/آذار ٢٠٠٥)
http://www.arab-ipu.org/publications/communiques
٩– المنتدى الثالث من أجل الحوار البرلماني الياباني – العربي (عمان – الأردن ٣٠ /٤ – ٢٠٠٧/٥/١)
http://www.arab-ipu.org/publications/communiques
١٠– المنتدى الأول للحوار العربي – الياباني (طوكيو ٤–٢٠٠٣/٩/٥).
http://www.arab-ipu.org/news/news2006/47+12/conf12/item4.html
١١– المنتدى الثاني للحوار العربي – الياباني (مصر ٣–٢٠٠٤/٣/٤)
http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/forum/meet0403.html
١٢– المنتدى الرابع للحوار العربي – الياباني (طوكيو ٢٦–٢٠٠٦/٥/٢٧))
http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/arab_e.pdf#search='JapanArab

المصادر الأجنبية:

1 - DIPLOMATIC BLUEBOOK 2006- Ministry of Foreign Affairs , Japan.

2- Japan Economy & Finance White Paper, 2005.

3- Facts & Figures of japan 2006- Foreign Press Center Japan.

4- Totman, Conrad D /Politics in the Tokugawa bakufu, 1600-1843 /, University of California Press, 1989.

5- Shiba, Ryotaro / The last shogun : the life of Tokugawa Yoshinobu , 1923, Kodansha International, 1998.

6- Figal , Gerard / Spiritis of Modernity in Meiji Japan, ,Civilization & Monesters, Duke University Press, London1999.

7-, James Murdoch.M.A in coolaboration with Isoh Yamagata/ A history of Japan , during the century of early intercource 1542-1651.

8- . Rowman & Littlefield / Yoshida Shigeru : last Meiji man/ 1878-1967, c2007.

9- Takii, Kazuhiro /The Meiji Constitution : the Japanese experience of the West and the shaping of the modern state, 1967, International House of Japan, c2007 .

10- *Whiting, Allen Suess/* China eyes Japan/, *1926 /* University of California Press, c1989.

11- Marquis Hiroobumi Ito /Commentaries on the Constitution of the Empire of japan, 1979.

12- Palgrave Macmillan / Japanese foreign policy in Asia and the Pacific : domestic interests, American pressure, and regional integration/ 2001.

13- Morgan, Forrest, Praeger / Compellence and the strategic culture of imperial Japan : implications for coercive diplomacy in the Twenty-first Century /, 2003.

14- *Nish*, *Ian Hill* / Japanese foreign policy in the interwar period */* Praeger Publishers, 2002.

15- Kawashima, Yutaka / Japanese foreign policy at the crossroads : challenges and options for the twenty-first century / 1942-/ Brookings Institutions Press, c2003.

16- Fukushima, Akiko / Japanese foreign policy : the emerging logic of multilateralism . / St. Martin's Press, c1999.

17- Alvine D Coox & Hilary Conroy/ China and Japan ; A search for balance since World War 1. , 1978.

18- *Sudo, Sueo./*The Fukuda Doctrine and ASEAN : new dimensions in Japanese foreign policy / Institute of Southeast Asian Studies, 1992.

19- *Wright-Neville, David P* / The evolution of Japanese foreign aid 1955-1990 : the impact of culture, politics and the international system on the policy formation process,. / Monash Development Studies Centre, Monash University, 1991.

20- Yasutomo Dennis T / The manner of giving : strategic aid and Japanese foreign policy / Lexington Books , c 1986 .

21- *Cheong, Sung-hwa* / The politics of anti-Japanese sentiment in Korea : Japanese-South Korean relations under American occupation, 1945-1952 . / Greenwood Press, 1991.

22- Hughes, Christopher W/ Japan's economic power and security : Japan and North Korea . / Routledge, 1999.

23- *Buckley, Roger/* US-Japan alliance diplomacy, 1945-1990 /, *1944* / Cambridge University Press, 1992.

24- *Lee, Chae-Jin* / China and Japan : new economic diplomacy *, 1936-*/ Hoover Institute Press, 1984.

25- Drohan , Thomas Alan/ The US-Japan Security Burgain ; Origins and Transformation , 1991.

26- Gilbert Rozman/ Japan and Russia , the tortuous path to normalization 1949-1999 ..

27- *Lee, Chae-Jin* / Japan faces China : political and economic relations in the postwar era /, *1936-* / Johns Hopkins University Press, c1976.

28- *Hoston, Germaine A* / The State, identity, and the national question in China and Japan ., *1954-* / Princeton University Press, 1994.

29- *Masuda, Wataru/* Japan and China : mutual representations in the modern era *, 1903-1977.* St. Martin's Press, 2000.

30- Palgrave Macmillan / Japan and China : cooperation, competition, and conflict /, 2002.

31- Palgrave Macmillan / China and Japan at odds : deciphering the perpetual conflict /, 2007.

32- Russia and Japan : an unresolved dilemma between distant neighbors / International and Area Studies, University of California at Berkeley, c1993.

33-, *Christopher W. /* Routledge/ Japan's economic power and security : Japan and North Korea / by *Hughes*, 1999.

34- Praeger/ Japan and Russia in northeast Asia : partners in the 21st century /, 1999.

35- Michael J. Green / Japan's Reluctant Realism**,** Foreign Policy Challenges in an Era of Uncertain Power, Palgrave Press, April 2001.

36- Sarantakes, Nicholas Evan / Keystone : the American occupation of Okinawa and U.S.-Japanese relations/, 1966/ Texas A&M University, 2001.

37- Scalapino, Robert A/ American-Japanese relations in a changing era/ Library Press, 1972.

38- Cohen, Bernard Cecil / The political process and foreign policy : the making of the Japanese peace settlement /*, 1926/* Princeton University Press, 1957.

39- Hoston, Germaine *A* / The State, identity, and the national question in China and Japan , *1954*- / Princeton University Press, 1994.

40- Karan, Pradyumna P/ Japan in the 21st century : environment, economy, and society Nijuisseiki no Nihon /. *(Pradyumna Prasad* / University Press of Kentucky, 2004.

41- John W. Dower/ Embracing Defeat , japan in the Aftermath of WW11. 1999.

42- Herbert P. Bix / Hirohito & The Making of Modern Japan..2000

مواقع الانترنت:

http://www.washingtonpost.com/wp-srv/inatl/longterm/japan/japanparties.htm1 1 -

2 - http://www.nni.nikkei.co.jp/AC/SR/cabinet/chart2006-2008.html

3- http://www.mofa.go.jp/policy/terrorism/index.html

4 - Japan-China Relations-http://www.mofa.go.jp/region/asia-paci/

5 - Japan-Russia Relations http://www.mofa.go.jp/region/europe/russia/index.html:

6- Japanese foreign policy towards middle east: http://www.passia.org/seminars/99/japan/jpolicy.htm

7- http://www.bookrags.com/research/unitestatesjapan-security-treaty -ema-06/

8- United States–Japan Security Treaty

http://www.bookrags.com/research/unitestatesjapan-security-treaty-ema-06/

9- Major Milestones in Security Cooperation between Japan and the United States

http://www.mod.go.jp/e/publ/w_paper/pdf/2007/34Part3_Chap2_Sec1.pdf

10- http://www.jca.apc.org/omoiyari/treaties_law/SOFA_E.html

11- http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/arab_e.pdf#search='JapanArab

12- SEMINARS/ Japanese Policy in the middle East /
http://www.passia.org/seminars/99/japan/jpolicy.htm

13- http://www.kantei.go.jp/foreign/policy/2001/anti-terrorism/1029terohougaiyou_e.html

14- http://www.kantei.go.jp/foreign/policy/2003/031209housin_e.html

15- http://www.heritage.org/Research/AsiaandthePacific/wm419.cfm

16- www.enech.meti.go.jp/english/energy/new_energy

17- http://www.passia.org/seminars/99/japan/jpolicy.htm

18- http://www.kantei.go.jp/foreign/policy/2003/031209housin_e.htm

19- Japan to write off majority of Iraq debthttp://www.msnbc.msn.com/id/3826476/

http://home.kyodo.co.jp/modules/fstPhotos/index.php?page=3&cmenuid=18 20-

21- Japanese Foreign Ministry: http://www.mofa.go.jp/policy/index.html
http://www.dpj.or.jp/english/news/index.html 22- DPJ:
23- New Komei Party: http://www.komei.or.jp/en/news/index.html
http://www.jcp.or.jp/english/index.html 24- Japan Communist Party:

Japan's political system and Contemporary Japanese foreign policy

Master thesis
Introduced to the college of Law & Politics ,The Arab Open Academy in Denmark, which is part of the requirements for a Master degree in political sciences

By
William Ishaya

Supervisor
Assistant Professor
Dr. Lutfi Hatem

Tokyo - Japan

November 2008

ABSTRACT

The Meiji period (1868-1912) brought about the rapid modernization of Japanese economic, political, and social institutions, which resulted in Japan's attaining the status of the leading country in Asia and a world economic and political power. During the first half of the Meiji period, from 1868 to 1890, the Meiji oligarchs instituted numerous reforms to achieve domestic stability, promote industrialization, improve education, and establish an effective government structure, including the promulgation of a constitution in 1889. Although some disruptions occurred in the Meiji Restoration period up to 1890, several elements of Tokugawa society allowed Japan to move smoothly toward modernization. The Tokugawa period that allowed Japan to move through the Meiji Reform period with little disruption: (1) high level of economic development, (2) common social and cultural background, and (3) achievements in education. The three significant disturbances that arose in the Meiji Reform period are dissatisfaction of the samurai , development of Japan as a nation-state and the extent of Japan's borrowing from the West.

By the end of the Tokugawa period, Japan had laid the foundations for subsequent industrialization and economic modernization, not only did the economic infrastructure, such as markets, banking, and transportation, develop rapidly during the Tokugawa period, the people also developed basic skills to allow them to support the rapid economic growth of the Meiji period. For example, samurai functioned as bureaucrats of castle towns and gained knowledge and experience in business, management, and office functions. Merchants gained entrepreneurial and financing skills that would be valuable to economic growth in the Meiji period.

The Tokugawa shogunate showed great interest in learning even from foreign countries, although the shogunate strongly opposed anything related to Christianity. The shogunate supported "Dutch studies" (*rangaku*), which included the translation and study of Western works on science, geography, medicine, military science, and other subjects. These studies allowed Japanese to be exposed to Western technology and ideas, which facilitated the transition of Japan to a modern country in the Meiji period. The Japanese people's great respect for education and learning carried over from the Tokugawa period, as evidenced by the establishment of the Ministry of Education in 1871, only three years after the fall of the shogunate, and the promulgation of a law in 1872 to make education universal.

The Meiji oligarchs held power for the first half of the Meiji period from 1868 to 1890, but many Japanese argued for political representation. The political party formed by Itagaki Taisuke in 1874 argued for formation of an elective national assembly. Okuma Shigenobu of Hizen pressed the other oligarchs in 1881 to immediately establish a parliamentary form of government, but they preferred a more deliberate approach to the establishment of a new governmental system. Although the Japanese leadership received pressure from political parties and others to quickly establish a representative form of government, the Meiji leaders basically agreed with these democratic ideas, but they wanted to carefully prepare an effective form of constitutional government that would be implemented in the time period they believed best. Throughout the Meiji period, conflicts arose over how much Japan should emulate or borrow from the Western powers. Just as opinions divided between kaikoku (open the country) and joi (expel the barbarians) after Commodore Perry landed in 1853, tensions continued throughout the Meiji period regarding Japan's policy toward foreigners and foreign ideas.

Within a short time after 1868, the majority of Japanese adopted many Western ideas and institutions as the Meiji oligarchs pursued a policy of fukoku kyohei (rich country, strong military) to catch up with Western countries and to gain national strength and wealth. However, toward the end of the 19th century, Japanese started to question many Western ways, and they developed a new respect for Japan's traditional culture and thought, such as respect for the Emperor.

The rise of militarism and WW2 (1912 – 1945), during the era of the weak emperor Taisho (1912-26), the political power shifted from the oligarchic clique (genro) to the parliament and the democratic parties. In the First World War, Japan joined the Allied powers, but played only a minor role in fighting German colonial forces in East Asia. During the 1930s, the military established almost complete control over the government. Already earlier, Japan followed the example of Western nations and forced China into unequal economical and political treaties. Furthermore, Japan's influence over Manchuria had been steadily growing since the end of the Russo-Japanese war of 1904 -1905. When the Chinese Nationalists began to seriously challenge Japan's position in Manchuria in 1931. In 1933, Japan withdrew from the League of Nations since was heavily criticized for her actions in China.

In July 1937, the second Sino-Japanese War broke out. In 1940, Japan occupied French Indochina (Vietnam) upon agreement with the French Vichy government, and joined the Axis powers Germany and Italy. These actions intensified Japan's conflict with the United States and Great Britain which reacted with an oil boycott. The resulting oil shortage and failures to solve the conflict diplomatically made Japan decide to capture the oil rich Dutch East Indies (Indonesia) and to start a war with the US and Great Britain. In December 1941, Japan attacked the Allied powers at Pearl Harbour and several other points throughout the Pacific. Japan was able to expand her control over a large territory that expanded to the border of India in the West and New Guinea in the South within the following six months.

The turning point in the Pacific War was the battle of Midway in June 1942. From then on, the Allied forces slowly won back the territories occupied by Japan. In 1944, intensive air raids started over Japan. In spring 1945, US forces invaded Okinawa in one of the war's bloodiest battles. On July 27, 1945, the Allied powers requested Japan in the Potsdam Declaration to surrender unconditionally, or destruction would continue. However, the military did not consider surrendering under such terms, partially even after US military forces dropped two atomic bombs on Hiroshima and Nagasaki on August 6 and 9, and the Soviet Union entered the war against Japan on August 8. On August 14, however, Emperor finally decided to surrender unconditionally.

Basic Strategies and Diplomacy for Japan's Foreign Policy in the New Era

Major changes are underway in the international community of today. First of these challenges is the globalization of economy and society. Second is the remarkable advancement and increasing power of military forces. Third is the rapid expansion of the Chinese economy. In all of these developments there are opportunities and potential threats to Japan and to other countries of Asia. Japan must fully investigate and seek responses to these challenges.For Japan's foreign policy in its development from now, Japan must formulate clear strategies as a state , which have been lacking so far. The basis of all strategy is "national interest". Without a debate on the national interest it is impossible to set a course for the nation.First among the basic national interests of Japan is to maintain peace and security. Japan must change its thinking about international peace activities so that its own actions would conform with international norms. Second is to support the free trade system. Japan should establish a network of bilateral free trade agreements (FTAs), to supplement the WTO system . Japan has to face the reality of the world and to actively engage itself in world affairs.

I. Japan's International Relationships

1. The United States of America:The United States is the most important country for Japan. How the relationship should be, however, has up until now avoided redefinition, including the Japan-U.S. security system which is central to the relationship. Japan must undertake a comprehensive reexamination of its relationship with the United States focusing on security. The reexamination exercise would lead to further

enhancement of the Japan-U.S. relationship. If this work is not undertaken, the rifts between the allies will grow from barely tangible to substantial, and confidence in the alliance among the two nations could be shaken.It is not unusual that the policy priorities of Japan and the U.S. should be different at times. It is impossible that the Japan-U.S. relationship will become like the one between the UK and the U.S. Japan, while upholding objectives common with the U.S, must have its own axis of coordinates and engage in diplomacy that is complementary to that of the U.S.Now that the economic tensions are relaxed between the two countries, policy coordination should be pursued.

2. China: The relationship with China is the most important theme in Japan's foreign policy at the outset of the 21st century. For both countries, the relationship is one that interweaves "cooperation and coexistence" with "competition and friction." It is important that politics is not brought in too much to the economic aspects of the Japan-China relationship. Japan should assimilate China's "vitality". The only solution to the hollowing out of Japanese industry due to Japanese direct investment in China is Japan itself becoming an attractive, high-value added manufacturing economy. China's military buildup can pose a serious threat to Japan and other countries of the region. Japan should make strenuous demands for transparency from the Chinese side as regards China's burgeoning military budget.As regards Official Development Assistance (ODA) to China, Japan must define aid recipients narrowly so that the assistance can gain the understanding of the Japanese people more easily. The history problem and the Japan's relationship with Taiwan are recurring sources of discord in the Japan-China relationship. As regards the history problem, both Japan and China while drawing lessons from history, it is time they liberated themselves from an "enchantment with history" and aimed for a future oriented relationship. Since the normalization of the relationship between the People's Republic of China and Japan, tremendous changes have taken place on Taiwan. It is natural that the Japan-Taiwan relationship should undergo certain change as well.

3. Korean peninsula: (1) **South Korea** (Republic of Korea) ROK is Japan's most important strategic partner in the region, sharing with it the three basic systems of democracy, market economy and an alliance with the United States. The sharing of these basic systems is bringing the values and national interests of the two countries closer together. The next goal for Japan-ROK relations is the signing of an FTA(Free Trade Agreement). This should serve as the core for the achievement of a comprehensive economic partnership, and a new sense of community that it fosters will be important. Japan and ROK can serve as the hub for an expanding network of democratic, market-economy countries in East Asia and the Pacific. (2) **North Korea** (Democratic People's Republic of Korea): There will be no normalization of relations between Japan and North Korea until North Korea itself resolves the many problems that it has caused: abductions, development of nuclear weapons and missiles, spy boats, narcotics smuggling etc. The resolution of these problems would bring peace, which would lead to greater prosperity for East Asia as a whole.North Korea itself needs to make substantial efforts if it is to become a member of the international community. Japan's objective is not to overturn the regime in North Korea but to gradually change the nature of its political and economic systems.

4. East Asia and the Pacific: (1) **ASEAN**: Stability in ASEAN is extremely significant for Japanese security. There are, however, large disparities within the ASEAN region, and the course for Japan to take is to engage in dialogue with the ASEAN 5 first, and then seek the application of those results to the expanded ASEAN group. Economic partnership with ASEAN should be pursued in such a way that it will encourage increased integration of the region.Japan should pursue the "East Asian community" initiative referred to in Prime Minister Koizumi's Singapore speech. Japan can and should make important contributions to ASEAN in education, human resources development and the promotion of democracy. (2) **Canada and Australia**: Located along the Pacific Ocean, Japan, Canada and Australia have much in common strategically. Japan should consider developing common policies with Canada and Australia in

some areas. Japan should view its relationship with these two countries strategically and in a different light from the G8, and should incorporate them into its diplomatic assets.

5. South Asia: This region is important from a security standpoint as the one region in the world most likely to see nuclear conflict. There is potential for economic complementation between India and Japan in areas like IT. Japan needs to be aware of India's strengths and utilize them to boost Japan's own economic vitality. If Pakistan collapses, it could lead to proliferation of nuclear and missile technologies, and also increased terrorism. The conflict over Kashmir has global repercussions. Japan should make an effective contribution to the resolution of this conflict.

6. Middle East: Japanese policy toward Middle East security issues is shaped by the need to both maintain Japan’s security alliance with the US and its oil relationship with states in the Middle East. Japan should engage in "Middle East silk road diplomacy" to promote the following agenda: 1) elimination of the threat of international terrorism, 2) energy security from Gulf countries, 3) "soft power" support for an end to the Israel-Palestine conflict, 4) support the US invasion of iraq & it share in the reconstruction after the war. In November 2005, the Government of Japan signed the Exchange of Notes concerning the debt relief toward the Republic of Iraq, in which Japan agreed to cancel 80% in total of approximately 889,000 million yen (approximately 7,600 million dollars) in three stages; First stage: cancellation of 2.42 billion dollars after the signing of the Notes in November 2005, Second stage: cancellation of 2.40 billion dollars. As for third stage, Japan will increase the rate of cancellation up to 80% of the total debts, upon completion of the IMF’s final review of the program. At the International Donors’ Conference on the Reconstruction of Iraq held in Madrid on 24 October 2003, Japan announced its financial assistance package totaling up to $5 billion. The package comprises $1.5 billion of grant aid for immediate needs reconstruction of living standard of Iraqi people including power generation, education, water and sanitation, health and employment, as well as improvement of security and up to $3.5 billion, mainly in the form of Japanese ODA loans, In order to meet medium-term needs. In addition, Japan has announced and started implementing 6 billion dollars of debt relief measures. 5) Japan hopes to use a long-standing relationship with Iran to help avert a crisis over Tehran's nuclear ambitions. Japan is hoping one-on-one diplomacy can lead to a breakthrough that has eluded other nations concerning Iran's insistence on proceeding with its nuclear research. Japan has not been a major player in the negotiations with Iran over its nuclear program. But Japan has considerable influence in Iran because of long-standing friendly business ties. In particular, Japan relies on Iran for much of its imported oil. Japanese government asked Iran that it should suspend its production of enriched uranium, which can be used for producing nuclear weapons. Japan should do whatever it can to further those aims.In the Middle Eastern peace process, Japan should make a strong demarche to both Israel and Palestine in an attempt to bring them back on the road to peace.

7. Russia: Japan-Russia relations are at an important turning point, with Russia itself undergoing vast political changes. Japan should engage in a fundamental review of its Cold War policy towards Russia, and indeed it cannot leave relations with Russia unchanged. Russia provides an area where there are still large possibilities for Japanese foreign policy. Russia itself seeks closer ties with Japan. Russia is now an open society in which public opinion has a strong role to play. Japan should make bold moves to strengthen the communication pipeline, initiate Track II dialogue, and discuss territorial issues with Russia from a wide range of perspectives.

8. Europe: The EU is moving steadily towards becoming one of the world's largest quasi-states. The development of the EU should be regarded highly in the context of world history for the implications it has for the balance in the international community. In the new world order, Japanese foreign policy will require strong partners case by case. It is the EU that can reasonably be expected to be a partner in several

of these cases. Japan should study how best to cooperate with the EU and its strategy for the EU over the long term.

9. Latin America :Japan has no negative legacies in Latin America; this is a region where it can make use of its abilities and capacities without constraint. However, Japan's presence in Latin America has been steadily declining since the nineties. Japan should expand economic cooperation for Latin America, with a view to possibly signing FTAs with MERCOSUR and other Latin American countries.

10. Africa:If left unattended, Africa's failed states could export terrorism and other destructive factors to the rest of the world. Bringing about democracy and good governance in Africa is essential for world stability and prosperity. Aid to Africa should not look for short-term returns, but should be seen as a part of international activities to maintain order in the world. It will be important to develop TICAD (Tokyo International Conference on African Development).

11. United Nations: The United Nations is a place where the interests of its members clash. Japan would not sit at the Security Council for six years.. There has been no progress in its strategy to obtain a permanent seat on the Security Council or in its efforts to have the "former enemy clauses" deleted. However, the United Nations' functions to maintain world peace and stability are extremely important. It would be difficult for sovereign states on their own to perform the United Nations' peace-keeping and peace-building functions in its stead. Japan should provide the United Nations with all the cooperation it can in order to ensure a better future for the organization. Nonetheless, there is nothing that explains or justifies Japan's inflated level of assessed contribution. Japan needs a strong resolve to reduce its assessed contribution to rational levels of 15% or thereabouts, which is in line with its GDP.

II. CONCLUSION

1. Security: Factors for instability in the East Asian region include North Korea's nuclear weapons program and the rapid modernization of the Chinese army. The Japanese alliance with United States, which Japan opted for in the interest of its sovereignty and independence, may need to be strengthened in the future, and certainly cannot be expected to weaken. It will be important for Japan to reinforce its counter-terrorism systems. Intelligence gathering, in particular, will be fundamental for national security. The question of U.S. military bases, which have been located in such a way as to place excessive burdens on Okinawa, can only be resolved if the entire issue is rethought from a nationwide perspective that includes both Okinawa and the mainland. The debate on the right to collective defence should be advanced to a more realistic discussion that would enable Japan to effectively participate in collective security arrangements. Japan should be a country that contributes to behind-the-lines support which does not require the use of military force. The dispatch of noncombatant troops to the ISAF (International Security Force) in Afghanistan & self defence forces to south of Iraq is an examples.

2. The Japanese economy in the context of global trends: Japan will be more directly influenced by Chinese economic development than any other country and has a responsibility to articulate a national economic vision under this new paradigm. The essential first steps will be to quickly dispose non performing loans and at the same time reform the economic structure itself. The promotion of science and technology will be an absolute prerequisite to achieving this. Nor can regulatory reform be avoided. Japan must rectify high-cost structures, enhance educational facilities, and accept more foreign students, with the ultimate aim of attracting direct investment from overseas in high value-added areas such as high technology industries and research and development. Structural reforms in the agricultural sector are also essential. Japan must study mechanisms to mitigate the impact on domestic agriculture and to ensure food security.

3. Economic integration in East Asia: The highest priority for the Japanese economy is East Asia, which is the growth center for the world economy. Japan should accelerate the integration of East Asia and should take the lead in this area, seeking to become the core country in a community that advances together. Japan should make strategic use of economic partnership agreements in order to achieve this. The goal should be the creation of a borderless East Asian economic sphere. When complete, the integrated East Asian economy will be a partnership that includes Japan, China, South Korea, ASEAN, Taiwan, Hong Kong, and furthermore Australia and New Zealand. Japan should pursue economic partnerships, which should serve also to balance China's expanding sphere of influence. At the heart of this will be FTAs, first with ASEAN, where Japan has strong trade and investment ties, and also with South Korea and Taiwan.

4. Sustainable development and humanitarian assistance: ODA must be administered with greater efficiency under current tight fiscal conditions, and Japan should therefore prioritize the regions to which it provides aid and the types of aid it provides. Priority regions would include ASEAN, East Asian countries, the Indian subcontinent, the Middle East, Central Asia, and the Caspian Sea countries. Priority aid areas would include the development of basic infrastructure to promote economic integration and growth in East Asia, environment and energy, poverty eradication, peace-building, and promotion of understanding of Japan. The biggest issue in Japanese ODA is ODA for China. Japanese ODA should be directly linked to Japanese national interests. It will also be important to support the involvement of the Japanese people at the individual level in international development and humanitarian assistance activities.

5. Energy: The Asian region's energy security issues are coming to the fore, and it is urgent that Japan reduce its dependency on the Middle East. In addition to diversifying its sources of energy supply, Japan should also look at Russian oil, Caspian Sea oil and African oil. The government should support the activities of core energy companies. Japan should also not overlook the importance of nuclear power in light of energy conditions in Asia.

6. Environment: Japan should promote international coordination on environmental issues from the perspective of sustainable growth as well as domestic political and economic issues. Assuming that United States will not be ratifying the Kyoto Protocol anytime soon, Japan should consider its strategic framework. Over the medium and long terms, it will be important to create an international framework on global warming that includes both United States and the developing countries. Japan should lead international opinion on this. It should also seek the establishment of international environmental rules in Asia, particularly for Chinese companies, which are the largest potential polluters.

7. Academic and cultural exchange: Cultural power stands alongside economic power as an important pillar of Japanese foreign policy. Japan should culturally deepen philosophies considered vital by the world at large, it will be important to create research centers for modern Japan, America, Asia and other areas. Foreign students should be effectively accepted using close coordination among industry, government and academia.

III. Recommendations

It has become increasingly the case that Japanese foreign policy seeks to "treat the symptoms," to resort to rearguard efforts to deal with clearly visible changes or trends for which the outcomes are certain. The political side has lacked a long-term strategy and vision for foreign policy. The bureaucracy has not implemented bold policies.

The Prime Minister needs to be given perspectives and options other than just those presented by the Ministry of Foreign Affairs, and there needs to be a process by which the Office of the Prime Minister provides general coordination.

To provide for this vision and to present these opinions, Japan should create, in an authoritative form, a "Foreign Policy and Security Strategy Council" that would advise the Prime Minister on medium and long-term foreign policy guidelines. The world is undergoing vast changes as the United States emerges as a hyperpower, China takes on new dynamism and the EU continues to work towards an integrated state. The changes in international situations coming in the next 20 years will be greater than those experienced in any other 20 year period in modern history. It should be obvious that Japanese foreign policy needs to rethink its priorities in this new world.